الإعــراب والمعــنى

فى القرآن الكريم

د. محمد أحمد خضير

كلية الآداب - جامعة القاهرة



١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

إسم الكتاب : الإعراب والمعنى فى القرآن الكريم

إسم الكاتب : د محمد أحمد خضير

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية

طباعة : محمد عبد الكريم حسان

رقم الإيداع : ٢٢٨١ / ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 05 - 1803 - 4

مُقدمَة



يهدف هذا البحث إلى تَبَيُّنِ العلاقة بين الدلالة والتحليل النحوى كما تَتَبَدَّى فى نوعية محدَّدة من الكتب ، هى كتب إعراب القرآن ومعانيه فى فترة تاريخيَّة محدَّدة ، منذ بداية التأليف فى هذه الكتب حتى نهاية القرن الرابع الهجرى ، ويحاول البحث تَتَبُّعَ منهج النحاة من خلال تطبيقه فى إعراب القرآن ، وإبراز مدى الوحدة والتنوُّع فى مواقف النحاة ومحاولة الكشف عما وراء ذلك من دوافع .

إنَّ مهمة اللغة هى التوصيل ، والرسالة التى تحملها اللغة هى المعنى بكل صوَرِه ، ولمَّا كان القرآن رسالة لُغويَّة فى المقام الأول ، وقد جاء بلسان العرب مخَاطِبَاً إيَّاهم بأساليبهم التى عرفوها ، كان على علماء المسلمين أن يتبيَّنوا ما تحمله هذه الرسالة ، فبرزوا من كل مكان وفى كل تخصص ، يتوفَّرون على دراسته والعناية به ، ونشأت علوم مختلفة لفهم القرآن واستنباط معانيه وأحكامه ، لكن التأليف النحوى لم يلبث فى طور نشأته الأولى أن تحول عن معين القرآن إلى أشعار العرب يجعلها شُغْلَهُ الشاغل ، ويجعل الاستشهاد بالشعر مقدَّماً على الاستشهاد بالقرآن ، فيُقِيم صرح النحو على لغة الشعر ، ثم يتحوَّل بقواعد الشعر ليُحكِّمها فى القرآن ، بقراءاته المختلفة ، ويكون الحكم على هذه القراءات بالصحة مُرتبطاً بالصحة النحوية ، التى استقرت عند علماء النحو على قواعد الشعر .

ولقد أُلِّفَتْ كتبٌ فى إعراب القرآن ومعانيه ، منذ بداية المراحل الأولى للتأليف النحوى ، ضاع أكثرها ، واختلفت طرق تأليف هذه الكتب باختلاف المؤلِّفين ، لكنها ربما اتَّفقت فيما بينها فى شيء واحد هو اهتمامها بالإعراب والمعنى معاً .

إنَّ جَدَلِيَّة اللفظ والمعنى تَمْثُلُ فى النص القرآنى - كما تَمْثُلُ فى غيره من النصوص - لكنه نصٌّ كامل ، يُكْمِلُ بعضهُ بعضاً ، ويُسْهِمُ بعضه فى تفسير البعض الآخر ، كما تُسْهِمُ فى تفسيره ظروف خارجة عن النصِّ كالسنَّة النبويَّة ،

وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ وغيرها ، مما يجعلنا نقول إنّ السّياق اللُّغوى سواء أكان قريباً أم بعيداً ، مباشراً أم غير مباشر ، والسّياق الخارجى - مُتَمَثِّلاً فى الظروف والملابسات - قد يُسْهِمَان فى استنباط المعنى المراد ، كما أنهما قد يقومان بدور مُمَيَّزٍ فى التحليل النحوى .

وهؤلاء المعربون فى تطبيقهم قواعد النحو على النصّ قد يَتَّفِقُون أو يختلفون مع نحاة آخرين فى تخريجاتهم أو يَعْرِضُونَ آراء الآخرين ، مُنْتَمِينَ إلى مدارس نحوية أو مُتَفَرِّدِينَ بآرائهم الخاصة ، فإلى أىّ حدٍّ يُسْهِمُ المعنى فى التحليل النحوى عندهم ؟ وإلى أىّ حدٍّ يعتمد المعنى على التحليل النحوى ؟ وإلى أىّ حدٍّ تُسْهِمُ هذه الكتب فى تطوير قواعد النحو العربى ؟ وماذا أفادهم التطبيق ؟ وفيم يتّفقون أو يختلفون مع النحاة ؟ وهل هذه الخلافات خلافات فردية أم مَذْهَبِيَّة ؟ وهل ارتبط تحليلهم النحوى الدلالى بعقائدهم ؟ ومذاهبهم العَقَدِيَّة ؟ تلك أسئلة تبحث عن إجابات ، وتجعل الباحث يحاول أن يُقْدِمَ على البحث عنها ، أو عن بعضها .

ولم يُفْرَدْ هذا الموضوع بالبحث من قبل ، وقد قامت دراسات متّصلة به نُجْمِلُها فيما يلى :

١ - الجملة الخبريّة فى كتب إعراب القرآن ، دكتوراة ، بقسم اللغة العربية ، بكليّة الآداب ، جامعة القاهرة ، إعداد : معيض مساعد العوفى ١٩٨٠. م ، عرض فيها الباحث أنماط الجملة الخبريّة فى كتب إعراب القرآن .

٢ - المدارس النحويّة فى كتب إعراب القرآن فى القرنين الخامس والسادس الهجريين ، دكتوراة ، بقسم اللغة العربية ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إعداد : محمود عبد العزيز محمد ، وقد تَعرَّض فيها الباحث لآراء النحاة فى الفترة التى حدّدها ونسبها إلى مدارسها .

٣ - النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ، إعداد : محمد حماسة عبد اللطيف ، ويُعدُّه صاحبه مقدمة لدراسة العلاقة بين الدلالة والنحو ،

وقد أشار إلى بعض الجوانب النظرية مثل : اشتراط النحاة شرطاً دلالياً لبعض الوظائف النحوية ، واشتراط المعنى لعمل المشتقات ، ومعانى بعض الحروف ، وقد أفدنا من هذا العمل ونوهْنا إلى ذلك فى موضعه من البحث .

٤ - مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة ، دكتوراة ، أعدَّها محمد فؤاد أحمد علىّ الدين ، بكلية دار العلوم ١٩٨٦ م . وتهتم هذه الدراسة بتوضيح مفهوم المعنى النحوى ، وكَشْفِ الصلة بينه وبين المعنى البلاغى ، ثم كَشْفِ وسائل فهم المعنى بنوعَيْه : النحوى والبلاغى .

هذا بالإضافة إلى أبحاث تتَّصل بجزئيات الموضوع من قريب أو بعيد أفدنا بها ونوهْنا إلى ذلك فى موضعه .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، وتُفيدُ منها ، وتتميَّز بموضوعها وطريقة دراستها ومنهجها ، فهى تقوم على تَبَيُّنِ العلاقة بين التحليل النحوى والدلالة معتمدة فى ذلك على تطبيقات مؤلفى كتب إعراب القرآن على نصٍّ لغوى متكامل هو النص القرآنى ، وفيها يستطيع الباحث الاعتماد على السياق فى فهم العلاقة بين المعنى والتركيب ، وكانت الدراسات التى اهتمت بكتب إعراب القرآن لم تهتم بزاوية العلاقة بين النحو والمعنى ، كما أن الدراسات التى اهتمت بموضوع النحو والدلالة قد اقتصرت على مادة مأخوذة من كتب النحاة ، وهذه الدراسة تعتمد فى المقام الأول على كتب إعراب القرآن .

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفى والتاريخى فتُحَاولُ عرض أقوال النحاة، ومعربى القرآن مع مراعاة التسلسل التاريخى ، وتحاولُ الكشف عن الوحدة والتنوع فى مواقف النحاة ، ومعربى القرآن ، وتَبَيُّن دوافعها .

وتقوم هذه الدراسة على مصادر أساسية هى كتب إعراب القرآن ومعانيه فى الفترة التاريخية المحدَّدة منذ بداية التأليف فيها حتى نهاية القرن الرابع الهجرى، وتنحصر مصادر البحث الأساسية فيما يلى :

١ - معانى القرآن للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هجرية .

٢ - مجاز القرآن لأبى عبيدة المتوفى سنة ٢١٠ هجرية .

٣ - معانى القرآن للأخفش المتوفى سنة ٢١١ هجرية .

٤ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هجرية .

٥ - إعراب القرآن للنحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هجرية .

٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هجرية .

وإلى جانب ذلك كان على الباحث أن يتوفر على ماله صلة بموضوعه من مصادر ومراجع - قَدْرَ استطاعته - وقد تنوَّعت مصادر البحث الأخرى ومراجعه فشَمِلَتْ القديم والحديث ، كما شَمِلَتْ كتب النحو العربى وكتب التفسير ، وكتب إعراب القرآن المتأخِّرة ، وكتب البلاغة ، وعلوم القرآن والقراءات ، على ما بيَّناه فى ثبت المصادر والمراجع .

وقد اتَّسع الموضوع ليشمل أبواب النحو العربى على امتدادها وتفرُّعها ، بشرط ورودها فى تلك الكتب . ولم تقف الدراسة عند حدود الإعراب بل ستتعدى ذلك إلى جوانب التحليل النحوى الأخرى ، فتبحث فى العلاقة بين أركان الجملة كالترتيب ، والزيادة ، والحذف ، بل تتعدَّى ذلك أيضاً - مع المعربين - إلى علاقات الجمل ، كما تبحث دلالة الأدوات ، ودلالة العلامة الإعرابية وأبواب النحو وتعدُّد أوجه الإعراب فى الأسماء والأفعال .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب ، ينقسم كل منها إلى فصول على النحو التالى :

الباب الأول : يبحث دلالة التركيب ، ويشمل أربعة فصول ، أولها : يبحث دلالة الأدوات وتناوبها ، والثانى : دلالة الأفعال والمشتقات ، وقد شَمِلَ أيضاً قضيتَى التَّضمين والتعلُّق ، والثالث : دلالة الترتيب ، وقد تضمَّن قضية إعادة الترتيب والمعنى ، والقلب والترخُّص فى العلامة والترتيب ، وصور التقديم والتأخير فى الكلمات والجمل ، والرابع : دلالة الزيادة ، ويشمل زيادة الأسماء والأفعال والحروف ، كما يتضمَّن التوكيد والتكرار والزيادة .

الباب الثانى : دلالة الحذف ، ويشمل ثلاثة فصول ، بحث الأول منها حذف جزء الجملة : المرفوعات ، المبتدأ والخبر والفاعل . والمنصوبات : المفعول به والمنادى والتمييز وخبر كان ، وبحث الثانى حذف الجملة من الفعل والفاعل وحذف الجواب ، وبحث الثالث حذف الأدوات والحذف فى التراكيب الوظيفية والتوابع .

الباب الثالث : دلالة الإعراب : ويتضمّن مَدْخَلاً عن العلامة والمعنى ، يتضمّن مقدمة ، وغياب العلامة الإعرابية ، وعلاقة العلامة بالإعرابين المحلى والتقديرى ، ومعنى اللفظة وإعرابها ، وبحث الفصل الأول من هذا الباب معانى أبواب النحو فتضمّن ، معانى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والممنوع من الصرف ، وبحث الفصل الثانى منه تعدُّد أوجه الإعراب فى الأسماء والأفعال ، وارتباط ذلك بمعنى العلامة ، وأسباب هذا التعدُّد .

ثم أَتْبَعْتُ ذلك بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث .

يضم هذا الكتاب الباب الثالث من البحث وهو ماجاء تحت عنوان (دلالة الإعراب)،

على أمل أن يوفقنا الله إلى اخراج البابين الآخوين ولعل ذلك يكون قريبا ، (وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

دكتور محمد أحمد خضير

كلية الآداب – جامعة القاهرة

مدخل : العلامة والمعنى

لقد عرف النحاة العرب للعلامة أهميتها فى تحديد المعنى النحوى - أو معنى الباب النحوى - ، يقول المبرد : « إنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ، ليُعرَفَ الفاعل من المفعول » [1] ، فالعلامة هى التى تُفرِّق بين الفاعل والمفعول ، ويقول الزجاجى : « إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعانى ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة - جُعِلَتْ حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعانى فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم ، ويُقدِّموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعانى » [2] .

وكذلك أعطى ابن فارس للعلامة كل أهمية فى التفريق بين المعانى ، فقال : « من العلوم الجليلة التى اختُصَّتْ بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ وبه يُعرَف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجُّب من استفهام ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد » [3] ، ولكنه فى موضع آخر يُعطى للتصريف أهمية فى الإفهام إضافة إلى الإعراب ، ثم يقول : « فأما الإعراب - فبه تُميَّز المعانى ويُوقَفُ على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : « ما أحسن زيد » غير معرب ، أو : « ضرب عمر زيد » غير معرب - لم يُوقَفْ على مراده . فإذا قال : « ما أحسنَ زيداً » ، أو « ما أحسنُ زيدٍ » ، أو « ما أحسنَ زيدٌ » أبان الإعراب عن المعنى الذى أراده » [4] ، ويُعطِى ابن قتيبة

---

(1) المقتضب : ١٤٦/١

(2) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٩ ، ٧٠

(3) الصاحبى ص ٧٦

(4) نفسه ص ٣٠٩

بعض الأهمية للإعراب فى التفريق بين المعانى ، فيقول إنَّ الإعراب فارق فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئَيْن ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول لا يُفرَّق بينهما إذا تساوت حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منها إلا بالإعراب » [1] .

أما ابن جنى ، فقد قال « إنَّ الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه ، وشكرَ سعيداً أبوه ، علمْتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول » [3] ، لكنه لا يُحَمِّل الإعراب كل مسئولية الإبانة بل يُشرِك معه شيئين آخرين أحدهما : الرتبة والآخر القرائن اللفظيّة والمعنوية [4] ، وإذا كان الدكتور إبراهيم أنيس قد أجهد نفسه كل الجهد لينفى ما للإعراب من معانٍ ، ويجعل الرتبة والظروف والملابسات هى المسئولة عن الإفهام [5] ، فإننا نجد رأى ابن جنى فى هذا أكثر مراعاة لواقع اللغة التى جاء الإعراب فيها ليتحمَّل جزءاً من هذا العبء ، أما قول تمام حسان بالقرائن وتضافرها لإبانة المعنى النحوى فهو أكثر شمولية وأقدر على تفسير هذه المعانى النحوية [6] .

وكذلك نجد عند الأنبارى معرفته لاختلاف معنى الأسماء - دون الأفعال - باختلاف الإعراب حيث يقول : « إنَّ الأصل فى الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمَّن معانى مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تُعرَب لالتبست هذه المعانى بعضها ببعض ، يدلك على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسنَ زيداً » لكنت متعجِّباً ، ولو قلت : « ما أحْسَنَ زيدٌ » لكنت نافياً ، ولو قلت : « ما أحسنُ زيدٍ » ؟ لكنتَ مُستفهماً عن أى شىء منه حَسَنٌ ، فلو لم تُعرِب فى هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفى ،

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ (٢) الخصائص : ٢٨/٢ (٣) الخصائص : ٣٥/١
(٤) نفسه . (٥) من أسرار اللغة ص ٢٤٢ ، ٢٤٣
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩١ وما بعدها ، وانظر ص ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢٣١ - ٢٣٦

والنفى بالاستفهام واشتبهت هذه المعانى بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وُضِعَتْ له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يحل بمعانيها ، ولا يورث لبساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يُريد زيادة لغير فائدة » [1] .

وإذا كان إبراهيم مصطفى قد حاول أن يخص كل علامة من علامات الإعراب بمعنى محدد ، فالرفع علم الإسناد ، والجر علم الإضافة ، أما الفتحة فليست بعلم إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة ، كما أن التنوين علم التنكير [2] ، فقد حدَّد القدماء لهذه العلامات معانى أيضاً ، فرأى الزمخشرى أن الرفع عَلَمُ الفاعلية ، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة [3] ، وتبعه فى ذلك ابن الحاجب [4] ، بينما رأى الرضى أن الرفع علامة العمدة ، والنصب للفضلات التى يُوصَل إليها بلا واسطة ، والجر بالفضلات التى يُوصَل إليها بواسطة [5] .

ولا ننكر أن للعلامة الإعرابية معنى لكنه من الأولى ألا نحدِّد الرفع بالإسناد أو الفاعلية ، ولا النصب بالمفعولية أو الفضلات ، ولا الجر بالإضافة أو غيرها ، ولكن هذه العلامات قد تُسهِم فى التفريق بين الأبواب النحوية إلى جانب الرتبة والقرائن اللفظية والمعنوية ، كما قد يؤثِّر اختيار العلامة الإعرابية على المعنى المقصود للتركيب ، وهذا كله يتَّضح فى الجواز النحوى أو تعدُّد الاحتمالات ، وقبل أن ندرس تعدُّد الاحتمالات ، فإننا سندرس معانى أبواب النحو ، أو بالأحرى سنعرض إشاراتهم إلى معانى بعض أبواب النحو .

ولا نجد عند معربى القرآن بالنسبة لمعانى العلامات إلا إشارات قليلة

(1) أسرار العربية ص ٢٤ ، ٢٥

(2) انظر : تلخيصاً لرأيه فى مقدمة كتابه إحياء النحو ص : و ، ز ، ح . وقد وافقه على ذلك مهدى المخزومى . انظر : فى النحو العربى – نقد وتوجيه ص ٧٠ وما بعدها .

(3) المفصل ص ١٨ ، وانظر : شرح ابن يعيش : ١/٧١ ، ٧٢

(4) الكافية ص ٦١

(5) شرح الكافية للرضى : ١/٢٠

ومقتضبة ، من مثل قول الزجاج إن الفتح أخف الحركات [1] ، وقد نقل ابن جنى عنه قوله : « فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلّا عُكِسَت الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذى فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرُفِعَ الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون » [2] ، وهو ما يلتقى ورأى صاحب إحياء النحو [3] . ويوافق ابن جنى الزجاجَ فى خفة الفتحة وثقل الضمة ويعلل بذلك رفع المبتدأ والفاعل ، لأنهم « إنما يُقدِّمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قِبَلِ أن المتكلم فى أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً » [4] ، كما يُكرِّر ابن جنى القولَ بأن استمرار (اطّراد) رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بينهما ، وهذا الفرق أمر معنوى لأن العرب عنايتها بالمعانى أقوى من عنايتها بالألفاظ [5] ، كما يذكر أن علة رفع الفاعل هى إسناد الفعل إليه ، وعلة نصب المستثنى أنه فضلة [6] ، وكل ذلك يلتقى بقولهم إن هذه العلامات الإعرابية تدل على معان محددة .

ويُشير النحاس إلى أن « التنوين فرق بين المعرفة والنكرة » [7] وهو ما يلتقى ورأى إبراهيم مصطفى أيضاً [8] ، ولم يرضَ النحاس عن قراءة نصر بن عاصم وعبد الله بن أبى إسحاق : ﴿ أَحَدُ اللَّهُ ﴾ (الإخلاص ١ ، ٢) بغير تنوين ، وقال « إن الأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه علامة فَحَذْفُه قبيح ، وقراءة الجماعة الأولى » [9] .

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/١
(٢) الخصائص : ٤٩/١
(٣) انظر : إحياء النحو ص ٧٨ وما بعدها
(٤) الخصائص : ٥٥/١ ، وانظر : ٧١/١ ، ٧٥ ، ٧٨
(٥) نفسه : ١٥٠/١
(٦) نفسه : ١٧٣/١ ، ١٧٤
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٧٤/٣
(٨) إحياء النحو مقدمة المؤلف ز ، ح ، ١٦٥
(٩) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٩/٥ ، ٣١٠

وتمتد محاولة البحث عن معنى للعلامة إلى المبنيات ، ومن أمثلة ذلك وقوف الفراء عند (الآن) محاولاً أن يعلّل بناءها ، فيُجيز أن تكون صفة فى المعنى واللفظ ، أى أنها تُشْبِهُ حرف الجر فى المعنى واللفظ ، أو أن يجعل أصلها من قولنا : آن لك أن تفعل فتكون مثل الفعل الماضى وتُبنَى على الفتح مثله [1] ، كما يقف عند قول الله تعالى : ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾ (يوسف ٤) مُعلّلاً بناء (أحد عشر) وأمثالها على فتح الجزئين بعلتين ، أولاهما : أن كل جزء منهما يمكن أن ينفصل عن الآخر وينفرد بمعناه ، والأخرى أنه لم يُرِد من الجمع بينهما الإضافة وأن يكونا فى حكم الكلمة الواحدة فيعربَ آخرهما ومع قصد الانفصال وعدم الإضافة أُعْطِيَا إعراباً واحداً ، لأن معناهما فى الأصل على العطف ، كما يُعطَى المعطوفان إعراباً واحداً [2] . ولما كان لهذه العلامات معنى محدد فإن الفراء يأخذ على الأعمش ويحيى بن وثاب خلطهما بين حركة البناء وحركة الإعراب فى قراءة ﴿ بِمُصْرِخِىِّ ﴾ (إبراهيم ٢٢) بكسر الياء ، ويقول إنَّ ذلك من وهم القراء [3] .

ويعلل الزجاج بناء (إذْ) بأنها لا يتم معناها إلا بما بعدها - أى أنها تُشبِهُ الحرف - حيث يقول : « (إذْ) لا يظهر فيها الإعراب لأنها لا تتم إلا بأَن توصل ، وجميع ما لا يتم من هذه المهمة إلا بصلة لا يُعرَب لأنه بعض اسم ولا يُعرَب إلا الاسم التام » [4] .

وكذلك علّل النحاس بناء (إذا) بشبه الحرف وأنها غير تامة حيث يقول إنها « غير مُعْرَبَةٍ لأنها بمنزلة (فى) أنها اسم لا تتم إلا بما بعدها » [5] ، وقد علل ابن خالويه مجىء حركة الإعراب آخر الاسم بأنه « لا يُوقَفُ على بعض

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١/٤٦٨ ، ٤٦٩

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢/٣٢ ، ٣٣

(٣) نفسه : ٢/٧٥ ، ٧٦

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ١/١٢ ق

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢٣٠ ، وانظر أيضاً : ٣/١١٤ ، ٢/١٢١ ، ١٢٢

الاسم دون الإتيان على آخره ، ولذلك صار الإعراب فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه ، لأنه تمامه وانتهاؤه » (1) .

وكأن النحاة يجعلون حركة البناء مع الاسم الناقص ، أى أنها تُشبهُ حركة البنية فى ثباتها وهو ما يبدو لنا من مصطلح البناء والعلاقة اللفظية والمعنوية بينه وبين مصطلح (البنية) فالمبنى يأخذ حركةً هى من خصائص بنائه أو بنيته ، وهو يشبه إلى حد كبير ما يفعله بعض العرب فى الترخيم على لغة من ينتظر حيث تتحول حركة البنية إلى حركة إعراب .

وقد تُفرِّق حركة البناء بين حرف وآخر يُشْبِهُهُ فى اللفظ ويختلف عنه فى المعنى ، ومن ذلك أن اللام عند الزجاج قد كُسِرَت فى (لِزيدٍ) للفرق بين لام الجر ولام القسم ، ومثل ذلك كسرها فى : (لِيضربْ زيدٌ عمراً) . ليفرق بين لام الأمر ولام التوكيد (2) . كما قال : « إنَّ (نحنُ) مبنية على الضم ، لأن (نحنُ) يدل على الجماعة ، وجماعة المُضمَرين (3) يدل عليهم - إذا ثنيت الواحد من لفظه - الميم والواو ، نحو فعلوا ، وأنتم ، فالواو من جنس الضمة ، فلم يكن بد من حركة (نحن) فحُرِّكَتْ بالضم لأن الضم من الواو » (4) ، وقد فهم عنه النحاس أن الضمة هنا لالتقاء الساكنين (5) ، وهو ما قال به الزجاج فى : نون جمع المذكر السالم وكسرة نون المثنى حيث جعلهما لالتقاء الساكنين وليس للفرق بينهما ، كما يقول سيبويه (6) ، وكذلك جعل فتحة السين فى (سوف) (7) ، وقال على بن سليمان : « (نحنُ) يكون للمرفوع فحركوها بما يشبه الرفع » (8) .

وإذا كانوا قد تعسفوا فى ربطهم بين ضمة (نحنُ) والمعنى فإن النحاس

---

(1) حجة ابن خالويه ص ٤٩

(2) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/١ - ٥ ق

(3) الجمع الذى يُعبَّر عنه بضمير (عن المحقق) .

(4) معانى القرآن وإعرابه : ٨٩/١ ج

(5) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/١

(6) الكتاب : ١٧/١

(7) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٨/١

(8) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/١

أيضاً يُنَبِّهُ إلى معنى حركة بناء تاء الفاعل حيث يقول : « وضُمَّتْ التاء من أنتم لأنها كانت مفتوحة إذا خاطبت واحد مذكّراً ، ومكسورة إذا خاطبتَ واحدة مؤنثة فلما ثنيت وجمعت لم تبق إلا الضمة » (١) ، والمنطقى أن ضمة تاء الفاعل المفرد تُفيد أنها للمتكلم المفرد ، وفتحتها تُفيد أنها للمخاطب المفرد المذكر ، وكسرها يفيد أنها للمخاطَبَة المؤنثة وهو ما نوافقه عليه ، أما تاء ضمير الجمع (أنتُم) فلم تأت الضمة للتفريق بينها وبين الأخريات ، فيكفى أن تكون الميم دلالة على الجمع والميم مع الألف (أنتما) دلالة على المثنى ، وإذا كانت قد جاءت فى العربية مضمومة فهى فى الحبشية والعبرية مكسورة (٢) .

وإلى جانب هذه المعانى التى قد تُلاحَظُ فى علامات البناء نجد تخصيصهم مبنيات معينة لمواضع محدَّدة وبخاصة فى الضمائر فمنها ما لا يأتى إلا فى موضع الرفع ومنها ما يختص بموضع النصب إلى غير ذلك مما حدَّده النحاة فى بابه كما أن المبنيات فى كلامهم أقل من المعربات (٣) .

وقد علل ابن جنى تركهم إعراب هذه المبنيَّات بصعوبة تحملهم لحركات الإعراب وأن البناء وسيلة أخرى لتحديد المعنى مثل الإعراب أو إضافة كلمات ، حيث يقول : « فتركوا بعض الكلام مبنيًّا غير معرب ، نحو أمسِ ، وهؤلاءِ ، وأينَ ، وكيفَ ، وإذْ ، وأحكموا ما لا يُؤمَن معه من اللبس ، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين ، فكان ذلك أخف عليهم من تَجَشُّمهم اختلاف الإعراب واتقائهم الزيغ والزلل فيه ، ألا ترى أنَّ من لا يعرب ، فيقول : ضَرَبْ أخوك لأبوك قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجشم خلاف الإعراب (٤) ليُفادَ منه المعنى ، فإنَّ تَخَلُّلَ الإعراب (٥) من ضَرْبٍ إلى ضَرْبٍ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٢/١ ، ٢٤٣

(٢) انظر : فقه اللغات السامية ص ٨٥

(٣) من قضايا اللغة والنحو ص ٢٥

(٤) أى الإعراب المختلف نقلاً من الرفع إلى النصب إلى الجر

(٥) يريد بتخلل الإعراب تتابعه .

يجرى مجرى مناقلة الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل [1] ، دون الكودن [2] الثقيل » [3] .

ومعنى كلام ابن جنى أن الالتزام بالإعراب صعب لا يقوى عليه إلا المتمكن منه ، لكنه هو المُوَصِّل إلى المعانى النحوية كمعرفة الفاعل من المفعول ، ومن لا يعرف الإعراب يلجأ إلى وسائل أخرى كأن يزيد حرف الجر (اللام) قبل المفعول كما فى مثاله - وهى وسيلة معروفة فى العبرية حيث تُزادُ את قبل المفعول به [4] - ولهذه الصعوبة فقد ترك العرب كلمات مبنية مع أنه لا يُؤمَنُ اللبس معها .

وقد وعى الأستاذ على النجدى ناصف ذلك حيث قال : « إنَّ العرب إنَّما قصدتْ بلغتها الإفصاح والبيان ، فذلك هو المقصد الأصيل باصطناع اللغة فى التعبير ، وأنها لذلك زوَّدت الكثرة الغالبة من كلماتها بالإعراب ، يُلازمها ويبيِّن عن معانيها ، ثم أقبلت على القلة التى حُرِمَتْ مزية الإعراب تُعوِّضها فى لفظها أو فى مواطن استعمالها ، أو فيهما جميعاً بما يُبين عن معانيها كذلكَ ، فإذا المعربات أكثر تصرفاً وأوفر نشاطاً فى مطالب القول من المبنيات » [5] ، وكأنه يُكرِّر كلام ابن جنى السابق .

ويتَّضح مما سبق أن العلامة تُسهِم فى تحديد المعنى النحوى ، كما قد تُسهِم علامة البِناء أيضاً ، أو نوع المبنى وموقعه الذى يحتله فى الجملة ، سواء أكان موضع رفع أم نصب أم جر ، ويبقى بعد ذلك قليل من المبنيات التى يُحدَّد معناها النحوى بالظروف والملابسات ولذا فهى موجودة مع إلباسها .

● غياب العلامة الإعرابية :

وقد تخلَّت العلامة عن معناها فى عدة صور فكان ذلك حجة لمن قال إنها لا

---

(1) القوى على المشى . (2) الهجين غير الأصيل .

(3) الخصائص : ٣٢/٢

(4) انظر : تاريخ اللغات السامية لـ (ولفنسون) ص ١٥

(5) من قضايا اللغة والنحو ص ٢٦

معنى لها ، وأول هذه الصور التقاء الساكنين ، حيث يلتقى ساكنان أحدهما فى آخر كلمة والآخر فى أول الكلمة التالية وقد تخلصوا من التقاء الساكنين بحذف أحدهما أو بتحريك الأول ، ومن أمثلة ذلك : ﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ ﴾ (المائدة ٩٣) [١] ، والظاهرة الثانية هى ظاهرة الإتباع وقد أشار إلى ذلك أبو على الفارسى ، لكنه قال : « إن إتباع الحركة ليس بمستمر استمرار حركة الإعراب » [٢] ، وقال فى موضع آخر : « إن حركة الإتباع لا تطرد ولا يُقاس عليها » [٣] .

وأكثر من ذلك مجيء كلمات ساكنة لغير إعراب فى قراءات ثابتة صحيحة السند ، فقد رُوِىَ عن أبى عمرو وحمزة واليزيدى والدانى قراءة : ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾ (البقرة ٥٤) [٤] ، وكذلك : ﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾ (البقرة ٦٧ وغيرها) [٥] ، وقد أنكر سيبويه مجيئها ساكنة وقال إنها على اختلاس الحركة [٦] وخرَّج الفراء أمثال ذلك على أن التسكين جاء لكثرة الحركات من مثل : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ (هود ٢٨) = (أنُلزِمْكُمُوها) وجعل هذا التسكين للتخفيف وشبَّهَهُ بتسكين حركة البنية فى الكلمة الواحدة للتخفيف فى مثل (رُسْل) ، و(الإبْل) [٧] ، وكذلك : ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ ﴾ (آل عمران ١٧٦ وغيرها) فى قراءة أبى عمرو [٨] وقد نقل النحاس عن المبرد أنه قال : إنها على اختلاس الحركة أيضاً [٩] ، وأن هذا لا يجوز فى كلام ولا شعر ، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفروق بين المعانى [١٠] ، وكذلك لحَّنَ الزجاج قراءة حمزة : ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئْ ﴾ (فاطر ٤٣) بالتسكين ، وقال إنَّ ذلك لا يجوز إلاَّ فى الشعر

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢٢/١ (٢) الحجة للفارسى : ٧٣/١ (٣) نفسه : ٨٢/١

(٤) انظر : معجم القراءات ومصادره : ٥٦/١ ، ٥٧ (٥) نفسه : ٦٧ ، ٦٨

(٦) الكتاب : ٢٠٢/٤ ، وقراءة الاختلاس مروية أيضاً عن أبى عمرو وغيره ، وانظر : المواضع السابقة فى معجم القراءات .

فى الاضطرار ، وقال إنَّ قراءة أبى عمرو (بَارِئكم) إنما هى باختلاس بتقليل الصوت عند الكسرة [1] وبهذا نجد الزجاج يُخطِئ الراوى عن الأعمش وقد تبعه فى ذلك النحاس [2] ، وكذلك قال ابن خالويه : « إنَّ التسكين لكراهية توالى الحركات – كالفراء – كما ذكر قول سيبويه إنها باختلاس الحركة » [3] .

وقد وقف أبو على الفارسى عند حذف علامات الإعراب وقوفاً طويلاً ونصَّل فى ذلك ، فقال : إن حركة البناء قد تُسَكَّنُ فى المتصل – أى الكلمة الواحدة – كما تسكن فى المنفصل (فى الكلمتين) على تشبيه المنفصل بالمتصل للتخفيف ، ومن أمثلة المتصل تسكين : سبْع ، وفخْذ ، وإبْل ، وحركة البناء يجوز تسكينها إنْ لم تكن حركة إعراب من مثل : ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ (النور ٥٢) أما حركة الإعراب فقد اختلفوا فى تجويز إسكانها فمنهم من لا يجيز ذلك لأنها علامة للإعراب ، وأجازه سيبويه فى الشعر وقاسه على تحريك إسكان المبنى [4] ، ورد أبو على على من قال إنها علامة إعراب فلا تُحذَف ، بأن حركات الإعراب قد تُحذَف لأشياء ، فهى تحذف فى الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، وإذا قيل إنَّ حركات الإعراب تدل على معنى إذا حُذِفَتْ اختلَّت الدلالة عليه ، فإن حركات البناء (البنية) أيضاً قد تدل على المعنى وقد حُذِفَتْ ، فـ (ضرب) يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، أما ما رُوِىَ عن أبى عمرو من مثل (يَأْمُرُكُمْ) فإنه يُخرِّجها على الاختلاس مثل سيبويه ، أما إذا لم يكن الساكن حرف إعراب من مثل : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ (البقرة ١٢٨) فإنه يجوز تسكينه على تشبيه المنفصل بالمتصل ، والاختلاس حَسَنَ لأن الكسرة فى (أرنا) ليست بدلالة إعراب [5] .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ ، وانظر السبعة ص ٥٣٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٧/٣ (٣) حجة ابن خالويه ص ٥٤ ، ٥٥

(٤) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨

(٥) انظر : الحجة للفارسى : ٦٥/٢ – ٦٩ بتصرف ، وانظر أيضاً : ٨٦/١ ، ٣١٠ ، ٣١١

وخرّج ابن جنى قراءة أبى عمرو (بَارِئْكُمْ) على التخفيف عن توالى الحركات مع الضمات [1] وجعل الاختلاس أضبط وخطأ من رواه بالإسكان فى الخصائص [2] .

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ حذف الإعراب قليل ،ويمكن تخريجه على الصور السابقة - كما خرّجه النحاة - وليس لنا أن نَشُكَّ فى قراءة صحيحة السند - على التقاء الساكنين أو الإتباع أو التخفيف - وهو قليل شاذ . هذه القلة وهذا الشذوذ لا يُغيّران من الصورة العامة المطّردة فى الاستعمال اللغوى حتى نُحكّمها فى الكثرة الغالبة للتعبير اللغوى . كما فعل إبراهيم أنيس فيما جعله قصة للإعراب [3] ذلك الإعراب الذى يؤيده وجوده فى لغات سامية أخرى [4] وتؤيده أيضاً النصوص اللغوية الموثقة من شعر وقرآن [5] ، ولسنا مع المتشككين فى قراءة أبى عمرو فقد رُوِىَ ما يشبهها فيما عرضناه ، وأشار إليه أبو حيان وغيره ، وقد أشار أبو حيان إلى أمرين هامّين ، أولهما أن لغة العرب والشواهد الشعرية تؤيد ذلك ، والآخر هو إشارة أبى عمرو إلى أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمُه) ونحوه [6] مما يجعلنا نقول إنها قراءة أو قراءات لكلمات محدّدة ، فليس لنا أن نُحكّمها فى الاستعمال المطرد للغة ، كما أن إشارة أبى عمرو إلى لغة تميم معناها أن هذه القراءة ترتبط بلهجة محددة لقبيلة

---

(١) المحتسب : ١/١٠٩ (٢) الخصائص : ١/٧٢

(٣) من أسرار اللغة ص ١٩٨ وما بعدها ، وانظر على وجه الخصوص : ص ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨

(٤) يثبت أستاذنا الدكتور محمود فهمى حجازى فى كتابه : اللغة العربية عبر القرون ص ٢٥ أن الإعراب فى العربية والأكادية أقدم من سنة ٢٥٠٠ ق . م طبعة دار الكتاب العربى سنة ١٩٦٨ م ، وانظر أيضاً : تاريخ اللغات السامية لـ (ولفنسون) ص ١٥ ، العربية يوهان فك النجار ص ٣ ، فصول فى فقه العربية : ٣٧٤ ، ٣٨٢ وما بعدها .

(٥) انظر مدرسة الكوفة ص ٢٤٥ ، فصول فى فقه العربية ص ٣٨٥ ، وما بعدها .

(٦) البحر المحيط : ١/٢٠٦

معينة ، وهو ما يجعلنا نُرَدِّدُ أنه لا ينبغى أن نُحكِّم لهجة فى سائر الاستعمالات اللغوية .

● العلامة والإعرابان المحلى والتقديرى :

تتخلف العلامة الإعرابية أيضاً فى الإعراب المحلى والإعراب التقديرى ، والإعراب المحلى يكون للمفردات ، إذا كانت مبنيَّة مثل الاسم الموصول واسم الإشارة واسم الاستفهام والمصدر المُؤَوَّل والجار والمجرور ، كما يكون للجمل فعلية أو اسمية ، وقد يكون المفرد فى محل رفع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً ، كما قد يكون فى محل نصب مفعولاً به ، أو حالاً ، وقد يكون فى محل جر بالإضافة ، وكذلك حدَّد النحاة مواضع يكون للجمل فيها محل إعرابى ، فهناك الجمل التى لها محل من الإعراب والجمل التى لا محل لها من الإعراب [1] .

أما الإعراب التقديرى فيكون للمفرد إذا طرأ عليه ما يمنع ظهور العلامة الإعرابية عليه كالأسماء المنقوصة والأسماء المقصورة والاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، والفعل المضارع المعتل الآخر .

والفرق بين الإعراب المحلى والإعراب التقديرى أن المفرد أو الجملة فى الإعراب المحلى قد يكونان مَبْنِيَّيْن أو مُعْرَبَيْنِ بعلامات مخالفة للمحل الإعرابى ، لكنهما يحتلاّن موقعاً إعرابياً يتطلبه المعنى ، فيذكر النحاة حينئذ الموقع والعلامة ، أما الإعراب التقديرى فإن أصل المفردات المعربة تقديراً أن تُعرَب إعراباً آخر إذا زال المانع ، فالاسم المنقوص مثلاً يُنصَبُ بالفتحة الظاهرة عندما يزول عنه المانع (الثقل) ، والمضاف إلى ياء المتكلم يُعرَب بالحركات الظاهرة إذا زالت عنه تلك الياء ، والفعل المضارع المعتل بالياء ، والواو تظهر عليه الفتحة أيضاً فى النصب والفعل المعتل بالألف تُحذَف منه في النصب والجزم

---

(١) انظر : مغنى اللبيب : ٢/٣٨٢

علامة الإعراب ، أما ما يُساورُنا فيه الشك فهو الأسماء المقصورة التى تثبت على حالة واحدة فتتقدر عليها الحركات الثلاث ، ومن الأولى أن تحوّل إلى المبنيّات وبالتالى يكون إعرابها محلياً وليس تقديريًّا .

ولست مع المعترضين على الإعرابين المحلى والتقديرى لأنهما يرتبطان بالمعنى - كما سيتّضح - وأن النحاة كانوا يسعون بذلك إلى اطّراد قواعدهم ، كما أن فى ذلك ضرورة تعليمية - على عكس ما يرى البعض - وتبدو الحاجة إلى تقدير الإعراب عندما نقف أمام التوابع فى حيرة فى مثل هذا قاضٍ عادلٌ ، فلابد أن يعرف المتعلم أن (هذا) مبتدأ فى محل رفع ، وأن (قاضٍ) خبر مرفوع بالضمة المقدّرة ، حتى يتسنى له معرفة أن (عادلٌ) هى نعت لقاض وأنها تستحق الضمة .

وقد أشار الفراء إلى المحل الإعرابى للمبنيّات ومن ذلك الاسم الموصول (مَنْ) فى مثل قول الله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ ﴾ (الأنعام ١١٧) حيث قال : « (مَنْ) فى موضع رفع كقوله : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ (الكهف ١٢) ، إذا كانت (مَنْ) بعد العلم والنظر والدراية - مثل نظرت وعلمت ودريت - كانت فى مذهب أى . فإن كان بعدها فعل لها رفعْتَهَا به ، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبتها ، كقولك ، ما أدرى من قام ، ترفع (مَنْ) بقام وما أدرى مَنْ ضربتَ . تنصبها بـ (ضربْتَ) » [1] ، ويبدو فى كلام الفراء اعتبار المحل الإعرابى لـ (مَنْ) حسب علاقتها ببقية أجزاء السياق اللغوى ، قبلها أو بعدها ، حيث يؤثّر على موضعها بالرفع أو بالنصب ويدخل فى ذلك معنى الفعل قبلها ووجود الفعل بعدها وعلاقته بها .

ومثل ذلك : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ﴾ (الأنعام ٨٣) فـ (من) فى موضع نصب على هذه القراءة والمعنى : نفضل من نشاء بالدرجات ، وعلى

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٥٢/١

قراءة (نرفع درجاتٍ من نشاءُ) تكون (من) فى موضع جر [1] على الإضافة .

ومثل ذلك عند الزجاج (ما) فى قوله تعالى : ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَّنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ (البقرة ٦٩) حيث يقول : « موضع (ما) رفع بالابتداء لأن تأويله الاستفهام كقولك : ادع لنا ربك يبين لنا أىّ شىء لونها ، ومثله : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَاماً ﴾ (الكهف ١٩) » [2] ، وكذلك : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (البقرة ١٩٦) « موضع (ما) رفع المعنى : فواجبٌ عليه ما استيسر من الهدى » [3] .

واختلفوا فى الكاف من : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ ﴾ (الأنعام ٤٠) فهى عند الفراء فى موضع نصب وتأويلها الرفع ومثلها الكاف فى قوله : دونَك زيداً ، فالكاف منها فى موضع جر وتأويلها الرفع لأن المعنى خُذْ زيداً [4] ، وقد خطأه الزجاج فى ذلك لأن (أرأيت) يكون لها بذلك فاعلان فيصير المعنى : أرأيتَ نفسَك زيداً ما حاله . وهذا محال . وجعل الكاف للخطاب ، فنقول للواحد أرأيتَكَ زيداً ما حاله ، وللواحدة : أرأيتَك زيداً ما حاله يا امرأة وللاثنين أرأيتَكُمَا زيداً ما حاله وللجماعة أرأيتَكُمْ زيداً ما حاله ، وأرأيتَكُنَّ زيداً ما حاله [5] وهم على قول الزجاج ، وكما يقول النحاس : « يدعون التاء موجودة ويجعلون العلامة فى الكاف » (٦) وقد تأتي هذه الكاف في موضع نصب وحينئذ يأتون بعلامة أخرى لتوجيه الخطاب ، فيقال في التثنية : أريتماكما عالمين بفلان ، وفي الجمع أريتموكم عالمين بفلان وأريتكن عالمات بفلان ... الخ (٧)

١ – معاني القرآن للفراء : ٥٢/٢ ٢ – معاني القرآن وإعرابه : ١٢٣/١
٣ – نفسه ٢٥٦/١
٤ – معاني القرآن للفراء : ٣٣٣/١ لأن الكاف وضعت لتكون ضمير نصب وجر لا ضمير رفع لكنها في معنى الفاعل حيث المعنى عنده : أرأيت نفسك .
٥ – انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ ٦ – إعراب القرآن للنحاس : ٦٦/٢،٦٧
٧ – معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢ ، ٦٧ .

وقد يأتى حرف الجر زائداً لكنه يكون عاملاً فيأخذ المجرور علامة الجر ويكون له محل من الإعراب كأنْ يكون فاعلاً فى : ﴿ فَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ . يونس ٢٩) ، وقد يكون مفعولاً فى مثل : ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ ﴾ (الأعراف ١٠٢) قال النحاس : « إنها فى موضع نصب فالمعنى : وما وجدنا لأكثرهم عهداً ، ومِنْ زائدة للتوكيد » [1] .

ويأتى المصدر المؤول وله محل إعرابى حسب موقعه من الجملة ، كأن يكون مفعولاً به إذا وقع عليه الفعل [2] ، وجاء فى موضع رفع خبراً للمبتدأ فى مثل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِى الْأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُوا ﴾ (المائدة ٣٣) فقد قال الفراء : « (أنْ) فى موضع رفع » [3] .

وما أكثر ما جاء المصدر المؤول من أن والفعل أو من أن واسمها وخبرها فى موضع نصب أو جر على نزع الخافض وباختلاف النحاة [4] .

وقد أجاز النحاس فى إعراب المصدر المؤول أكثر من موضع ، فقد أجاز أن يكون في موضع البدل أو المضاف إليه أو الخبر فى قول الله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ (الأنعام ١٥١) فقال : « يجوز أن تكون أن فى موضع نصب بدلاً مَن (ما) أي : أتل عليكم تحريم الإشراك ، ويجوز أن تكون فى موضع نصب بمعنى : كراهة أن تشركوا [5] ، ويكون المتلو عليهم : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً ﴾ (الأنعام ١٤٥) الآية ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع بمعنى هو أن لا تشركوا به شيئاً » [6] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٤٠.

(٢) معانى القرآن للفراء : ١/٢٢٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/٤٨ ، ١٠٦

(٣) معانى القرآن للفراء : ١/٣٠٦

(٤) انظر مثلاً الفراء : ١/٣٦٦ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٠٧ ، وقد جاءت أمثلة كثير فى حذف حرف الجر قبل أن – انظر هذا البحث ص ٣٨٤ وما بعدها .

(٥) بتقدير المضاف . (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٠٦ ، ١٠٨

وكما يكون للمفرد موقع من الإعراب ، فكذلك هناك الجمل التى لها محل من الإعراب ، ومن أمثلة ذلك مجىء الجملة الفعلية فى موضع الخبر فى قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة ٣٤) قال النحاس : (فبشرهم بعذاب أليم) فى موضع خبر الابتداء [١] ، وقد تأتى الجملة الفعلية فى موضع النعت فى مثل قول الله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ ﴾ (الأنعام ١٣٠) قال النحاس : « (يقصون) فى موضع رفع نعت لرسل » [٢] .

وفى ضوء ما سبق يتبيَّنُ أن معربى القرآن قدَّروا المحل الإعرابى للمفرد والجملة وقدَّروا معه العلامة الإعرابية ، وارتبط ذلك بالمعنى فى أمثلة كثيرة ، وتبدو أهمية هذا التقدير للمحل والعلامة معاً فى إعراب التوابع بعد ما قُدِّر لها محل إعرابى ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف ٥٩) فقد قرئت (غيره) بالكسر والرفع ، والجر على اعتبار اللفظ والرفع على اعتبار المحل وهذا ما نجده عند الفراء ، فإذا قُرِئتْ (غير) بالجر تُجعَل « نعتاً للإله . وقد يُرفَع : يجعل تابعاً للتأويل في إلَه ، ألا ترى أن الإله لو نُزِعَتْ منه (مِنْ) كان رفعاً وقد قُرِىء بالوجهين جميعاً » [٣] .

وتبدو أهمية اعتبار المحل الإعرابى فى الإضافة إلى المشتقات أو ما هو فى معنى الفعل ، فمع الإضافة إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر يعتبر معنى المضاف إليه ، فإذا أضيف المشتق إلى الفاعل جاء المفعول منصوباً ، وإذا أُضيفَ إلى المفعول ظهر الفاعل مرفوعاً ،كما أن ذلك له اعتباره فى التوابع بعد المضاف إليه وهذا ما يقول به الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (البقرة ١٦١) فقد قدرها بجر (الملائكة والناس) عليهم لعنة الله ولعنة الملائكة ولعنة الناس ، على أنها إضافة محضة ، ويرفع (الملائكة والناس) أى :

---

(١) نفسه : ٢/٢١٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٩٦

(٣) معانى القرآن للفراء : ١/٣٨٢

يلعنهم الله والملائكة والناس ، على أنّ (لعنة) مصدر أُضِيفَ إلى الفاعل أي أن موضع (الله) هو الرفع وعطفت التوابع على المحل ، ومثل - بعد ذلك - لإضافة المصدر إلى الفاعل ونصب المفعول بقول العرب : عجبت من ظلمك نفسَك ، قال : لأن تأويل الكاف رفع ، ومثّل لإضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل بقولهم عجبت من غلبتك نفسك ، قال : لأن تأويل الكاف نصب . ومثّل لاعتبار المحل فى حركة التوابع بقول العرب : عجبتُ منْ تساقطِ البيوتِ بعضِها على بعضٍ ، وبعضُها على بعض ، والجر على اللفظ والرفع على المحلَ ، لأن المعنى : عجبت من أن تساقطت بعضُها على بعض [1] وهكذا يتحكم المحل الإعرابى واعتبار معنى المضاف إلى المشتق فى أجزاء الجملة الأخرى سواء أكانت أركاناً أم توابع ، ويكون للعلامة الإعرابية - علامة المحل الإعرابى - تأثيرها . أو معناها - مقدَّرة كما كان لها ظاهرة وهذا نفسه ما نجده مع الإعراب التقديرى وإنْ لم نجد له أمثلة عند هؤلاء المعربين .

● معنى اللفظة وإعرابها :

لاحظ معربو القرآن العلاقة بين المعنى المعجمى للفظة وإعرابها من ذلك ما قاله الفراء فى إعراب (ق) فى بداية سورة (ق) حيث قال : إنَّ فيها المعنى الذى أقسم به - سبحانه - وهو قضى والله كما قيل ذلك فى حم أي : قضى أو حَمَّ ، ثم عرض قولاً آخر ، وهو أن معنى (قاف) جبل محيط بالأرض ، وهو حينئذ يكون فى موضع رفع ، والتقدير : هو قاف والله ، وكان الواجب أن يظهر الاسم كاملاً ولعل القاف قد ذُكِرَت للدلالة على اسمه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

قُلْنَا لَهَا : قِفِى ، فَقَالَتْ ، قَافْ [2]

---

(1) معانى القرآن للفراء : ١/٩٦ ، ٩٧

(2) للوليد بن عقبة بن أبى معيط وتتمته ، لا تَحْسَبِينَا قَدْ نَسِينَا الإيجَافْ ، وانظر : المحتسب : ٢/٢٠٤ ، والخصائص : ١/٣٠

حيث استغنى بالقاف من الوقوف [١] .

وقد طرح الأخفش مثل ذلك فى إعراب الحروف المقطعة فى بدايات السور [٢] ، وفصَّل الزجاج فى ما قالوه فى الحروف المقطعة عند أول سورة البقرة [٣] وكذلك عرض النحاس آراء الخليل وسيبويه والفراء وثعلب وابن كيسان فى تلك الحروف [٤] .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام ٩٤) فقد قرئت (بينكم) بالنصب ، كما قرئت بالرفع ، وهى بالرفع بمعنى (وَصْلُكُم) فهى فاعل مرفوع بالضمة ، وهى فى النصب ظرف مبنى على الفتح ، وقد عرض الفراء القراءتين كما أجاز رفع (بينكم) على التوسع ومثَّل لذلك بقولنا : بين الرجلين بَيْنٌ بعيدٌ وبونٌ بعيدٌ [٥] ، وقال أبو عبيدة : « أى وصلكم مرفوع ، لأن الفعل عمل فيه » [٦] ، وقال الزجاج : « إنَّ الرفع أجود ، ومعناه : لقد تقطع وصلكم ، والنصب جائز ، المعنى : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم » [٧] . وقد أوضح ذلك النحاس ، فالرفع على الفاعلية ، والنصب على الظرف [٨] .

ومن أمثلة ذلك - عند الزجاج - أيضاً قول الله تعالى : ﴿ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام ١٠٨) وقد قرئته (عَدْواً) و(عُدُواً) وهى مصدر فى القراءة الأولى بمعنى (ظُلماً) وهى على ذلك مصدر على إرادة اللام أى مفعول

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٧٥/٣
(٢) انظر : معانى القرآن للأخفش : ١٩/١
(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٥٥/١ - ٦٦ ج . وانظر : ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ق
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٧/١
(٥) معانى القرآن للفراء : ٣٤٥/١ ، ٣٤٦ ، وانظر فى (بين) والتوسع أيضاً محتسب : ١٨٩/٢ ، ١٩٠
(٦) مجاز القرآن : ٢٠٠/١
(٧) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٠٠/٢ ق
(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٢

له ، أما (عُدُواً) فقد يُقصَد بها معنى المصدر وقد يُقصَد بها معنى الجماعة ، أي : فيسبوا اللّه أعداءً وهي على هذا التقدير حال [1]. ومثل ذلك عند النحاس ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفاً ﴾ (المرسلات ١) ، حيث قال : « ﴿ عُرْفاً ﴾ منصوب على الحال إذا كان معناه متتابعة ، وإذا كان معناه : والملائكة المرسلات بالعرف أي بأمر اللّه أي بأمر اللّه جل وعز وطاعته وكتبه » [2] . فهي تنصب على الحال إذا كان معناها (متتابعة) وعلى نزع الخافض إذا كان معناها بالعرف .

وفي ضوء ما سبق نستنتج أن معربي القرآن قد عرفوا العلاقة بين المعنى المعجمي للفظة وإعرابها ، واختلاف ذلك الإعراب باختلاف معنى اللفظة المعربة .

* * *

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٨/٢ ، ٣٠٩ ق

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١١٢/٥

الفصل الأول
معانى أبواب النحو



أولاً : معانى المرفوعات

ربط سيبويه بين الرفع والإسناد ، والإسناد فكرة معنوية يدخل فيها المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، وقد جعل المبتدأ مرفوعاً بالابتداء وهو عامل معنوى [١] ، ومزج بين فكرتى الابتدائية والإسناد وربطهما بالموقع الإعرابى ، وهو الرفع ، كما ربط بطريقة سلبية بين فقدان الابتدائية والتغيُّر الإعرابى للمبتدأ [٢] .

وقد تابع المبرد سيبويه فى ذلك وفصَّل فى أقواله ، فالمسند والمسند إليه هما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه ، ومنه الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وما دخل عليه (كان) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة ، ومعنى الابتداء هو العامل فى رفع المبتدأ كما أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر [٣] .

١ - المبتّدأ والخبر :

جعل سيبويه المبتدأ هو الخبر حيث قال : « إن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان » [٤] واتفق معه المبرد فى ذلك حيث قال :

« إن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى ، نحو : زيدٌ أخوك ، وزيدٌ قائمٌ ، فالخبر هو الابتداء فى المعنى ، أو يكون الخبر غير الأول ، فيكون له فيه ذكر . فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال » [٥] ، بل إنَّ اسم كان وخبرها - عند المبرد - يرجعان إلى معنى واحد ، لأننا إذا قلنا : كان عبدُ اللهِ

---

(١) انظر : الإنصاف : المسألة الخامسة ص ٤٤ وما بعدها

(٢) انظر : إبراهيم بركات ، العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه ، الخانجى سنة ١٩٨٣ م ص ٦ - ٩

(٣) المقتضب : ١٢٦/٣ (٤) الكتاب : ١٢٧/٢

(٥) المقتضب : ١٢٧/٤ - ١٢٨

أخاك فالأخ هو عبد الله فى المعنى [١] ، ومعنى قول المبرد أنَّ الخبر إما أنْ يكون هو المبتدأ ، أو يكون غيره فيلزم أن يربطهما رابط .

ونجد ذلك عند الأخفش الذى يقول : « إنَّ خبر المبتدأ إن كان هو هو فهو أيضاً مرفوع » [٢] وما جاء عند المبرد فى شرطه أنْ يكون فى الخبر (ذكر) أو رابط بينه وبين المبتدأ ، إذا لم يكن الخبر هو المبتدأ نجده فى الجدل الذى يعرضه النحاس حول قول الله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ، نُسَارِعُ لَهُمْ فِى الْخَيْرَاتِ ﴾ (المؤمنون ٥٥ ، ٥٦) فـ « (ما) بمعنى (الذى) ، وفى خبر (أن) ثلاثة أقوال : منها أنه محذوف ، وقال أبو إسحاق المعنى نسارعُ لهم بِهِ ، وحُذِفَتْ به ، وقال هشام قولاً دقيقاً قال : (ما) هى الخيرات وليس فى الكلام حذف ، لأن معنى فى الخيرات فيه ، وهذا قول بعيد » [٣] ، وجَدَلُهُمْ هنا يأتى حول اشتراط العائد فى الخبر إذا لم يكن - الخبر - هو المبتدأ [٤] ، فالقول الأول على أن الخبر محذوف ، والثانى قول الزجاج إن العائد محذوف (به) حيث قال : « الخبر معه محذوف المعنى نسارع لهم به فى الخيرات» [٥] ، أما القول الثالث فإنه قول هشام إنَّ المبتدأ هو الخبر فلا حاجة لتقدير محذوف ، ورد النحاس ذلك لأنه بعيد أن يأتى الخبر الجملة بغير عائد على المبتدأ .

وقد اشترطوا علاقات معنوية بين المبتدأ والخبر نبعت من قولهم إن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، فمن ذلك قول سيبويه : « إن جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث » [٦] ، فلا يجوز أن تقول : زيدٌ حينَ يأتينى ، وإنما يجوز أن تقول : الحرُّ حينَ تأتينى [٧] ، ويتَّضح ذلك عند المبرد الذى يقول : « تقول : زيدٌ

---

(١) نفسه : ٨٦/٤ (٢) معانى القرآن للأخفش : ٩/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١١٧/٣

(٤) انظر فى ذلك ابن يعيش : ٩١/١ ، همع : ١٥/٢

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ١٦/٤ (٦) الكتاب : ١٣٦/١ (٧) نفسه .

يومَ الجمعة قائمٌ . لا يكون إلا ذلك ، لأن ظروف الزمان لا تَضَمَّنُ الجثث . ألا ترى أنك تقول : زيدٌ فى الدار فيصلح ، وتفيد به معنى ، ولو قلت : زيدٌ يومُ الجمعة لم يصلح لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إنْ كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظروفاً له ، نحو قولك : القتالُ يومَ الجمعة ، ومقدمَ الحاج ، والمحرم يا فتى ، لأنك تُخبِر أنه فى هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت . فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة والأمكنة فى الإخبار » [1] .

والمبرد يعلل عدم جواز أن يأتى ظرف الزمان خبراً عن الجثة بأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره أو بمعنى آخر لا تخلو منه كل الجثث ، وبذلك لا تتعيَّن الفائدة ، لأنه يشترط فى الخبر أن يأتى بفائدة تزيد على المبتدأ ، وهذا ما نجده عند ابن جنى الذى يقول : « إنه يجب أن يُستفَاد من الجزء الثانى ما ليس مستفاداً من الجزء الأول . ولذلك لم يجيزوا : ناكحُ الجارية واطئُها ، ولا ربُّ الجارية مالكُها ، لأن الجزء الأول مستوفٍ لما انطوى عليه الثانى » [2] وهو ما يعنى أنهم يقولون إنَّ الخبر ليس هو نفس المبتدأ وإنما هو ما ارتبط بمعناه وأضاف فائدة .

ومن هذا ما جاء عند النحاس فى قول الله تعالى : ﴿ وَلَو تَرَى إِذْ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (سبأ ٣١) حيث قال : « (الظالمون) بالابتداء مرفوعون ، و(موقوفون) خبره ، والجملة فى موضع خفض بالإضافة ، ولا يجوز أن تنصب (موقوفون) على الحال ، لأن (إذْ) ظرف زمان فلا تكون خبراً عن الجثث » [3] .

وقد أورد سيبويه قول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة ١٧٧) وقدَّرها : ولكنَّ البِّر برُّ من آمن بالله واليوم الآخر [4] علىَ حذف المضاف .

---

(١) المقتضب : ١٣٢/٤ ، ١٣٣ ، وانظر : ابن يعيش : ٨٩/١ ، الرضى : ٩٤/١

(٢) الخصائص : ٣٣٦/٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٨/٣ (٤) الكتاب : ٢١٢/١

ويأتى تقدير سيبويه للمضاف لكون المبتدأ معنى والخبر عيناً ، فهو لا يُجيز اختلافهما ، بينما نجد الرضى يجيز ذلك ويجعله هو المعنى المقصود ، حيث يقول إنَّ التغاير بين المبتدأ والخبر قد يأتى لكون واحد منهما معنى « والآخر عيناً ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين ، حتى كأنه هى » [1] ، ويجعل منه قول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة ١٧٧) ثم يقول إنه قد يُقدَّر المضاف : ولكن ذا البر من آمن ، أو لكن البَرَّبرَّ من آمن ، وقد يجعل المصدر بمعنى الصفة (المشتق) فيقدر ولكن البارَّ من آمن ، لكن ذلك التقدير يخلو من معنى المبالغة [1] التى هى مقصود المعنى .

وقد أجاز الفراء أن يُخبَر عن المعنى بالعين فى الآية حيث قال : « وأما قوله ﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ فإنه من كلام العرب أن يقولوا : إنما البرُّ الصادقُ الذى يصل رَحِمَهُ ويُخفى صدقته ، فيُجعَل الاسم خبراً للفعل والفعل خبراً للاسم ، لأنه أمرٌ معروف المعنى » [2] . وقد تبع أبو عبيدة الفراء فى ذلك حيث قال : « إن العرب تجعل المصادر صفات ، فمجاز البر ها هنا : مجاز صفة لـ ﴿ من آمن بالله ﴾ ، وفى الكلام : ولكن البار من آمن بالله » [3] .

بينما قدر الأخفش المضاف محذوفاً كسيبويه [4] وكذلك قدر الزجاج مضافاً محذوفاً والتقدير عنده : ولكن ذا البر من آمن بالله ، أو : ولكن البَرَّبرَّ من آمن بالله [5] واكتفى النحاس بعرض الآراء المختلفة [6] كما فعل ذلك المبرد من قبله [7] .

واشترط النحاة أن يكون المبتدأ معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات [8]

---

(١) شرح الرضى على الكافية : ٩٦/١ ، ٩٧
(٢) معانى القرآن للفراء : ١٠٤/١
(٣) مجاز القرآن : ٦٥/١
(٤) معانى القرآن للأخفش : ١٥٦/١
(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٦/١
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/١ ، ٢٨٠
(٧) المقتضب : ٢٣٠/٣ ، ٢٣١
(٨) المقتضب : ١٢٧/٤ ، وانظر الكتاب : ٣٢٨/١ ، ٣٢٩

إذا أفادت النكرة ، وهو ما أشار إليه النحاس فى أكثر من موضع من مثل : ﴿ لَهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ (سورة ق . ١) ، قال : رفعت طلعاً بالابتداء ، وإن كان نكرة لما فيه من الفائدة » [١] ، كما يحسن ذلك إذا وُصِلَت النكرة (أى وصفت) فى مثل قوله : ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (التوبة ١) رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة ١) وحسن الابتداء بالنكرة لأنها قد وُصِلَتْ » [٢] وأوضح من ذلك فى الصفة قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا ﴾ (الأحزاب ٢٣) حيث قال : « رفع بالابتداء وصلح الابتداء بالنكرة لأن (صدقوا) فى موضع النعت » [٣] .

وكذلك إذا كان فى المبتدأ معنى المنصوب [٤] ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾ (مريم ٤٧) ، قال النحاس : « صلح الابتداء بالنكرة ، لأن فيها معنى المنصوب ، وفيها فى هذا الموضع معنى التفرق والترك » [٥] ، ومثل ذلك إذا كان فى النكرة معنى الدعاء فى مثل : ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ ﴾ (مريم ١٥) قال النحاس : « رفع بالابتداء ، وحسن الابتداء بالنكرة لأن فيها معنى الدعاء » [٦] .

وقد قال سيبويه : « إنه لا يُبْدَأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً ، كنت تُلبِسُ ، لأنه لا يستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس » [٧] ، فلم يَجُزْ أن يكون اسم كان نكرة ، لأمن اللبس ، لكنه أجاز ذلك فى الشعر وفى ضعف الكلام [٨] ، وقد قرأ الأعمش : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ ﴾ (الأنفال ٣٥) ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٢/٤ ، وانظر : ٩٣/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠١/٢ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٠/٣

(٤) الكتاب : ٣٢٩/١ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٣ (٦) نفسه : ١٠/٣

(٧) الكتاب : ٤٨/١ (٨) نفسه : ٤٨/١ ، ٤٩

فقال النحاس إن سيبويه قد أجاز « مثل هذا على أنه شاذ بعيد لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة »[1] .

بل إنهم يجعلون المعارف مراتب فيبدءون بأعرفها ، ومن أمثلة ذلك قول ابن جنى فى المحتسب إن « أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها ، وقوله تعالى : ﴿ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (النور ٥١) أعرف من قول المؤمنين ، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أنْ) وصلتها اسم كان . ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (الأعراف ٨٢) أى إلا قولهم على معنى »[2] .

* * *

٢ - الفاعل :

الفاعلية هى الشق الثانى للإسناد ، كما يشبه نائب الفاعل فى ذلك الفاعل - عند سيبويه - الذى يقول : « هذا باب الفاعل الذى يتعدَّاه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولم يتعدَّه فعله إلى مفعول آخر ، والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرَّغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل »[3] . ففكرة الإسناد تتمثَّل فى الفاعل ونائب الفاعل ، وهى التى تجعله مرفوعاً . لقد ربط سيبويه « بين العلامة الإعرابية - فى حالة الرفع - والمعنى ممثَّلاً فى فكرة الإسناد بشقيها : الابتدائية والفاعلية فكل ما هو مبتدأ أو محمول على المبتدأ أو المسند إلى المبتدأ ، وكل ما هو فاعل أو محمول على الفاعلية أو نائب عن الفاعل فهو مرفوع »[4] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٦/٢ ، ١٨٧

(٢) المحتسب : ١١٥/٢ (٣) الكتاب : ٣٣/١

(٤) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه ص ١٣ - ١٤

ولم يصرِّح الفراء بفكرة الإسناد لكننا نجد عنده فكرة انشغال الفعل بالفاعل وتفرغه له في مواضع كثيرة ، من مثل قوله في : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ (الكهف ٢٨) « الفعل للعينين » [1] ، وفي : ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾ (الحج ٢) رفعت القراء (كل مرضعة) لأنهم جعلوا الفعل لها » [2] فرفع الاسم إنما يكون بجعل الفعل له ، فإنْ لم يكن كذلك تحوّل إلى علامة أخرى ، وهذا يرتبط - بطبيعة الحال - ببنية الفعل ، يقول الفراء في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ ﴾ (الأنبياء ٤٥) : « ترفع (الصم) لأن الفعل لهم . وقد قرأ أبو عبد الرحمن السلمى (ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاءَ) نصب (الصم) بوقوع الفعل عليه » [3] . فلفظة (الصم) مرفوعة إذا كان الفعل لهم أو بمعنى آخر إذا كانوا هم الفاعلين ، ومنصوبة إذا كان الفعل واقعاً عليهم أي : إذا كانوا مفعولين ويأتي ذلك باختلاف بناء الفعلين (تسمع) ، و(يسمع) .

وقد جعل الفراء معنى الجملة واحداً إذا عُبِّرَ فيها بالبناء للفاعل أو البناء للمفعول أو بعبارة أخرى سوّى بين معنى الفاعل ونائب الفاعل حيث يقول في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾ (سورة ق ٤٤) « وتُشَقَّق ، والمعنى واحد مثل : مات الرجل وأُمِيتَ » [4] ، لكنه يعود مرة أخرى فيجعل ذلك من المقلوب مثل دخل الخاتمُ في يدى ، حيث يقول : « وقوله : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ (هود ٢٨) قرأها يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة ، وهي في قراءة أبي (فعمَّاها عليكم) وسمعت العرب تقول : قد عُمِّيَ عليَّ الخبرُ ، وعَمِيَ عليَّ بمعنى واحد . وهذا مما حولت العرب الفعل إليه وليس له ، وهو في الأصل لغيره ، ألا ترى أن الرجل الذي يعمى عن الخبر أو يعمى عنه ، ولكنه في جوازه مثل قول العرب : دخل الخاتم في يدى والخف في رجلى وأنت تعلم أن الرجل

---

(١) معاني القرآن للفراء : ١٤٠/٢ (٢) نفسه : ٢١٤/٢

(٣) نفسه : ٢٠٥/٢ ، وانظر في مثل ذلك : ج ٧ ، ٢٦٥/١ ، ٣٣٧ ، ٤٣٧

(٤) معاني القرآن للفراء : ٨١/٣

التي تدخل في الخلف والإصبع في الخاتم ... فاستجازوا ذلك لهذا (١)
والفراء في هذا النص يُسوِّى بين الفاعل ونائب الفاعل ، ويشير إلى أن الفاعل إنما هو الذي يقوم بالفعل أو يُحدثه فإذا جاء غير ذلــك كــان مجازاً يرتبط بوضوح المعنى وأمن اللبس عند المخاطب ، فالمخــاطب يعرف أن الخبر لا يعمى ولهذا جاز أن يقولوا ذلك وجعلوه مثل دخــل الخاتم في يدي .

لكن حديث الفراء عن الفاعل الحقيقى والفاعل المجازى نجده عند قول الله تعالى : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنْقَضَّ ﴾ (الكهف ٧٧) ، حيث يقول : « يُقَال : كيف يريد الجدار أن ينقض ؟ ، وذلك من كلام العرب أن يقولوا : الجدار يريد أن يسقط . ومثله قول الله : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ (الأعراف ١٥٤) والغضب لا يسكت ، إنما يسكت صاحبه ، وإنما معناه سكن ، وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ (محمد ٢١) ، وإنما يعزم الأمرَ أهله » (٢)
والفراء فى النص يوحِّد بين الفاعل الحقيقى والفاعل المجازى ، أو لنقل إنه يوحد بين الفاعل الحقيقى والفاعل فى المصطلح ، ولهذا يجعل الغضب لا يسكت وإنما يسكن ، لأن الفاعل عنده هو الذى يقوم بالفعل ولا يصح للغضب أن يقوم بالسكوت (٣) .

وكذلك يقول أبو عبيدة : « ليس للحائط إرادة ولا للموات ، ولكنه إذا كان فى هذه الحال من ربه فهو إرادته » ثم يقول : « ومجاز (أن ينقض) مجاز (يقع) ، يقال : انقضَّت الدارُ إذا انهدمتْ وسقطتْ » (٤) فأبو عبيدة يحوِّل معنى الفعل (يَنْقَضُّ) كما حوَّل الفراء معنى (سَكَتَ) .

وقال الزجاج : « ومعنى جداراً يريد ، - والإرادة إنَّما تكون فى الحيوان المبين - والجدار لا يُريد إرادة حقيقية ، إلَّا أن هيئته فى التهيؤ للسقوط قد

---

١ - معاني القرآن ١٢/٢ ٢ - نفسه ١٥٥/٢-١٥٦
٣ - وانظر : معاني القرآن ٣٥٧/١ ، حيث يقول في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ) الأنعام ١٣٧ . " والشركاء رفع لأنهم الذين زينوا "
٤ - مجاز القرآن : ٤١٠/١ ، ٤١١ .

ظهرت كما تظهر أفعال المريدين القاصدين ، فوُصِفَ بالإرادة إذ الصورتان واحدة » [1] .

ويتَّضح من أقوالهم أن العلاقة المعنوية بين تلك الأفعال وفاعليها ليست علاقة تآلف ، فالفعل هنا ليس مما يقع من الفاعل - فى الظاهر على الأقل - مما أحدث هذا التنافر الذى لا يُجبره إلا أن يُحوِّلوا معنى الفعل إلى معنى يتناسب مع الفاعل ، أو أن يقولوا بالمجاز وهو ما جاء عند ابن قتيبة .

الذى عرف أن المشكلة فى نسبة الفعل إلى غير الحيوان ، واستدل على الظاهرة بمجيئها فى كثير من آيات القرآن والشعر وكلام العرب ، وقال إنه لا سبيل إلى غير هذا التركيب ، فنحن نقول : نَبَتَ البقلُ ، وطالتِ الشجرةُ وأينعت الثمرة ، وأقامَ الجبلُ ورخصَ السعرُ . ثم يطرح تراكيب بديلة ، وهى : جدارٌ يهمُّ أو يكادُ أو يقاربُ أن ينقضَ ويقول إن الفاعل فى هذه التراكيب كلها إنَّما هو الجدار [2] فلا مقرٌ إذن من التعبير بهذا التركيب .

ولكن هل الفاعل فقط هو من أحدث الفعل ؟ وهل خصوصية الفاعل فى أن يُحدثَ الفعل أو يقوم به ؟ ، وعلى ذلك أيضاً ، فهل نائب الفاعل فاعل أم مفعول به ؟ .

لقد وقف السيرافى عند قول سيبويه السابق شارحاً فقال : « وقوله - أى سيبويه والمفعول الذى لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، ولا تعدَّى فعله إلى مفعول آخر ، يريد به : ضُرِبَ زيدٌ فزيدٌ هو مفعول فى الحقيقة ، وضُرِبَ هو فعل له ، وليس يريد أنه على الحقيقة فعل له أوقعه ، وإنَّما يريد أنه فعل بُنِىَ له وُرفِعَ به ، وإنْ كان قد وصل إليه من غيره ، كما يُبنى الفعل للفاعل ، وربما لم يكن هو الموقع له كقولنا : ماتَ زيدٌ وطلعتِ الشمسُ ، فزيد لم يفعل موته ، ولا الشمس

---

(1) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٠٦/٣ .

(2) تأويل مشكل القرآن ص ١٣٢ ، ١٣٣

طلوعها ، وإنما الله تعالى أماته وأطلعها ، وقد يُنسَبُ الفعل إليهما » [1] فالفاعل ونائب الفاعل فى الجمل الثلاث (ضُرِبَ زَيدٌ ، وماتَ زيدٌ ، وطلعتِ الشمسُ) لم يفعل الفعل ، لكنه يُنسَبُ إليه وقد بُنِيَ له الفعل ورفعه .

ويجعل الفارسى خصوصية الفاعل فى إسناد الفعل إليه مقدَّماً ، لا أنه أَحدَثَ الفعل ويفرق بين الإسناد والإحداث ، حيث يقول : « اعلم أن الفاعل رفع ، وصفته أن يُسنَد الفعل إليه مقدَّماً عليه ... وبهذا المعنى الذى ذكرت ارتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة » [2] .

ويبنى عبد القاهر على ذلك أنه « لا فصل بين ضُرِبَ زيدٌ وضَرَبَ زيدٌ فى جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً . وإذا جاز أن يُسَمَّي نحو ماتَ زيدٌ فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل ومفعول فى المعنى من حيث أن الله أماته ، جاز أيضاً أن يسمى زيدٌ فى قولك : ضُرِبَ زيدٌ فاعلاً ، وإنْ كان قد وقع عليه الفعل فى المعنى » [3] . وعبد القاهر هنا يُحكِّم الإسناد والعلامة فى تحديد الفاعلية ، وهو ما جاء أيضاً عند ابن جنى - تلميذ الفارسى - حيث قال : « إنَّ الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً فى المعنى ، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم » [4] ، وعلي ذلك نقول : « ضُرِبَ زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولاً به ونقول : إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : عجبت من قيامِ زيدٍ فَنَجُرُّهُ وإن كان فاعلاً » [5] فالفاعلية وما يشبهها إذن إنما هى بالإسناد والعلامة ، أما المعنى فلا يُفرِّق هنا بين الفاعل والمفعول ، ونائب الفاعل وإن كان مفعولاً فى المعنى إلا أنه مرفوع لأنه أُسنِدَ إلى الفاعل .

---

(1) شرح السيرافى : ١/٢٦٢

(2) المقتصد فى شرح الإيضاح : ١/٣٢٥

(3) نفسه : ١/٣٤٦

(4) الخصائص : ١/١٨٥

(5) نفسه : ١/١٨٤

ويشترط ابن الحاجب - بعد ذلك - قيام الفاعل بالفعل حيث عرَّف الفاعل بأنه : « ما أُسْنِدَ إليه الفعل أو شبهه ، وقُدِّمَ عليه على جهة قيامه به » [1] ، وشرح الرضى ذلك بقوله : « وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يُسم فاعله ، وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحاً فلا يحترزان عنه ليدخل فى الحد » [2] .

لقد اشترط بعض النحاة - فيما سبق - أن يقوم الفاعل بالفعل وهم بذلك لم يفرقوا بين الفاعل الحقيقى والفاعل الاصطلاحى ، بينما فرق آخرون بين الفاعل الحقيقى والفاعل الاصطلاحى وحكَّموا الإسناد والعلامة الإعرابية فى ماهيَّة الفاعلية ، وعلى قولهم فإن نائب الفاعل يتساوى مع الفاعل ، - وإن كان مفعولاً به فى المعنى - بينما تنعكس المسألة عند ابن الحاجب فيجعل نائب الفاعل مفعولاً به مع اختلاف العلامة الإعرابية .

* * *

---

(١) الكافية ص ٦٨

(٢) شرح الكافية للرضى : ١/ ٧٠ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٧٤

ثانياً : معانى المنصوبات

يرى إبراهيم مصطفى : « أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ، وإنما هى الحركة المستحبَّة عند العرب ، التى يحبون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة فى الوصل ودَرْجِ الكلام . فهى فى العربية نظير السكون فى لغتنا العامية » (1) .

لكننا نرى النحاة يربطون بين النصب ومعنى المفعولية ، ذلك ما نراه عند سيبويه فى مثل : ضَرَبَ عبدُ اللّه زيداً ، حيث يقول : « انتصب (زيد) لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل » (2) .

كما نراه عند المبرد الذى يقول : « اعلم أنه لا ينتصب شىء إلا على أنه مفعول أو مُشَبَّهٌ بالمفعول فى لفظ أو معنى » (3) ، وقد قسَّم ابن السراج المنصوبات إلى مفعول ومشبه بالمفعول (4) ، وقد تبعه فى ذلك الفارسى وابن جنى وعبد القاهر (5) ، ورأى الزمخشرى وابن يعيش أن النصب عَلَمَ المفعولية (6) ، بينما يجعل الرضى الاستراباذى وابن يعيش النصب للفضلات (7) .

وفيما يلى سنعرض لتلك المنصوبات وهى وإن اشتركت فى علامة إعرابية واحدة هى علامة النصب إلا أنها تتمايز فيما بينها لفظيًّا ومعنويًّا ، كما تختلف علاقة كل منصوب منها بالمعنى عن الآخر ، وبطبيعة البحث فلن نجد كل المنصوبات قد تعرض لها معربو القرآن ، وسنبدأ بعرض ما جاء من المفاعيل وعلاقته بالمعنى أولاً ، ثم نُتْبِعُها بسائر المنصوبات .

---

(1) إحياء النحو ص 78

(2) الكتاب : 1/34 ، وانظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه ص 16 وما بعدها .

(3) المقتضب : 4/299 (4) الأصول : 1/159

(5) الإيضاح العضدى : 1/167 ، 199 ، اللمع ص 131 ، 144 ، المقتصد : 1/579 ، 671

(6) شرح ابن يعيش : 1/71 (7) شرح الكافية : 1/20 ، شرح ابن يعيش : 1/73

١ - المفعول به :

يدل مصطلح المفعول به على ما وقع عليه فعل الفاعل عند سيبويه [١] ، وكذلك هو عند الفراء [٢] ، والنحاس [٣] .

وقد أشار معربو القرآن إلى معنى الفاعل ومعنى المفعول به فى مثل قول الله تعالى : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ١٢٤) وهى فى قراءة عبد الله (لا ينال عهدى الظالمون) [٤] فقال الفراء : « فسر هذا لأن (كذا) ما نالك فقد نلته ، كما تقول : نلت خيرك ، ونالنى خيرك » [٤] ، والفراء بذلك يعلق أمر الفاعلية والمفعولية بمعنى الفعل . ويوضح الأخفش الفرق المعنوى بين الفاعل والمفعول حيث يقول : « لا ينال عهدى الظالمين . لأن العهد هو الذى لا ينالهم ، وقال بعضهم : لا ينال عهدى الظالمون [٥] ، والكتاب بالياء ، وإنما قالوا (الظالمون) لأنهم جعلوهم الذين لا ينالون » [٦] ، وقد جمع الزجاج بين قولى الفراء والأخفش حيث جعل المعنى فى الرفع والنصب واحداً لأن النَيْل مشتمل على العهد وعلى الظالمين ، إلا أنه يجعل قراءة النصب أقوى لموافقة رسم المصحف ، « ولأن المعنى أن إبراهيم عليه السلام كأنه قال : واجعل الإمامة تنال ذريتى واجعل هذا العهد ينال ذريتى » [٧] . .

وكذلك نقل النحاس عن المبرد أن المعنى يوجب نصب الظالمين ، ثم حكّم السياق اللغوى فى اختيار هذا المعنى حيث قال : « قال اللهُ جل وعز لإبراهيم صلى الله عليه وسلم : (إنى جاعلك للناس إماماً) فعهد إليه بهذا فسأل إبراهيم فقال : (ومنْ ذريتى) فقال جل وعز (لا ينال عهدى الظالمين) لا أجعلُ إماماً ظالماً » [٨] .

(١) الكتاب : ١١٧/١

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢١/١ ، ١١٣ ، ١٠/٣ وغيرها .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٨/١ ، ٢٢٧ (٤) معانى القرآن للفراء : ٧٦/١

(٥) انظر : البحر المحيط : ٣٧٧/١ ، وهى قراءة ابن مسعود وغيره ، انظر : معجم القراءات : ١١٠/١

(٦) معانى القرآن للأخفش : ١٤٦/١ (٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٥/١ ج

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٨/١ - ٢٥٩

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ (البقرة ٣٧) [١] ، ويأتى الخلط بين الفاعل والمفعول فى مثل هذه التراكيب من معنى المفاعلة فى تلك الأفعال ، وهو ما أوضحه ابن جنى [٢] ، كما تقوم العلامة بعبء التمييز بين الفاعل والمفعول ، أما المعنى فهو يفسر تلك التراكيب ، ويتحكّم فى اختيار قراءة دون أخرى ، دون أن يكون له دور فى التمييز بين الفاعل والمفعول .

لكن المعنى يكون هو المميز للمفعول به عند غياب العلامة الإعرابية ويكون ذلك فى تحديد محل إعرابى للأسماء المبنية والمصدر المؤول ، والجملة التى تقع مفعولاً به ، وكذلك الجار والمجرور الذى يأتى فى موقع المفعول .

وقد جاء من هذه الحالات عند الفراء والنحاس حالتا الجار والمجرور والمصدر المؤول .

أما الجار والمجرور فقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنِّى أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى ﴾ (إبراهيم ٣٧) يبحث عن المفعول به فقال : « لم يأت منهم بشىء يقع عليه الفعل . وهو جائز أن تقول : قد أصبنا من بنى فلان ، وقتلنا من بنى فلان ، وإن لم تقل : رجالاً ، لأن (مِنْ) تُؤَدِّى عن بعض القوم : كقولك : قد أصبنا من الطعام وشربنا من الماء . ومثله : ﴿ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (الأعراف ٥٠) » [٣] ، فالفراء فى النصب يقول بأن المفعول محذوف لأن (من) البعضية وما بعدها يدلان على ذلك المحذوف .

وقد عدَّ الفراء حرف الجر زائداً فى مثل : ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ (الحج ٢٥) وبطرحه يكون المعنى : ومن يرد فيه إلحاداً وموقع (بإلحاد) هو المفعولية ، وعلى

---

(١) انظر أقوالهم فى تلك الآية فى المواضع التالية :

معانى القرآن للفراء : ٢٨/١ ، معانى القرآن للأخفش : ٦٧/١ ، معانى القرآن وإعرابه : ٨٥/١ ق ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/١

(٢) المحتسب : ١٦٧/١ (٣) معانى القرآن للفراء : ٧٨/٢

ذلك ففى قوله تعالى : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (الممتحنة ١) يكون دخول الباء فى المودة وسقوطها سواء [١] .

واستدل فى بعض الحالات بالقراءات ، فى مثل : ﴿ وَاللَّاتِى يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ﴾ (النساء ١٥) فقد قرأها ابن مسعود (واللاتى يأتين بالفاحشة) [٢] .

ويجعل النحاس الجار والمجرور بمنزلة شىء واحد . ونظرت إلى زيدٍ ، ونظرت زيداً – عنده – بمعنى واحد [٣] ، كما يعربه مفعولاً فى مثل : ﴿ وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ (البقرة ١٢٦) [٤] .

ويأتى المصدر المؤول فى موقع النصب مفعولاً به ، فمن ذلك تقدير الفراء لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ ﴾ (التوبة ٧٤) حيث قدرها : وما نقموا إلا الغنى فـ (أنْ) فى موضع نصب [٥] ، وقد يسد المصدر المؤول من (أنْ) والفعل مسد المفعولين ، وهو ما جاء عند النحاس فى قول الله تعالىٰ : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (الجاثية ٢١) حيث قال : « أن وصلتها بمعنى المفعولين » [٦] .

وكذلك يكون الاسم المبنى فى موقع المفعول به ، ومن ذلك ما جاء عند الفراء فى قول الله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (آل عمران ١٤٠) ، حيث يقول : « يعلم المؤمن من غيره ، والصابر من غيره . وهذا فى مذهب (أىّ ، ومَنْ) ، كما قال : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ (الكهف ١٢) . فإذا جعلت مكان (أىّ) أو (مَنْ) (الذى) أو ألفاً ولاما نصبت بما يقع عليه » [٧] فالاسم الموصول (الذين) فى موقع نصب بما يقع عليه ، أى أنه فى موقع المفعول به .

---

(١) نفسه : ٣/١٤٧ ، وانظر أيضاً : ١/١٢٥

(٢) معانى القرآن للفراء : ١/٢٥٨ ، وانظر : ٣/٦٩

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥/١٢٣ (٤) نفسه : ١/٢١٠ ، ٣٢٨

(٥) معانى القرآن للفراء : ١/٤٤٦ ، وانظر : ١/٢٥٧

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤/١٤٥ (٧) معانى القرآن للفراء : ١/٢٣٤

ومما سبق نستطيع أن نستنتج أن موقع المفعولية لا يتعلق بالعلامة الإعرابية وحدها ، فقد تختلف العلامة أو تتخلف ، ومع ذلك يراعى المحل الإعرابى للمفعولية الذى يرتبط بالمعنى .

وقد جعل الفراء نصب المنادى بالدعاء [1] وجعل النحاس المنادى مفعولاً به منصوباً بمعنى الدعاء حيث قال : « إنه منصوب على أنه مفعول به لأن معناه ناديت ودعوت » [2] وهو قول النحاة .

أما نداء غير الآدميين فله معنى آخر أشار إليه الزجاج حيث يقول : « النداء لغير الآدميين نحو : ﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَى الْعِبَادِ ق ﴾ (يس .٣٠) ، ﴿ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾ (هود ٧٢) ، وقال يا ويلتا أعجزت . فإنما وقع فى كلام العرب على تنبيه المخاطبين ، وأن الوقت الذي تُدعى له هذه الأشياء هو وقتها ، فالمعنى : يا ويلتا تعالى ، فإنه من إبَّانك ، فإنه قد لزمنى الويل ، وكذلك : يا عجباً ، المعنى : يا أيها العجب هذا وقتك فعلى هذا كلام العرب » [3] ، وكذلك علَّل ابن جنى بناء المنادى المفرد المعرفة بالشبه المعنوى للحرف [4] .

٢ - المفعول المطلق والمعنى :

إذا كان سيبويه والمبرد قد تنبها إلى العلاقة المعنوية بين الفعل والمنصوبات التى يعمل فيها [5] ، فإن هذه العلاقة بين المفعول المطلق وعامله هى التى تحدد كونه مفعولاً مطلقاً فالفعل - التام - عند النحاة يتضمن الحدث والزمن ، وهذا الحدث هو المصدر ، والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لفعله ، أو بياناً

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٩٣/١ ، وانظر : ٣٢٦/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٢/٣

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ق

(٤) الخصائص : ١٦٩/١

(٥) الكتاب : ٣٤/١ وما بعدها ، انظر : المقتضب : ١٨٧/٣

لنوعه أو عدده [1] والتوكيد لا يكون إلا بالتكرار ، فماذا يتكرر فى جملة المفعول المطلق ؟ إنه الفعل ، إما بلفظه ومعناه ، أو بمعناه وحده ، حين يكون لفظ المصدر (المطلق) مخالفاً للفظ العامل .

وقد تنبَّه الفراء إلى النصب على المصدرية فى أكثر من موضع [2] ، كما تنبَّه إلى العلاقة اللفظية بينه وبين فعله فيما رواه عن الكسائى حيث قال : « كان الكسائى يخفف ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا كِذَاباً ﴾ (النبأ ٣٥) لأنها ليست بمقيدة بفعل يُصيِّرُها مصدراً ، ويشدده : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾ (النبأ ٢٨) لأن كذبوا يقيد الكذاب بالمصدر ، والذى قال حسن » [3] أى أن (كذاباً) فى الآية الأولى قد تقرأ بالتخفيف (كِذَاباً) أو بالتضعيف (كِذَّاباً) لأنها لم تُسبَق بفعل من لفظها تتقيد به ، أما فى الآية الثانية فهى مرتبطة بالفعل قبلها .

والمفعول المطلق يكون من لفظ الفعل ومعناه من مثل﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ (النساء ١٦٤) أو من معناه دون لفظه ، فيختلف اختلافاً يسيراً عن لفظ الفعل ، كأن يأتى المصدر غير مطابق (فى بنائه) لمصدر الفعل العامل من مثل ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (نوح ١٧) فمصدر (أنبت) هو (إنباتاً) فيكون المصدر بذلك من معنى الفعل وإن اختلف اللفظ ، لذا قال الأخفش فى الآية « جعل النبات المصدر والمصدر (الإنبات) لأن هذا يدل على المعنى » [4] ، وقال الزجاج « (نباتاً) على غير لفظ (أنبت) على معنى نبت نباتاً حسناً » [5] وكذلك قال النحاس « ومصدر (أنبت) (إنبات) إلا أنَّ التقدير : فنبتهم نباتاً » [6] .

وقد يختلف العامل ، فى لفظه كلية عن المصدر إلا أنه يكون مرادفاً له ،

---

(١) ابن عقيل : ١٦٩/٢

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٥٧/١ ، ٣٦٧ ، وقد جاء عنده بمصطلح (المصدر) أو الفعل .

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٢٩/٣

(٤) معانى القرآن للأخفش . ٥١

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٤٠٥/١ ق

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤٠/٥

وجاء ذلك عند الزجاج فى قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً ﴾ (النحل ٩٢) ، حيث قال إن « (أنكاثاً) منصوب لأنه فى معنى المصدر لأن معنى نكثت نقضت » [١] ، وقد كثر ذلك عند النحاس ومن أمثلته - عنده - قوله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً ﴾ (يوسف ٤٧) حيث جعل (دأباً) مصدراً لأن معنى تزرعون تدأبون [٢] .

وقد جاء النوعان عند سيبويه حيث أشار إلى أن (أنبتَ) معناه قد نبت ، وإلى قراءة ابن مسعود ﴿ وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً ﴾ (الفرقان ٢٥) فمعنى (أنزل) ونزل واحد ، ثم قال إنّ مثل هذه الأشياء : يدعه تركاً ، لأن معنى يدع ويترك واحد [٣] ويفهم من قوله فى موضع آخر أن العامل فعل مقدَّر من معنى المصدر[٤] وقد فهم ابن جنى [٥] عنه ذلك حيث قال فى قراءة ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَحِكاً مِنْ قَوْلِهَا ﴾ (النمل ١٩) إنّ (ضَحِكاً) منصوب على المصدر بفعل محذوف يدل عليه (تَبسَّم) كأنه قال : ضحك ضحكاً وقال إنه مذهب سيبويه وتابعه فى ذلك مُستدِلًّا لرأيه ، كما عرض أيضاً قول المازنى بأن الناصب نفس الفعل المذكور .

وقد اتَّسع معنى الترادف عندهم فلم يقتصر على المعنى اللغوى ، فقد

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٧/٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس :٣٣٢/٢، ومثله أيضاً :٤٥١/٢، ٤٦٣، ٤٦٥، ٩٨/٤، ١٤٩/٣

(٣) الكتاب : ٨١/٤ ، ٨٢

(٤) يقول فى قول الراعى :

دَأَبْتُ إِلَى أَن يَنْبُتُ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرِدْتُمُ فَتَرَوَّحُوا

« صار (دأبت) بمنزلة أوجفت عنده ، فجعل وصف المطايا توكيداً لأوجفت الذى هو فى ضميره » أى مقدر ، انظر : الكتاب : ٣٨٣/١

(٥) المحتسب : ١٣٩/٢

تؤدى (أخذ) عن (نكل به) ، و (جعل) عن (دك) ، و (اشتعل) عن (شاب) كما جاء عند الأخفش حيث يقول ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالأُولَى ﴾ (النازعات ٢٥) ، « لأنه حين قال: أخذه كأنه قال :نكل به ، فأخرج المصدر على ذلك » [١] .

ومثل ذلك عند الزجاج ما جاء فى قول الله سبحانه ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً ﴾ (الأنعام ١١٢) « وغروراً منصوب على المصدر ، وهذا محمول على المعنى ، لأن معنى إيحاء الزخرف من القول معنى الغرور ، وكأنه قال يغرون غروراً » [٢] .

ومثل ذلك ما جاء عند النحاس فى ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ (مريم ٤) حيث قال : « فى نصبه قولان : أحدهما أنه مصدر ، لأن معنى اشتعل شاب » [٣] .

وقد يلتمس معنى الفعل الناصب للمصدر المؤكد فيما سبقه من التركيب ، وقد جاء ذلك عند سيبويه [٤] كما جاء عند الأخفش حيث قال فى قول الله سبحانه ﴿ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ بِمَصَابِيحَ وَحِفْظاً ﴾ (فصلت ١٢) ، « كأنه قال : وحفظناها حفظاً ، لأنه حين قال : ﴿ زيناها بمصابيح) قد أخبر أنه نظر فى أمرها وتعاهدها فهذا يدل على الحفظ ، كأنه قال : وحفظناها حفظاً » [٥] ، كما قال الزجاج فى قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء ٢٤) إنه « منصوب على التوكيد محمول على المعنى ، لأن معنى قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (النساء ٢٣) : كتب الله عليكم هذا كتاباً » [٦] .

وهو ما جاء عند النحاس أيضاً فى أكثر من موضع ، من ذلك قوله : ﴿ سُنَّةَ

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٥٢٧/٢ ، وانظر : ٣٠٩/٢ ، ٤٠١ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣١٢/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٣ ، وانظر : ١١٢/٣

(٤) الكتاب : ٣٨١/١ ، ٣٨٢ (٥) معانى القرآن للأخفش : ٤٦٥/٢

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦/٢ ج .

اللهِ ﴾ (الأحزاب ٣٨ ، ٦٢) مصدر لأن قبله ما هو بمعنى سَنَّ ذلك » [١] .
وفى هذه الأمثلة العامل هو معنى الفعل المفهوم مما سبق المصدر .

ويُشير ابن جنى ما أثاره من خلافهم فى العامل هل هو معنى الفعل المفهوم من التركيب السابق أم هو الفعل المذكور فى التركيب ، فيقول حول قراءة ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً (مِنَّةً) ﴾ (الجاثية ١٣) [٢] أما (منة) فمنصوب على المصدر بما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً ﴾ لأن ذلك منه (عز اسمه) مِنَّةٌ مَنَّها عليهم ، فكأنه قال : مَنَّ عليهم مِنَّةً .ومن نصب وميض البرق من قولهم ، تبسمت وميض البرق بنفس تبسمت ، لكونه فى معنى أو مضت - نصب أيضاً « مِنَّةً » بنفس « سخر لكم » على ما مضى [٣] .

وقد أشار النحاس إلى معنى التوكيد فى المفعول المطلق فى مواضع كثيرة ، من ذلك قوله : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَاباً ﴾ (الفرقان ٧١) مصدر فيه معنى التوكيد » [٤] .

وإذا كان التوكيد على اختلاف أنواعه يرفع احتمال المجاز ويقرر المعنى فى الذهن ، ويصيره واقعاً لا مجال للشك فيه [٥] فإننا نجد ابن قتيبة يقول إن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ، ولا يصح أن نقول : أراد الحائط أن يسقط إرادة شديدة ، ومن هنا كان قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ (النساء ١٦٤) نفياً للمجاز ، وكان الكلام هنا على الحقيقة [٦] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣١٥/٣ وانظر أيضاً : ٤١/٢ ، ٤٢ ، ٢٢٤/٣ ، ١٣٧/٤ ، ١٣٨ (وقد فصَّل فى ذلك) .
(٢) وهى قراءة ابن عباس وابن محيصن وغيرهما ، انظر : معجم القراءات : ١٥٠/٦ .
(٣) المحتسب : ٢٦٢/٢
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٩/٣ ، وانظر : ٤٤٥/٢ ، ١٣٨ ، ٣١٥/٣ ، ٣٨/٥ ، ١٠٦ ، ١٥٣ ، ١١٢ ، ١٨٦
(٥) فن البلاغة : ٢٢٥ (٦) تأويل مشكل القرآن : ١١١

فمعنى التوكيد فى المفعول المطلق ينفى عن الفعل احتمال المجاز ، وهذا ما جعل النحاس يقول فى قول الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (النساء ١٦٤) « مصدر مؤكد ، وأجْمَعَ النحويون على أنّك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً ، وأنه لا يجوز فى قول الشاعر : امتلأ الحوض وقال قطنى أن يقول : قال قولاً ، فكذا لما قال : تكليماً وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذى يُعْقَل » [1] .

٣ - المفعول فيه والمعنى :

المفعول فيه هو الظرف ، والظرف هو الوعاء يقول ابن يعيش « اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشىء« وتسمى الأوانى ظروفاً لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها » [2] .

ونجد الأخفش من قبله يقول إن « الظرف هو ما يكون فيه الشىء» [3] ، وإذا كان حرف الجر (فى) للوعاء فإن النحاة يجعلون شرط الظرف أن يتضمَّن معنى (فى) دون ظهورها فى الكلام ، فإن لم يتضمَّن معنى (فى) كان اسماً وليس ظرفاً وإنْ ظهرت كان اسماً مجروراً بها أيضاً ، وقد جاء ذلك عند سيبويه [4] .

وقال ابن السراج إن اعتبار الظرف « بحرف الظرف ، أعنى (فى) فيحسن معه فتقول : قمت اليوم وقمت فى اليوم ، فأنت تريد معنى (فى) وإن لم تذكرها ، ولذلك سميت - إذا نصبت - ظروفاً ، لأنها قامت مقام (فى) ألا ترى أنك إذا قلت : قمت اليوم ثم قيل لك : أكْنِ عن اليوم قلت قمت فيه »[5] وجعل الزجاج « (فى) مع الظرف محذوفة » [6] ، وقد أشار إلى ذلك ابن

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٧/١

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل : ٤١/٢

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٤٩/١

(٤) الكتاب : ٢١٦/١

(٥) الأصول : ١٩٠/١

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٨/١

خالويه حيث قال : « (أسفل) ظرف معناه فى أسفل » (١) وقد جاء ذلك فى وضوح عند ابن جنى الذى عرف الظرف بأنه « كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (فى) وليست فى لفظه - كقولك : قمت اليوم ، وجلست مكانك ، لأن معناه : قمت فى اليوم ، وجلست فى مكانك ، فإن ظهرت (فى) فى اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً ، وصار التضمُّن لفى ، تقول : سرت فى يوم الجمعة وجلست فى الكوفة » (٢) .

ومعنى (فى) فى الاسم إنَّما يُعطِى له التحديد ، فلا بد للظرف أن يكون زماناً محدَّداً أو مكاناً محدَّداً وهو ما يستنتجه إبراهيم بركات من قول سيبويه : « وتقول : متى سِيَر عليه ؟ فيقول : أمسِ أو أولَ من أمسِ فيكون ظرفاً ، على أنه كان السير فى ساعة دون سائر ساعاتِ اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم » (٣) . وتبدو فكرة الظرفية عند سيبويه أيضاً فى كل اسم يمكن أن يُلمَس فيه معنى الزمانِ أو معنى المكان (٤) من مثل المصدر المنصوب فى قولنا : ذهبت إليه مقدمَ الحاج ، وخفوق النجم .. الخ (٥) .

وينقسم الظرف إلى متصرف وغير متصرف (٦) ويجوز فى الظرف المتصرف أن يُستعمَل ظرفاً وغير ظرف ، وقد حاول سيبويه تحديد الظروف التى يجوز مجيئها على الاسمية وتحولها عن الظرفية بضرب الأمثلة الكثيرة لها (٧) ، كما حدَّد ما لا يُستعمَل إلا ظرفاً (٨) وقد اختُلِفَ فى بعض الظروف هل هى متصرفة

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ١٣.   (٢) اللمع فى العربية ١٣٨

(٣) الكتاب : ٢١٦/١ ، وانظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ٢٢

(٤) العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ٢٣   (٥) الكتاب : ٢٢٢/١

(٦) انظر : الكتاب : ٤١٩/١ ، المقتضب : ٣٤٤/٤ ، شرح ابن يعيش : ٤١/٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٣/٧ ، التوطئة ١٩٨ ، شرح الكافية : ١٨٧/١ ، شرح ابن عقيل : ١٩٨/٢

(٧) الكتاب : ٢١٧/١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩

(٨) نفسه : ٢٢٥/١

أم غير متصرفة ومن ذلك (حيثُ) [1] وإذْ [2] ، وقد أشار الزجاج إلى معنى الظرف فى (حيث) حيث قال إنَّ « أصلها أن تكون موقوفة ، لأنها ليست لمكان بعينه » [3] . كما أشار إلى معناه فى (إذْ) حيث قال فى قول الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ، إِذْ قَالَ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ ﴾ (الأنبياء ٥١ ، ٥٢) « (إذْ) فى موضع نصب ، المعنى : آتيناه رشده فى ذلك الوقت » [4] .

وقد أجاز معربو القرآن فى بعض الآيات مجئ الاسم ظرفاً وغير ظرف ، واختلف المعنى فى الحالتين ، فقد أجاز الفراء أن يكون مرفوعاً فى ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (الأنفال ٤٢) حيث قال : « قوله (أسفلَ منكم) نصبت ، يريد : مكاناً أسفلَ منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركب أشدُّ تسفُّلاً لجاز ورفع » [5] ، لكنه لا يجوز عنده فى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ (البقرة ١٩٧) إلا الرفع ، والمعنى وقت الحج هذه الأشهر ، ولا يجوز النصب لأن تلك الأشهر ليست محددة فهى نكرة غير محصورة [6] فى حين أجاز النحاس النصب على الظرف [7] وقدَّر الزجاج مضافاً محذوفاً فى ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ (سبأ ١٢) أى : غُدُوُّها مسيرة شهر وكذلك رواحها [8] والنصب على الظرفية هو الوجه - عند الفراء - إذا كان الوقت معرفة محددة - متمكن - ، أما إذا كان مبهما مُنَكَّراً - غير متصرف - فيكون الرفع هو الوجه على التوسع [9] .

وقد عرض النحاس ذلك على أنه قول الكوفيين ، ثم عرض رأى البصريين ، وهو

---

(١) شرح ابن يعيش : ١٠٦/٦ ، ١٠٧ ، همع الهوامع : ٢٠٩/٣ ،حاشية الصبان : ١٢٦/٢

(٢) همع الهوامع : ١٧٢/٣ ، ١٧٣ (٣) معانى القرآن وإعرابه : ٣٦٣/٢ ق .

(٤) نفسه : ٣٩٥/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٣

(٥) معانى القرآن للفراء : ٤١١/١ (٦) نفسه : ١١٩/١ ، ٢٠٣/٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/١ (٨) معانى القرآن وإعرابه : ٢٤٥/٤

(٩) معانى القرآن للفراء : ٢٠٣/٢

عكس رأى الفراء حيث قالوا : إن الرفع هو الوجه إذا كان الظرف متمكناً [1] .

ويجوز أن يضاف المصدر إلى الظرف ويكون فاعله فى المعنى على التوسع ومن أمثلة ذلك عندهم ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ ٣٣) وقد جعل سيبويه « المعنى : بل مكركم فى الليل والنهار » [2] فقدر المعنى على الظرفية ، وأجاز الفراء هذا الوجه ، كما أجاز أن يكون الليل والنهار فاعلين فى معناهما على التوسع لأن المعنى معروف ، حيث قال : « المكر ليس لليل ولا للنهار ، إنما المعنى : بل مكركم بالليل والنهار ، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار ، ويكونا كالفاعلين ، لأن العرب تقول : نهارُك صائمٌ ، وليلُك نائمٌ ، ثم تضيف الفعل إلى الليل والنهار وهو فى المعنى للآدميين ، كما تقول : نامَ ليلُك وعزم الأمرُ ، إنَّما عزمه القومُ ، فهذا مما يُعرَف معناه فتتسع به العرب » [3] ، وكذلك قال الأخفش « والليل والنهار لا يمكران بأحد ولكن يُمكَر فيهما ، كقوله : ﴿ مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ ﴾ (محمد ١٣) وهذا من سعة العربية » [4] فأجاز ذلك التوسع بينما تبع الزجاج سيبويه فى ذلك [5] .

وقد أثر نوعُ المضاف إليه على جعل الظرف مرفوعاً أو مجروراً على السعة فقد وقف الفراء عند قول الله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ، يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (الذاريات ١٢ ، ١٣) فأجاز نصب (يوم) الثانية لأنها أضيفَت إلى جملة (هم على النار يُفتَنون) ، كما أجاز ذلك إذا أضيف الظرف إلى فعل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً [6] ، وصرح فى موضع آخر بأنه يجوز نصب الظرف الذى فى موضع الرفع أو الجر إذا أُضيفَا لغير اسم فى مثل ﴿ هَذَا

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٧٠ ، ٧١ ، وانظر الكتاب : ١/ ٢٢.

(٢) الكتاب : ٢١٢/١ (٣) معانى القرآن للفراء : ٣٦٣/٢

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٤٥

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٥٤/٤ . وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٩/٣

(٦) معانى القرآن للفراء : ٨٣/٣

يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ (المائدة ١١٩) ، و ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (المعارج ١١) و ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (هود ٦٦) كما يجوز رفعه فى موضع الرفع وجره فى موضع الجر [١] ونقل عن الكسائى قوله « أن العرب تُؤثِر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل وتفعل ، وأفعل ونفعل ، فيقولون هذا يوم لا ينفع ذاك ، وأفعل ذاك ، ونفعل ذاك ، فإذا قالوا : هذا يوم فعلت ، فأضافوا يوم إلى فعلت أو إلى (إذْ) آثروا النصب » [٢] .

ولم يفرق الفراء بين الإضافة إلى المضارع أو إلى الماضى وأجاز فى نصب الاسم وجهين : أحدهما على البناء والآخر على الظرفية [٣] ، وقد خطّأه النحاس فى قوله بالبناء ، لأن الظروف لا تُبنَى عند الخليل وسيبويه مع الفعل المستقبل ، لأنه معرب ، وإنما يُبنَى مع الماضى [٤] .

وقد فرق النحاة بين الظرف وبين المنصوب على السعة بقولهم إن الظرف منصوب على معنى (فى) يقول عبد القاهر « الفصل بين الاسم والظرف أن الظرف ما كان منصوباً على معنى (فى) .. والاسم ما عُرِّى من معنى (فى) » [٥] ، وقد وقف النحاس عند قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (البقرة ١٨٥) ، فقال إن « الشهر ليس بمفعول وإنما هو ظرف زمان ، والتقدير : فمن شهد منكم المصرَ فى الشهر » [٦] ، وكذلك قدر الفارسى فى الحجة (فى) للفصل بين الظرف والمفعول على السعة [٧] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٢٦/١ ، ٣٧٦ ، وانظر : ٢٤٦/٣

(٢) نفسه : ٢٤٤/٣ (٣) نفسه : ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٢١/٥ ، وانظر : الكتاب : ٢/ ٣٠.

(٥) المقتصد : ٦٣٤/١ . وانظر : المقتضب : ١٠٥/٣ ، ١٠٦ ، الأصول : ٢٣٥/١ ، شرح السيرافى : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، الإيضاح العضدى : ٨٤/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٧/١ (٧) الحجة : ١٤/١ ،١٥

٤ - المفعول له :

قدر الزجاج اللام لمعنى المفعول له ، فمن ذلك قوله عند قول الله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ .. بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (البقرة ٢١٣) : « وقوله بغياً بينهم ، نصب بغياً على معنى مفعول له ، المعنى : لم يوقعوا الاختلاف إلاّ للبغى » [١] ، ومثل ذلك ﴿ .. وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٠٧) قال : « ونصب ابتغاء مرضاة الله على معنى المفعول له ، المعنى : يَشْرِيها لابتغاء مرضاة الله [٢] ، وقد تبعه النحاس فى ذلك [٣] وجاء عند النحاس أيضاً مصطلح مفعول من أجله [٤] .

وقد جُعِلَ المصدر المؤول فى موضع نصب مفعولاً له ، وقدَّر الأخفش المضاف قبل المصدر المؤول فى مثل ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الكِتَابُ ﴾ (الأنعام ١٥٦) ، حيث قدرها : كراهية أن يقولوا [٥] .

وقدَّر له الزجاج الباء محذوفة فقدر قول الله تعالى ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ (التوبة ٨١) بقوله : « وهو منصوب لأنه مفعول له ، المعنى : بأن قعدوا لمخالفة رسول الله » [٦] .

وقد جعل المصدر المُؤوَّل فى هذه الحالة مفعولاً له ،حيث قال فى قول الله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِى آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ (الأنعام ٢٥) « فأما (أن يفقهوه) فمنصوب على أنه مفعول له ، والمعنى : وجعلنا على قلوبهم أكنة لكراهة أن يفقهوه ، فلما حذفت اللام نصبت لكراهة ، ولما حُذفَت الكراهة انتقل نصبها إلى أن » [٧] ، وقد جعل النحاس المصدر المؤول فى

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٧٦/١ ق .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٩/١ ق ، ٥١٩/٢ ، ١٤٨/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢١/٤

(٤) نفسه : ٣١٦/١ ، ٢١١/٤

(٥) معانى القرآن للأخفش : ٢٩١/٢

(٦) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٣/٢ ق .

(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢٥٩/٢

موضع نصب وقدر (كراهة) ، إلاَّ أنه لم يصرِّح بمصطلح مفعول له فى كثير من الآيات [1] .

ومعنى التعليل فى المفعول له هو أهم خصائصه ، وقد جاء هذا الشرط عند سيبويه الذى قال : إنه « انتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟ » [2] وكذلك قال ابن السراج إنه « إنَّما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر » [3] كما قدرا اللام لنصبه [4] . وقد جاء ذلك عند عبد القاهر وابن عصفور وابن يعيش وغيرهما [5] .

وقد عرف معربو القرآن ذلك ، ويتضح ذلك فى تقديرهم اللام أو الباء أو كراهة محذوفة لأن فى كل ذلك معنى العلة [6] ، فقد عرف الفراء ذلك حيث قال فى قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٩) « نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم يرد : يجعلونهم حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وفَرَقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف » [7] .

ويتضح ملاحظة الزجاج لمعنى العلة فى المفعول له مع حذف اللام ، حيث يقول فى قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام ١٥٤) ، حيث يقول : « و (تمام) منصوب مفعول له ، وكذلك

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٢ ، ١٦٣ ، ١٠٥/٣ ، ١٧/٤

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ (٣) الأصول : ٢٤٩/١

(٤) الكتاب : ٣٦٩/١ ، والأصول : ٢٤٩/١

(٥) المقتصد : ٦٦٦/١ ، المقرب : ١٦١/١ ق ، شرح ابن يعيش : ٥٢/٢- ٥٤

(٦) تأتى الباء لمعنى السببية ، ولهذا قدَّر العكبرى ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ ﴾ (البقرة ٩٥) بسبب ما قدمت ، ثم قال : إنه مفعول به ، ويقرب معناه من معنى المفعول له (التبيان فى إعراب القرآن : ٩٥/١) .

(٧) معانى القرآن للفراء : ١٧/١

(وتفصيلاً لكل شيء) ، المعنى : آتيناه لهذه العلة ، أى : للتمام والتفصيل » [1] .

وبهذا يتبين أن معربى القرآن عرفوا للمفعول له معنىً راعوه فى إعرابهم لآيات الكتاب العزيز .

٥ - المفعول معه :

يُبْنَى باب المفعول معه على معنى الواو التى تسبق ما سماه النحاة منذ سيبويه مفعولاً معه ويأتى نصب المفعول من سَبْقِه بفعلٍ تتوسط بينه وبين المفعول معه (واو) تحولّت عن معنى العطف إلى معنى المعيَّة . فهى واو بمعنى (مع) لا تفيد العطف لأنها لا تُشرِك المفعول معه مع ما قبله فى الحكم إلاَّ أنها تُوصِل عملَ الفعل إلى المفعول معه المنصوب ، هذا ما نفهمه من سيبويه ومن تبعه من النحاة بصرف النظر عن خلافهم فى عامل النصب فى المفعول معه [2] .

وقدجعل سيبويه الواو بمعنى (مع) ،كماجعلها بمعنى الباء فى مثل : استوى الماء والخشبة ، أى بالخشبة [3] ، وتبعه الأخفش من بين معربى القرآن فى جعلها بمعنى الباء [4] ، بينما يجعلها الفراء بمعنى (إلى) حيث قال : « فإذا قلت : قد تُرِكْتَ ورَأْيَكَ ، وخُلِّيتَ ورَأْيَك نصبت الرأى ، لأن المعنى : لو تركت إلى رأيك ، فنُصبَ الثانى لحسن هذا المعنى فيه »[5] .

وجعلها الزجاج بمعنى (مع) متابعاً سيبويه فى ذلك حيث أجاز فى قراءة ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (سبأ . ١٠) بِنَصْبِ (الطير) أن تكون منصوبة

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٧/٢ ق .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٧/١ وما بعدها، الأصول : ٢٠٩/١ ، اللمع : ١٤٣ ، الإنصاف : ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٤٩/٢

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ (٤) معانى القرآن للأخفش : ٣٣٦/٢

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٧٧/٣

على المفعول معه فقال : « ويجوز أن يكون (والطير) نُصبَ على معنى (مع) كما تقول : قمتُ وزيداً ، أى قمت مع زيدٍ ، فالمعنى : أوبى معه ومع الطير » [(1)] ، وقدرها النحاس كذلك بمعنى (مع) [(2)] .

ويكون ذلك النصب بعد الواو إذا لم تصلح للعطف فإذا صلحت للعطف جاز الوجهان عند الفراء وهو ما يُفهَم من قول سيبويه « ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل فى صنعتَ ، أنّك لو قلت : اقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول : أنتَ ، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر . فإذا قلت : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُركْتَ هى ، فأنت بالخيار إنْ شئتَ حملت عليه الأول ، وإن شئت حملته على المعنى الأول » [(3)] ويتضح من النص أن سيبويه يفرق بين معنيين أحدهما معنى العطف على الفاعلية وفيه إشراك للمعطوف فى معنى الفعل ، أما الآخر فمعنى المعية لا يشترك فيه ما بعد الواو مع ما قبلها فى معنى الفعل [(4)] .

أما الفراء فيُفهَم من كلامه أنه إذا صلح العطف آثروا الرفع فإن لم يصلح وجب النصب وهو ما يُفهَم من قوله : « فإذا قالت العرب : لو تُركْتَ أنتَ ورأيُك ؟ رفعوا بقوة (أنت) إذ ظهرت غير متصلة بالفعل . وكذلك يقولون : لو ترك عبدُ الله والأسدُ لأكله ، فإن كنوا عن عبد الله فقالوا لو تُرِكَ والأسدَ أكله نصبوا لأن الاسم لم يظهر ، فإن قالوا : لو تُرِكَ والأسدُ ، آثروا الرفع فى الأسد » [(5)] .

ويتفق الفراء فى ذلك مع سيبويه وهما وإن أشارا إلى المانع اللفظى للعطف ، حيث لا يجوز العطف على الضمير المستتر إلا بتوكيده ، إلا أن المانع معنوى فى المقام الأول ، حيث إن الضمير فى (اقعد) فى مثال سيبويه وقعت منه الفاعلية لذا فهو مرفوع ، لكن ما بعد الواو وقعت معه الحدثية فهو مفعول معه

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٤ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٤/٣

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ (٤) انظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ٢٦

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٧٧/٣

حيث يجب فيه النصب ، وهذا راجع إلى معنى الواو ، فما بعدها لم يشترك فى إحداث الحدث حتى يكون مرفوعاً [١] .

وإذا كان معنى الرفع هو إشراك ما بعد الواو (العاطفة) فى حكم ما قبلها فإن معنى النصب فى المفعول معه مخالفته لما قبله فى الحكم أو خروجه عن تلك الشركة ، ومن هنا كان قول الكوفيين إنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف [٢] تفسيراً للمعنى كما كان تفسيراً للعامل .

٦ - التمييز والمعنى :

تعدَّدت المصطلحات الدالة على التمييز عند النحاة ومعربى القرآن ، فقد سُمِّى أيضاً التفسير [٣] ، والبيان [٤] ، والتبين [٥] ، وارتبطت هذه المصطلحات بمعنى التمييز ، كما ارتبط التمييز عند النحاة بالإبهام الذى « يدل عندهم على أن الجملة تامة من ناحية التركيب النحوى ولكنها غامضة من ناحية المعنى » [٦]، والتمييز يأتى ليزيل ذلك الغموض المعنوى حيث يميز نوعاً من الأنواع المبهمة فى الجملة ، يقول سيبويه « إذا قلت (لى مثله) فقد أبهمت كما أنك إذا قلت (لى عشرون) فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت (درهماً) فقد اختصصت نوعاً وبه يعرف من أى نوع ذلك العدد ، فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع ، على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قال : (عبداً) فقد بُيِّنَ من أى أنواع المِثْل [٧] .

---

(١) انظر : العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى : ٢٥

(٢) الإنصاف : ١/ ٢٢٠ ، وقد نُسِبَ ذلك إلى الأخفش أيضاً انظر : الارتشاف : ١/ ٦٠٣

(٣) معانى القرآن للفراء : ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٣٢٠ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ١٩٨ ، ٢٠٨

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٧٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٤ ، ٢/ ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٠٧ ، ٤/ ٢٧ ، ٦٠ ، ٩٩ ، ٥/ ٥٦

(٥) المقتضب : ٣/ ٣٢ (٦) العربية والغموض : ١٢٨

(٧) الكتاب : ٢/ ١٧٢ وانظر السابق : ١٢٨ ، ١٢٩ ، وانظر أيضاً المقتضب : ٣/ ٣٢ ، الأصول : ١/ ٣٠٧

كما قال ابن جنى إن « معنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض » [1]
ويتضح ذلك عن ابن يعيش أشد الوضوح حيث يقول : « اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أنْ تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمى تمييزاً وتفسيراً »[2] .

ويكون الإبهام فى المفرد والجملة ،فمن أمثلة المفرد (عندى رطلٌ) حيث يقع الغموض بسبب كلمة(رطل) لأنه يحتمل كثيراً من الموزونات فإذا قلت عندى رطلٌ عسلاً زال الإبهام وظهر المعنى . ومن أمثلةالجملة (طابَ زيدٌ) ويأتى الغموض من إسناد الطيبة إلى زيدوالمقصود إسنادها إلى شئ يتصل به يحتمل أن يكون لسانه أو قلبه أو نفسه أو غير ذلك ، فإذا قلنا : طاب زيد نفساً رُفِعَ الإبهام عن الجملة [3] .

وشرط التمييز أن يكون نكرةجنساً مقدَّراً بمن [4] ، كما أنه يجئ فضلة بعد تمام الكلام [5] ، وقد جاءت شروطه عند معربى القرآن ، فهو فضلة ، نكرة ، مفسر عند الفراء ، الذى عبر عن الفضلة بالخروج من المعنى حيث يقول : ﴿ نُزُلاً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران ١٩٨) و (ثواباً) خارجاً من المعنى : لهم ذلك نزلاً وثواباً مفسراً [6] وقد أجمل شروطه وجعل هذا الخروج علة النصب حيث يقول فى قول الله تعالى ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً ﴾ (آل عمران ٩١) « نصبت الذهب لأنه مفسِّر لا يأتى مثله إلاَّ نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندى عشرون درهما ولك خيرهما كبشاً ، ومثله قوله ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَاماً ﴾ (المائدة ٩٥) .

---

(١) اللمع : ١٤٧ (٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٧٠

(٣) انظر العربية والغموض : ١٢٩ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٧٠ - ٧١

(٤) شرح ابن يعيش : ٢/ ٧٠ (٥) نفسه : ٢/ ٧١

(٦) معانى القرآن للفراء : ١/ ٢٥١ ، وانظر : ١/ ٢٦٩

وإنما يُنصَبُ على خروجه من المقدار الذى تراه قد ذكر قبله ، مثل : ملء الأرض أو عدل ذلك فالعدل مقدار معروف ، وملء الأرض مقدار معروف ، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شئ له قدر ، كقولك : عندى قدر قفيز دقيقاً ، وقدر حملة تبناً ، وقدر رطلين عسلاً ، فهذه مقادير معروفة يخرج الذى بعده مُفسَّراً ، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أى شئ هو ، كما أنك إذا قلت : عندى عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره وجُهِلَ جنسه وبَقِىَ تفسيرُه ، فصار هذا مفسَّراً عنه ، فلذلك نُصبَ » [1] .

وشرط التنكير نجده عند النحاة القدماء والمتأخرين [2] ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن النحاة يختلفون فى إعراب المنصوب المعرفة ، ومن أمثلة ذلك اختلافهم حول إعراب (نفسه) فى قول الله تعالى ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (البقرة ١٣٠) ، فالفراء يعربها تمييزاً مُؤَوَّلاً المعرفة بالنكرة ويفسِّر معنى التمييز فيها ، حيث يقول : « هى من المعرفة كالنكرة لأنه مفسَّر ، والمفسَّر فى أكثر الكلام نكرة ، كقولك : ضقْتُ به ذرعاً ، وقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَىْءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾ (النساء ٤) فالفعل للذرع ، لأنك تقول : ضاق ذرعى به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت :ضقت ، جاء الذرع مفسَّراً ، لأن الضيق فيه ، كما تقول : هو أوسعكم داراً ، دَخَلَت الدار لتدل على أن السعة فيها لا فى الرجل وكذلك قولهم : قد وَجَعْتَ بطنَك ، ووَثِقْتَ رأيَك - أو وَفِقْتَ ، إنما الفعل للأمر ، فلما أُسندَ الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير » [3] ، وعلى هذا فهى تمييز مُحَوَّلٌ عن الفاعل ، وهوما أوضحه الفراء عند قول الله تعالى ﴿ وكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٢٦/١

(٢) انظر الكتاب : ١١٢/٢ ، الجمل : ٢٤٢ ، اللمع : ١٤٧ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/٢ ، التسهيل : ١١٥

(٣) معانى القرآن للفراء : ٧٩/١

(القصص ٥٨) حيث قال إن المعنى : أبطرتها معيشتها وذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها فى الأصل فحوِّل إلى ما أضيفت إليه فخرج المنصوب ليفسِّر معنى الفعل فى الجملة [١] .

وقد عرض الزجاج أقوال سابقيه فى الآية ثم قال : إن « معنى التمييز لا يحتمل التعريف لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال فإذا عرفه صار مقصوداً قصده »[٢] فأوضح بذلك العلة من اشتراطهم التنكير ، فالتمييز لا يميز إلاَّ الجنس فإذا ميز الواحد لم يكن تمييزاً ، وهذا معنى قول النحاس أيضاً : « فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها » [٣] ، وقوله فى موضع آخر : « نصب المعارف على التفسير محال عند البصريين لأن معنى التفسير والتمييز أن يكون واحداً نكرة يدل على الجنس » [٤] . وهو ما يتفق وقول المبرد : « لم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة لأنه إذاكان معروفاً كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً فى نوعه » [٥] .

وقد فسر الفراء التمييز (التفسير) بما يصلح فيه تقدير (مِنْ) حيث قال فى ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَاماً ﴾ (المائدة ٩٥) : « ونصبك صياماً على التفسير ، كما تقول : عندى رِطْلان عسلاً ، وملء بيت قتًّا ، وهو مما يفسر للمبتدئ أن ينظر إلى (مِنْ) فإذا حَسُنَتْ فيه ثم ألْقيَتْ نصبت ، ألا ترى أنك تقول : عليه عدل ذلك من الصيام »[٦]، وجعل الزجاج ذلك تقديراً للمعنى حيث قال : « وقوله (صياماً) : منصوب على التمييز . المعنى : أو مثل ذلك من الصيام » [٧] ، وكذلك قدَّرها فى تفسير معنى تمييز العدد لأنها تُخلِّص جنساً من جنس ، حيث

---

(١) نفسه : ٣٠٨/٢.
(٢) معانى القرآن وإعرابه : ١٩٠/١.
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٣/١
(٤) نفسه : ٢٤٠/٣.
(٥) المقتضب : ٣٢/٣
(٦) معانى القرآن للفراء : ٣٢٠/١.
(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢٢٩/٢ ق .

يقول : « ومعنى قول الناس (عندى عشرون درهماً) معناه : عندى عشرون من الدراهم ، فحُذِفَ لفظ الجمع - و (مِنْ) هذه التى خلص بها جنس من جنس ، وعبَّر الواحد عن معنى الجمع ، فهذا جملة ما انتصب من العدد على التمييز »[1] وكذلك قال النحاس : إن « سبيل التمييز أنْ يكون فيه معنى (مِنْ) » [2] ، وقدرها ابن خالويه أيضاً فى قول الله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ﴾ (الزلزلة ٧) حيث قال : « (خيراً) نصب على التمييز والتقدير : مثقال ذرة من خير » [3] ، وقال ابن جنى « ولا بد فى جميع التمييز من معنى (مِنْ) » [4] .

ومما سبق يتبين أن معربى القرآن قد عرفوا علاقة التمييز بالمعنى ، حيث ظهرت هذه العلاقة فى تعدد مصطلحاته المرتبطة بالمعنى ، وفى كونه مبيِّناً للإبهام فى المفرد أو الجملة وفى شروطه من تنكير أو تقدير (مِنْ) أو تمييزه للجنس وليس المفرد . وهم فى ذلك يتفقون مع النحاة ، إلا أنَّهم يفصلون فى بيان هذه الشروط ويختلفون حول إعراب بعض الآيات التى تضمنت تمييزاً مخالفاً لشرط من الشروط ويتبع هذا الاختلاف الإعرابى اختلاف تفسيرى حول المعنى المقصود من التركيب .

٧ - الحال :

عرَّف النحاة الحال بأنها وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول [5] ، ومعنى : جاء عبد الله راكباً : جاء عبد الله فى هذه الحال [6] ، لقد اشترطوا أن يكون

---

(١) نفسه : ١/١١٢ ، ١١٣ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣/١٦٧

(٣) إعراب ثلاثين سورة : ١٥٤

(٤) اللمع : ١٤٨ . وانظر أيضاً : المقتصد : ٢/٧٢٧ ، النحو والدلالة : ١٢٧

(٥) انظر : الأصول : ١/٢١٣ ، الكافية : ١٣ ، شرح الكافية : ١/١٩٨ ، الإيضاح شرح المفصل : ١/٣٢٦ ، شرح ابن يعيش : ٢/٥٥ ، أسرار النحو : ١٣٧ ، شرح التصريح :١/٣٦٥

(٦) شرح ابن يعيش : ٢/٥٥ ، الأصول : ١/٢١٣

الحال . (مذكوراً لبيان الهيئة) ، وبعبارة أخرى أن يكون (مفهماً فى حال كذا) وهو شرط دلالى يُميزه عن النعت ، الذى لا يفيد ذلك بلفظه بل باللزوم ، كما يُميزه عن التمييز الذى يأتى لبيان الجنس لا لبيان الهيئة [1] .

وقد قدر معربو القرآن معنى الحال كما قدّره النحاة ، ومن أمثلته عند معربى القرآن : قول الله تعالى : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ﴾ (غافر ١٨) قال الأخفش « انتصاب (كاظمين) على الحال ، كأنه أراد : القلوب لدى الحناجر فى هذه الحال »[2] ومثل ذلك ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ (المائدة ٤) قال الزجاج : « أى فى هذه الحال » [3] ، وقدّرها النحاس فى آيات عدة [4] ومثل ذلك عند ابن خالويه (مُخْلِصِينَ) فى قول الله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾ (البينة ٥) قال : « مخلصين) نصب على الحال أى : اعبدوا الله فى حال إخلاص النية » [5] .

والحال « منتصب لشبهه بالمفعول ، لأنه جئ به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله وأن فى الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول » [6] ومعنى مجيئه بعد تمام الكلام أو بعد استغناء الفاعل بفعله نجده عند الفراء فى إعراب (غير) فى قول الله تعالى ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ﴾ (المائدة ٣) وقد عبر عنه بالخروج ، حيث يقول : « نصبت (غير) لأنها حال لـ (من) ، وهى خارجة من الاسم الذى فى (اضطر) » [7] ، وجاء ذلك عند الأخفش أيضاً فى

---

(١) انظر : النحو والدلالة : ١٢٨ ، شرح الكافية للرضى : ١٩٨/١ ، ١٩٩

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٤٦١/٢ ، وانظر : ٢٤٣/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١٦٣/٢ ق ، وانظر أيضاً : ١٩٤/١ ، ٣٤٢ ، ٢٢١/٢ ، ٣٢٠، ٢٨٧ ، ٤٨٤ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/٢ ، ٣٧ ، ٣٢٢/٣

(٥) إعراب ثلاثين سورة ١٤٦ (٦) الأصول : ٢١٣/١

(٧) معانى القرآن للفراء : ٣٠١/١

﴿ إنَّهَا لَإِحْدَى الكُبَرِ نَذِيراً لِّلْبَشَرِ ﴾ (المدثر ٣٦) حيث قال : « فانتصب (نذير) لأنه خبر للمعرفة ، وقد حسن عليه السكوت فصار حالاً ، وهى النذير ، كما تقول : إنه لعبدُ الله قائماً » [١] ، وعلى ذلك يقول النحاس فى ﴿ إنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ (المائدة ٢٤) إن (قاعدون) « خبرُ إن ، ويجوز فى غير القرآن قاعدين على الحال ، لأن الكلام قد تم » [٢] فأجاز أن تأتى (قاعدين) ، نصباً على الحال بعد تمام الكلام .

كذلك يظهر اعتبار النحاة للمعنى فى شروط الحال ، فمنها شرط التنكير ، حيث اشترط البصريون أن تكون الحال نكرة [٣] ، فإن جاءت معرفة أولوها على زيادة الألف واللام ، كما فى : مررت بهم الجماءَ الغفيرَ وغيرها [٤] ، و «مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأنّ ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى » [٥] ، بينما يجيز البغداديون ويونس أن يكون الحال معرفة مطلقا بلا تأويل [٦] .

وشرط صاحب الحال أن يكون معرفة ، قال ابن السراج « وقبيح أن تكون الحال من نكرة ، لأنه كالخبر عن النكرة ، والأخبار عن النكرات لا فائدة فيها ... فمتى كان فى الكلام فائدة فهو جائز فى الحال ، كما جاز فى الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشىء قرّبتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : جاءنى رجل من بنى تميم راكباً . وما أشبه ذلك » [٧] ، ويُفهَم من كلام ابن السراج فى شرط

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٥١٦/٢ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٥/٢

(٣) الكتاب : ٣٦٠/١ ، ٣٧٢ ، وما بعدها ، ١١٣/٢ ، ١١٤ ، الأصول : ٢١٤/١ ، شرح ابن يعيش : ٦٢/٢ ، ٦٣ ، شرح الكافية : ٢٠١/١

(٤) انظر : الكتاب : ٣٧٥/١ ، همع الهوامع : ١٨/٤ ، ١٩

(٥) شرح ابن عقيل : ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩

(٦) نفسه : ٢٥٠/٢ ، وانظر : همع الهوامع : ١٨/٤

(٧) الأصول : ٢١٤/١

التعريف لصاحب الحال التنكير لها أن الحال وصاحبها ليسا إلاّ الخبر والمبتدأ محولًا إلى الجملة الفعلية ، وكما يشترط أن يكون المبتدأ معرفة لأنه مُخبَر عنه فكذلك صاحب الحال ، فإذا وصف فإنه يقترب من المعرفة ويجوز أن يُخبَر عنه، وكذلك فإن الحال خبر وزيادة فى الفائدة والخبر ، لذا يشترط أن تكون نكرة لأنه يُخبَر بغير المعروف .

فإذا انتقلنا إلى معربى القرآن وجدنا الشرطين معا قد جاءا عند الفراء عند قول الله تعالى ﴿ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً ﴾ (آل عمران ٣٩) حيث قال : « نصبت (مصدقاً) لأنه نكرة ، ويحيى معرفة » [١] وقال النحاس إن « الحال من النكرة ليس بجيد » [٢] .

واشترط النحاة أن تكون الحال مشتقة [٣] ، وحدّدوا أسماء جامدة نصبت على الحال [٤] ومن ذلك أيضاً الحال الموطئة ، وهى الجامدة الموصوفة من مثل : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِياً ﴾ (مريم ١٧) [٥] ، وجعل ابن هشام وابن عقيل والسيوطى هذا الشرط غالباً لا ملتزماً [٦] .

وقد أجاز الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ، ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران ٣٣ ، ٣٤) نصب (ذرية) على القطع (أى الحال) [٧] وهى جامدة ، كما أجاز الأخفش أيضاً نصبها على الحال [٨] ، وكذلك أجاز الزجاج نصبها على الحال ، وقال « إن المعنى : واصطفاهم فى حال كون بعضهم من بعض »[٩] ، فقدر

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢١٢/١ (٢) إعراب القرآن : ١٦٢/٤

(٣) التوطئة ص ٢٨٥ ، شرح الكافية للرضى : ٢٠٧/١

(٤) شرح ابن يعيش : ٦١/٢ (٥) المغنى ص ٤٦٥ ، همع الهوامع : ٣٩/٤

(٦) المغنى ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، شرح ابن عقيل : ٢٤٦/٢ ، همع الهوامع : ٨/٤

(٧) معانى القرآن للفراء : ٢٠٧/١

(٨) معانى القرآن للأخفش : ٢٠٠/١ (٩) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٠٢/١ ق

المعنى لتوضيح الإعراب وقد جعل سيبويه (جميعاً) فى قولنا : مررت بهم جميعاً حالاً [1] ، ووقف الزجاج عند كلمة (جميعاً) فأعربها حالاً ، فى آيات عدة ، وهى وإن لم تكن مشتقة فقد أولها بالمشتق ، وجعل معناها (مجتمعين) [2] ، وكذلك قال فى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ (سبأ ٢٨) : « إن المعنى : أرسلناك جامعاً للنّاس » [3] . وعلى ذلك قال النحاس إنها : « نصب على الحال » [4] ، وقد جعل المبرد ذلك موضوعاً فى موضع الحال لوقوعه معه فى المعنى [5] . ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (الأنبياء ٩٢) أى هذه أمتكم فى حال اجتماعها على الحق ، فإذا افترقت فليس من خالف الحق داخلاً فيها ، فعلى ذلك قدر الزجاج معنى الحال ، كما أعربها النحاس بعده [6] .

ومثل ذلك نصب ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ (التوبة ٤٠) على الحال فقد جعل الزجاج المعنى : نَصَرَهُ منفرداً ، وتبعه فى ذلك النحاس [7] ، وقد كَثُرَ تأويل الجامد بمعنى المشتق عند النحاس [8] ، ومن أمثلة ذلك تقدير (سُدىً) بمعنى : مهمَلاً فى قول الله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدىً ﴾ (القيامة ٣٦) [9] ، ومثل ذلك تقدير الفارسى (أربعين) فى ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ (الأعراف ١٤٢) قال : « كقولك : تم القول عشرين رجلاً ، والمعنى تم القوم معدودين هذا العدد . وتم الميقات معدوداً هذا العدد » [10] .

---

(١) الكتاب : ٣٧٦/١

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٦٠/١ ، ٢٢٣ ، ٣٧١/٢ ، ومن أمثلة ذلك : (أَنَّ القُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (البقرة ١٦٥) و(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً) (آل عمران ١٠٣) .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٧/٣

(٥) المقتضب : ٢٣٨/٣

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٠٤/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٧٩/٣

(٧) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩٧/٢ ق ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١٥/٢

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٨٣/٢ ، ٤٧/٣ ، ٦١ ، ٢٣٨

(٩) نفسه : ٩٣/٥ (١٠) الحجة : ٥٤/٢

وقدر النحاس جملة الحال الاسمية بمعنى المشتق من مثل : ﴿ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ (البقرة ٥٠ وغيرها) أى : ناظرين [١] ، وكذلك قدر الفراء الجملة الفعلية حيث جعل تقدير : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾ (الجمعة ٥) كمثل الحمار حاملاً أسفاراً [٢] ، كما جعل الأخفش (يسومونكم) فى قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾ (البقرة ٤٩) فى موضع نصب على الحال ، وقدرها (سائمين) [٣] ، وقال ابن خالويه فى قول الله تعالى : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ ﴾ (النصر ٢) : « يدخلون حال ، ومعناه : ورأيت الناس داخلين » [٤] .

كما قدر الزجاج الجار والمجرور فى موضع الحال بمعنى المشتق من مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ (آل عمران ١٩١) ، حيث قال : « معناه : مضطجعين ، وصلح فى اللغة أن يعطف (بعلى) على (قياماً وقعوداً) لأن معناه يُنْبِىءُ عن حال من أحوال تصرف الإنسان ، تقول : أنا أسير إلى زيد ماشياً وعلى الخيل ، المعنى : ماشياً وراكباً فهؤلاء المستدلون على حقيقة توحيد الله يذكرون الله فى سائر هذه الأحوال » [٥] . فالجار والمجرور قد وقع هذا الموقع من العطف لأنه فى معنى حال من أحوال الإنسان كالقيام والقعود قبله ، ومعناه كما قدره الزجاج (مضطجعين) .

وإذا بدا أن شرط الاشتقاق شرط لفظى فإن النحاة بتأويلهم غير المشتق إنما لجئوا فيما سبق إلى المعنى ، فى حين نجد الرضى الاسترباذى بعد ذلك يقول رافضاً التأويل : إنه « لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المُبيِّنُ للهيئة ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/١ (٢) معانى القرآن للفراء : ١٥٥/٣

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٩٢/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٣/١

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٢١٩

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٦/١ ، وقد تبعه فى ذلك النحاس ، إعراب القرآن : ٤٢٠/١

وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلّف تأويله بالمشتق » [1] .

وتتعلق الحال بالزمن فهي لا تكون إلا لزمن الحال فلا تكون للمستقبل أو الماضي ، ومن هنا فإن الفعل الواقع في موضع الحال ما كان للحاضر من الزمان ، فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالاً ، فلابد أن يكون معه (قَدْ) ظاهرة أو مقدرة [2] .

وقد قدر الفراء (قد) مع الماضي في موقع الحال وقال : « إنَّ الحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها » [3] إلا مع النفي [4] وكذلك قال الزجاج في : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء ٩٠) « قال النحويون إن (حصرت صدورهم) معناه : أو جاءوكم قد حصرت صدورهم ، لأن حصرت لا يكون إلاَّ بقد » [5] ، وقال في موضع آخر : « ولا يجوز في الكلام أن تقول : مررت بزيد قام ، لأن زيد معرفة لا يتصل به قام ولا يوصل به ولا يكون حالاً ، لأن الماضي لا يكون حالاً أنت فيها » [6] .

وكذلك لا يصلح لمعنى الاستقبال أنْ يقع حالاً إلاَّ بالتوقع أو التصور ، وقد وقف الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ ... وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ ﴾ (الأنعام ١٤١) عند اختلاف زمن الفعل (أنشأ) - المضي - وزمن الحال (مختلفاً) - الاستقبال - ، حيث لا يصح وقوع الحال مستقبلاً ، فأجاز أن يكون المعنى : أنشأها مقدّراً ذلك فيها ، مع اعتبار زمن الاستقبال [7] ، كما أجاز سيبويه : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً ،

(١) شرح الكافية للرضى : ٢٠٧/١

(٢) الأصول : ٢١٦/١، شرح المفصل لابن يعيش : ٦٦/٢ ، شرح الكافية : ٢١٢/١، ٢١٣

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٤/١ (٤) نفسه : ٢٨٢/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٩٥/٢ (٦) نفسه : ٤٢٨/١

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٠١/٢

فنصب صائداً على الحال ، والمعنى مقدّراً الصيد [1] ، وقد أشار ابن جنى إلى مثل ذلك أيضاً [2] .

ويعمل فى الحال الفعل كما يعمل فيها معنى الفعل [3] ، وعلى ذلك فقد قدر الزجاج معنى الفعل مع اسم الإشارة فى قول الله تعالى : ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ (الأعراف ٧٣ ، هود ٦٤) فقال : « (آية) انتصب على الحال ، أي : انظروا إلى هذه الناقة آية أى علامة » [4] وكذلك قال الفارسى فى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً ﴾ (آل عمران ٣) : « إن (مصدقاً) حال من الضمير الذي فى قولك (بالحق) والعامل فيه المعنى » [5] ، فجعل معنى الاستقرار فى الجار والمجرور هو العامل [6] .

ونستطيع مما سبق أن نستنتج أن معربى القرآن قد رصدوا العلاقة المعنوية بين الحال والمعنى فى ماهية الحال وشروطها ، وشروط صاحبها كما عرفوا علاقتها بالزمن ، وجواز عمل المعنى فيها .

٨ - الاستثناء :

ترتبط العلامة بالمعنى فى الاستثناء أشد ارتباط ، وللمستثنى (بإلّا) ثلاث حالات فى إعرابه ، أولها النصب على الاستثناء والثانية البدل من المستثنى منه ، والثالثة إعراب ما بعد (إلّا) حسب موقعه الإعرابى .

وما يتحكّم فى تلك العلامات إنّما هو معنى المخالفة أو الخروج أى خروج المستثنى من حكم المستثنى منه ، وهذه الفكرة هى أساس النصب فى المستثنى

---

(١) الكتاب : ٥٢/٢ ، معانى القرآن وإعرابه : ٣٢٦/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ١٠١/٢ ، ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣

(٢) المحتسب : ٣٧/٢

(٣) المقتصد : ٦٧٢/١ ، ٦٧٣

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٣٨٦/٢

(٥) الحجة : ١٢٧/٢

(٦) انظر : المقتصد : ٦٧٣/١

عند سيبويه (١) ، الذى يقول : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره » (٢) .

ونجد هذا واضحاً عند معربى القرآن ، فمعنى الخروج هذا نجده ماثلاً عند أبى عبيدة فى قول الله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ (هود ٨١) حيث يقول : « إنها منصوبة ، لأنها فى موضع مستثنى واحد من جميع فيخرجونه منهم ، يقال مررت بقومك إِلَّا زيداً » (٣) ، وقال الأخفش بخروج المستثنى من أول الكلام فى الاستثناء التام المتصل من مثل قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ (النساء ٩٧ ، ٩٨) ، حيث قال : « لأنه استثناهم منهم ، كما تقول : أولئك أصحابك إلاَّ زيداً و : كلهم أصحابك إلاَّ زيداً ، وهو خارج من أول الكلام » (٤) ، ووقف كثيراً عند الاستثناء المنقطع فجعل نصبه على خروج الكلام من الأول ، وعلى أن (إلاَّ) فيه بمعنى (لكن) فى مثل : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾ (البقرة ٧٨) ، بل إنه يسميه الاستثناء الخارج (٥) ، ويتبعه فى ذلك النحاس (٦) ، وكذلك أشار الزجاج إلى أن المستثنى لا يدخل فى حكم المستثنى منه حيث قال فى قول الله تعالي : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة ٤) : « أى : ليسوا داخلين فى البراءة ما لم ينقضوا العهد » (٧) ، كما لاحظ فى الاستثناء المنقطع أيضاً أن : « ما بعد الاستثناء ليس من الأول » (٨) .

---

(١) العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١٢ ، وما بعدها .

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٣٠ (٣) مجاز القرآن : ١/ ٢٩٥

(٤) معانى القرآن للأخفش : ١/ ٢٤٥ ، وانظر : ٢/ ٣٨٠ ، ٤٤٢

(٥) نفسه : ١/ ١١٥ - ١١٧ ، وانظر : ١/ ١٧٧ ، ٢٠٢ ، ٢١٣ ، ٢/ ٣٧٨ ، ٤٦٩ ، ٤٩٩

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٥٨ (٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢/ ٤٧٥

(٨) نفسه : ١/ ٤٦٨

كذلك يرتبط النصب بوجود المستثنى منه ، أو بتعبير آخر بمجىء المستثنى بعد تمام الكلام وهو ما يعنى أن المستثنى فضلة كغيره من المنصوبات ، قال أبو عبيدة فى قول الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِى الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ (هود ١١٦) : « منصوب لأنه استثناء من هؤلاء القرون وهم ممن أنجينا [١] ، والنصب إذا تم الكلام على أصل الاستثناء [٢] ، أما إذا لم يُذكَر المستثنى منه فلا يجوز النصب لأن الكلام لم يتم [٣] .

والمستثنى منه إذا كان بلفظ الواحد فإنه يكون فى معنى الجمع لأن المستثنى فرد من أفراده ومن هنا صح استثناء (الذين آمنوا) من (الإنسان) فى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (العصر ٢ ، ٣) ، لأن معنى الإنسان (الأناسى) فهو جمع [٤] ، ومثل ذلك : ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً إِلا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ ﴾ (الجن ٢٧) ، فأحد بمعنى جماعة [٥] .

وقد راعى النحاة العلاقة المعنوية بين المستثنى منه والمستثنى ، فإن كان المستثنى بعض المستثنى منه سمى الاستثناء متَّصلاً ، وإن لم يكن كذلك فهو الاستثناء المنقطع [٦] .

وقد ارتبط معنى الانقطاع بالنصب سواء أكان الاستثناء موجباً أم غير موجب ، بشرط وجود المستثنى منه ، أو بمعنى آخر تمام الكلام قبل إلاَّ وهو ما يرتبط بمعنى الفضلة [٧] .

وارتبط الانقطاع بالنصب عند الفراء الذى يقول فى مثل : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) : « فإذا نويت الانقطاع نصبت ، وإذا نويت

---

(١) مجاز القرآن : ٣٠٦/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢١١/١

(٣) نفسه : ٢٠٥/١ (٤) نفسه : ٣١٠/٢ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٤/٥

(٦) همع الهوامع : ٢٤٨/٣ ، ٢٤٩ (٧) انظر : شرح ابن عقيل : ٢١٥/٢

الاتصال رفعت » [1] ، وقال أيضاً : « فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب » [2] ، وقد شرح معنى الاتصال والانقطاع عند قول الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (يونس ٩٨) ، فقال في قراءة أبي : « استثنى قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله : ألا ترى أن ما بعد (إلا) في الجحد يُتْبِعُ ما قبلها ، فتقول : ما قام أحد إلا أبوك وهل قام أحد إلا أبوك ، لأن الأب من الأحد ، فإذا قلت : ما فيها أحد إلا كلباً وحماراً ، نصبت ، لأنها منقطعة مما قبل (إلا) ، إذْ لم تكن من جنسه ، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء » [3] ، فالمتصل هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه أو مأخوذاً منه ، والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه فهو منقطع من غيره .

والمنقطع نَصْبٌ على لغة أهل الحجاز لكن بنى تميم يُتْبِعُونَ المستثنى المستثنى منه فيجيزون بذلك الرفع وهو ما قرره الفراء في قوله : « وقد يجوز الرفع فيها - أي في آية يونس السابقة - كما أن المختلف في الجنس قد يَتْبَعُ فيه ما بعد إلاَّ ما قبل إلاَّ ... والنصب في هذا النوع المختلف - أي المنقطع - من كلام أهل الحجاز . والإتباع من كلام تميم » [4] ، فالاستثناء المنقطع إذن يختلف فيه المستثنى عن المستثنى منه ، كما أنه يكون بعد كلام تام [5] ، حيث ينقطع الكلام الثاني عن الكلام الأول .

والمعنى في المنقطع غيره في المتصل ، وقد تأتي لفظة مبهمة المعنى في التركيب فيجوز على ذلك أن يُعَدَّ الاستثناء منقطعاً أو متصلاً بحسب تقدير معناها ومن ذلك لفظة (نجوى) فهي تحتمل أن تكون مصدراً - وهو ما عبر عنه الفراء بـ (فِعْلٍ) - ، كما تحتمل أنْ تكون جمعاً لاسم الفاعل بمعنى

---

(١) معاني القرآن للفراء : ١٦٧/١ ، وانظر : ٤٨/٢ ، ٤٢/٣

(٢) نفسه : ٢٨٧/١ ، ٢٨٨

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، وانظر : ٣٠/٢

(٤) معاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، وانظر : ٢٨٧/١ ، ٢٧٨

(٥) نفسه : ٢٩٣/١

(مُتَنَاجِين) وعلى المعنى الأول فالاستثناء منقطع ، وعلى الثانى متصل ، وهو ما يتضح من قول الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾ (النساء ١١٤) : « (مَنْ) فى موضع خفض ونصب ، الخفض : إلاّ فيمن أمر بصدقة والنجوى هنا رجال ، كما قال : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾ (الإسراء ٤٧) ، ومن جعل النجوى فعلاً كما قال : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ (المجادلة ٧) ، فـ (مَنْ) حينئذ فى موضع رفع . وأما النصب فأن تجعل النجوى فعلاً » [١] ، وكذلك اختار أبو عبيدة أن تكون النجوى فعلاً (مصدراً) ، فهو بذلك استثناء منقطع [٢] .

وقد فرق الفراء بين المنقطع والمتصل بعلامة شكلية هى تقدير (أنْ) بعد (إلا) فإن صح تقديرها كان الاستثناء منقطعاً ، والمتصل عكس ذلك [٣] ، وهو ما أخذ به أبو عبيدة كذلك وطبَّقَهُ فى أكثر من موضع [٤] .

وقد عرف الفراء معنى المخالفة فى الاستثناء المنقطع ، وسماه المختلف [٥] ، وقد أشار أبو عبيدة إلى معنى مخالفة المستثنى للمستثنى منه فى الاستثناء المنقطع فى مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾ (النجم ٣٢) حيث قال : « لم يؤذن لهم فى اللمم وليس هو من الفواحش ولا من كبائر الإثم ، يستثنى الشىء من الشىء وليس منه » [٦] .

كما عرفه الأخفش بالاستثناء الخارج من أول الكلام [٧] ، أو الاستثناء الذى

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٨٧/١ (٢) مجاز القرآن : ١٣٩/١ ، ١٤٠ .

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٥٨/٣

(٤) مجاز القرآن : ٨/٢ ، ٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢٨٤/١ ، ١٣٦

(٥) معانى القرآن للفراء : ٤٧٩/١

(٦) مجاز القرآن : ٢٣٧/٢ ، وانظر أيضاً : ١٣٦/١ ، ٨/٢ ، ٧٨ ، ٣٠١ .

(٧) معانى القرآن للأخفش : ٢٠٢/١ ، ٢١٣ ، ٤٩٩/٢ ، ٤٦٩ ، ٣٧٨

ليس من أول الكلام [١] ، وكذلك جعل الزجاج « ما بعد الاستثناء ليس من الأول » [٢] ، كما سماه النحاس « استثناء ليس من الأول » [٣] .

وعرف ابن خالويه تلك المخالفة ، كما أشار إلى الرفع عند بني تميم حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ﴾ (الليل ١٩ ، ٢٠) « (ابتغاء) نصب على المصدر ، وهو استثناء من غير جنسه ، كما تقول العرب : ارتحل القومُ إلا الخيامَ ، وما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً ، وبنو تميم تقول : ما في الدار أحدٌ إلاّ حمارٌ فيرفعون ويبدلون » [٤] .

ولهذا وقفوا عند قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ (البقرة ٣٤) فتساءلوا هل إبليس من الملائكة أم من غيرهم ، فإذا كان من الملائكة كان الاستثناء متصلاً ، وإن لم يكن منهم كان الاستثناء منقطعاً ، وقد جعله أبو عبيدة استثناء متصلاً حيث قال : « نصب إبليس على استثناء قليل من كثير » [٥] ، بينما جعله الزجاج استثناء منقطعاً [٦] ، لأن إبليس لم يكن من الملائكة ، وقد عرض القولين واختار هذا القول حيث قال : « قال قوم إن إبليس كان من الملائكة فاستُثني منهم في السجود ، وقال قوم من أهل اللغة : لم يكن إبليس من الملائكة والدليل على ذلك قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ (الكهف ٥٠) . فقيل لهؤلاء : فكيف جاز أنْ يُستثنَى منهم ؟ فقالوا : إن الملائكة – وإيَّاه – أُمِرُوا بالسجود ، قالوا ودليلنا على أنه أُمِرَ معهم قوله : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴾ ، فلم يأب إلا وهو مأمور وهذا القول هو الذي نختاره ، لأن إبليس كان من الجن كما قال عز وجل ، والقول الآخر غير ممتنع ويكون (كان من الجن) أي : كان ضالاً كما أن الجن كانوا ضالين فجعل منهم ،

---

(١) نفسه : ٢/٤٠٤ ، ٤٢٨ (٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/٤٦٨ ق

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢٤٠ ، ٢٧ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٢/٩١ ، ٩٦ ، ٣/٢٢ ، ٣٠٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤٢ ، ٥/٢١٥ (٤) إعراب ثلاثين سورة ص ١١٥

(٥) مجاز القرآن : ١/٣٨ (٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٣٥٥ ق

كما قال فى قصته وكان من الكافرين ، فتأويلها أنه عمل عملهم فصار بعضهم كما قال عز وجل : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِن بَعْضٍ ﴾ (التوبة ٦٧) [١] ، والزجاج فى ذلك يُحَكِّم السياق اللغوى فيستدعى من القرآن ما يؤيد القولين ويختار أحدهما إلا أنه لا ينفى جواز الآخر وذلك لأن لفظة (الجن) فى آية الكهف قد تعنى أنه يشترك معهم فى الضلال مع أنه من الملائكة .

وقد جاءت أمثلة أخرى عند النحاس يجوز فيها أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً حسب تقدير الصلة المعنوية بين المستثنى والمستثنى منه [٢] ، كما جاءت أمثلة عند الفارسى [٣] .

وقد جعل سيبويه (إلَّا) فى الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنْ) [٤] كما جعلها الفراء والأخفش والنحاس وابن خالويه وابن جنى كذلك [٥] ، وقد فسر الفراء ذلك على أنه تفسير للمعنى وليس للاستعمال لأن (لكنْ) لا تصلح مكان (إلَّا) [٦] .

ويجوز فى الاستثناء التام غير الموجب النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل من المستثنى منه [٧] .

وقد أجاز الفراء النصب والرفع فى قول الله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ (البقرة ٣٢) ، حيث قال : « (ما) التى بعد (إلَّا) فى موضع نصب لحسن السكوت على قوله (لا علم لنا) ، والرفع جائز » [٨] .

---

(١) نفسه : ٨٢/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٩/٢ ، ٢٧/٣ ، ١٨٣ ، ٢٤٥/٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٧

(٣) الحجة : ١٦٩/١ ، ٣٠/٢ (٤) الكتاب : ٣٢٥/٢

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٥٩/٣ ، معانى القرآن للأخفش : ١١٥/١ - ١١٧ ، ١٧٧ ، ٢١٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٨٠/٤ ، ٢١٥/٥ ، إعراب ثلاثين سورة ص ٧٢ ، المحتسب : ٢٠٣/١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٦/٢

(٦) معانى القرآن للفراء : ٢٥٩/٣

(٧) شرح ابن عقيل : ٢١٦/٢ ، ٢١٧

(٨) معانى القرآن للفراء : ٣٢٤/١

واختار الأخفش الرفع فى قول الله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) فقال : « فرفع (قليل) لأنك جعلت الفعل لهم ، وجعلتهم بدلاً من الأسماء المضمرة فى الفعل » [١] .

كما أجاز الزجاج النصب على الاستثناء والرفع على البدل وفرق بين المعنيين فى النصب والرفع فقال فى قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَّا يَعْلَمُ مَنْ فِى السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (النمل ٦٥) : « بالرفع القراءة [٢] ، ويجوز النصب ، ولا أعلم أحداً قرأ به ، فلا تقرأنّ به . فمن رفع فى قوله : إلَّا اللّه فعلى البدل المعنى : لا يعلم أحدٌ الغيب إلَّا اللّه ، أى لا يعلم الغيبَ إلَّا اللّهُ ، ومن نصب فعلى معنى : لا يعلم أحدٌ الغيبَ إلا اللّهَ ، على معنى أَسْتَثْنِى اللّه عز وجل ، فإنه يعلم الغيب » [٣] ، كما أجاز ذلك النحاس [٤] .

وإذا كان البدل من مجرور فإنه يأتى مرفوعاً على المعنى ، وقد أجاز الكسائى الجر على اللفظ فى البدل من الجار والمجرور بينما لم يجز الفراء ذلك إلا مع الباء . قال الفراء : « وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ (المائدة ٧٣) لا يكون قوله (إله واحد) إلَّا رفعاً لأن المعنى : ليس إلهٌ إلا إلهٌ واحدٌ ، فرددت ما بعد (إلَّا) إلى المعنى ، ألا ترى أنّ (مِنْ) إذا فُقِدَت من أول الكلام رَفَعْتَ . وقد قال بعض الشعراء :

مَا مِنْ حَوِىٍّ بَيْنَ بَدْرٍ وَصَاحَةٍ ... وَلَا شُعْبَةٍ إِلَّا شِبَاعٌ نُسُورُهَا

فرأيت الكسائى قد أجاز خفضه وهو بعد إلا ، وأنزل (إلا) مع الجحود بمنزلة غير ، وليس ذلك بشىء ، لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر :

أَبَنِى لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ ... إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢٤١/١ ، ٣٥٣ ، وانظر : ٥٧/١ (٢) أى فى لفظ الجلالة .

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١٢٧/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢١٨/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٢/٣ ، ١٣٣/٤ ، ٣٢/١ .

وهذا جائز ، لأن الباء قد تكون واقعة فى الجحد كالمعرفة والنكرة فيقول : ما أنت بقائم والقائم نكرة ، وما أنت بأخينا ، والأخ معرفة ، ولا يجوز أن تقول : ما قام من أخيك ، كما تقول ما قام من رجل » [1] .

وقد جعل الفراء النصب إذا كان ما قبل (إلاَّ) لا جحد فيه ، والإتباع إذا سبق (إلا) جحد ، ويُفهَم من كلامه أن الجحد هنا أوسع من النفى فيدخل فيه الاستفهام أو التحضيض على ما مثل بـ (لولا) ، و(هلَّا) ، والوجه فى الجحد الرفع لأنه ينفى الفعل عن المستثنى منه ويثبته لما بعد إلاَّ فى مثل : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (النساء ٦٦) بالرفع ، أما النصب فى قراءة أبى : (مافعلوه إلَّا قليلاً) فعلى نية الاستثناء المنقطع عن أول الكلام ، وكونه ينفى الفعل ويجعل ما بعد إلاَّ منقطعاً عما قبلها [2] . ونفس الفكرة تجدها عند الأخفش حيث يقول فى قراءة ابن مسعود (قليلاً) « لأنك نفيته عنه وجعلته للآخر » [3] . وجعل ابن خالويه الرفع فى الآية هو الوجه لوجود النفى ، وخرَّج النصب على أن الكلام قد تم عند (ما فعلوه) ثم قال بعد ذلك (إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ) [4] .

ومعنى النفى وحده هو المتحكِّم فى النصب والرفع فى قول الله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ ﴾ (هود ٨١) وقد جعل الفراء (امرأتك) منصوبة بالاستثناء ، ومرفوعة بعطفها على أحد [5] ، وقال أبو عبيدة فى الرفع : « كان أبو عمرو بن العلاء يجعل مجازها على مجاز قوله لا يلتفت من أهلك إلا امرأتك فإنها تلتفت فيرفعها على هذا المجاز » [6] فألمح إلى اعتبار النفى فى (لا يلتفت) ، أما الأخفش فإن الأمر واضح عنده حيث يقول : « يقول : فأسر بأهلك إلا امرأتَك ، نصب ، وقال بعضهم (إلا

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١/٣١٧ ، ٣١٨ ، والبيتان اللذان استشهد بهما مجهولا القائل ولم أجدهما عند أحد غيره .
(٢) نفسه : ١/١٦٦ ، ١٦٧
(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢/٤٣١
(٤) حجة ابن خالويه ص ١٠٠
(٥) معانى القرآن للفراء : ٢/٢٤
(٦) مجاز القرآن : ١/٢٩٥

امْرَأَتُكَ) رفع وحمله على الالتفات ، أى لا يلتفت منكم إلّا امرأتك » [1] .
ومن هذا النص يتبين أن النصب للإيجاب والرفع للنفى .

كما يُحكِّم الفراء أيضاً معنى التعريف والتنكير فيقول : « وإذا كان الذى قبل (إلا) نكرة مع جحد فإنك تتبع ما بعد (إلا) ما قبلها ، كقولك : ما عندى أحدٌ إلا أخوك » [2] ، فيقدر المستثنى منه نكرة لتعليل الرفع فى قول الله تعالى : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ ﴾ (آل عمران ١٣٥) ، حيث يقول : « يقال ما قبل إلاَّ معرفة ، وإنما يرفع ما بعد إلاَّ بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد ، كقولك : ما عندى أحدٌ إلاَّ أبوك ، فإن معنى قوله : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، ما يغفر الذنوب أحدٌ إلاَّ اللّهُ ، فجُعِلَ على المعنى وهو فى القرآن فى غير موضع » [3] .

فإذا جاء النفى مع غياب المستثنى منه فإن الاستثناء حينئذ مُلْغىً ويُعرَب الاسم بعد (إلا) بإعرابه الذى يستحقه لو لم تكن موجودة ، وتكون (إلَّا) قد دخلت لتوجب الفعل قبلها للاسم بعدها ، ويكون ذلك فى كل ما كان فيه ما قبل (إلا) مُحتاجاً إلى ما بعده [4] .

وقد ربط الفراء بين غياب المستثنى منه والاستثناء المفرَّغ فقال : « وإذا لم تَرَ قبل (إلاَّ) اسماً فأعمل ما قبلها فيما بعدها ، فتقول : ما قام إلا زيد ، رفعت (زيداً) لإعمالك (قام) إذْ لم تجد (قام) اسماً بعدها .وكذلك ما ضربتُ إلاَّ أخاك ، وما مررت إلاَّ بأخيك » [5] .

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٣٥٧/٢ (٢) معانى القرآن للفراء : ١٦٧/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٣٤/١ ، وانظر : ١٠/٢ ، ١١ ، ١٦٧/١

(٤) انظر : الكتاب : ٣١٠/٢ ، وتعليق السيرافى بهامش الصفحة ، وانظر العلاقة بين العلامة والمعنى فى كتاب سيبويه ص ١١٦ ، وقد أخرج كثير من الباحثين فى القديم والحديث هذا النوع من الاستثناء ، انظر الاستثناء فى التراث النحوى والبلاغى ص ٢٦ .

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٦٧/١

وقد جاءت آيات كثيرة على الاستثناء المفرّغ أعرب النحاس المستثنى فيها بحسب موقعه الإعرابى [(1)] .

وقد يُختلف فى المعنى المقصود من تركيب الاستثناء ، ويكون للنحاة تقديرات مختلفة للعمق ، وقد يوحى تركيب الاستثناء بغموض فى المعنى المقصود فيحاول النحاة كشف هذا الغموض ، بتقدير معان مختلفة لـ (إلاّ) الاستثنائية ، أو لتركيب الاستثناء ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ (هود ١٠٧) فقد أورد ابن قتيبة اعتراض الطاعنين بقولهم إن استثناء المشيئة من الخلود يدل على زواله أو أنه لا معنى للاستثناء فى الآية [(2)] .

وقد عرض الفراء وجهين لتفسير المعنى : أولهما على إلغاء الاستثناء ، فهو استثناء يستثنيه - سبحانه - ولا يفعله ، والآخر على بقاء الاستثناء و(إلا) بمعنى (الواو) أو سوى والمعنى : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض سوى ما يشاء من زيادة الخلود ، واختار هذا الوجه [(3)] .

أما الزجاج فيقول إن الاستثناء من يوم القيامة ، وجعل المستثنى من الخلود مدة الحشر والحساب ، كما أجاز أن يكون المعنى : إلا ما شاء الله أن يعذبهم به من أصناف العذاب ولخص المعنيين بقوله : « فيجوز - والله أعلم - إلاّ ما شاء ربك من مقدار حشرهم ومحاسبتهم ، ويجوز أن يكون إلاّ ما شاء ربك مما يزيدهم من العذاب » [(4)] .

وقد عرض ابن قتيبة لتركيب الاستثناء فى الآية معانى ثلاثة ، أولها : أن تكون (إلا) بمعنى سوى وهو ما جاء عند الفراء ، والثانى : أن يكون

---

(١) راجع إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣

(٢) تأويل مشكل ابن قتيبة ص ٢٨ (٣) معانى القرآن للفراء : ٢٨/٢

(٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢١/٢ ق

المستثنى هو مدة تعميرهم فى الدنيا ، ولا استثناء من خلود الآخرة ، والثالث : أن يكون المستثنى هو مدة بقاء أهل الذنوب من المسلمين فى النار [1] .

وإذا عدنا إلى أقوال الفراء وجدنا اختياره يتّسق ومذهبه الاعتزالى حيث يقولون بالعدل الإلهى الذى يَتنَافَى عندهم وتعليق الخلود بالمشيئة ، بينما نجد الزجاج يُجيزُ الاستثناء من الخلود بالمشيئة وهو ما يعكس اختلافاً عقدياً يكمن وراء بعض التحليلات النحوية ، وكان ابن قتيبة محقاً فى عرض ذلك ضمن مطاعن الطاعنين .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى ﴾ (الدخان ٥٦) ، فقد قال الطاعنون : « كيف يستثنى موتاً كان فى الدنيا من مُكْثِهم فى الجنة [2] ، وقدجعل الفراء (إلاَّ) فى الآية بمعنى (سوى) أيضاً [3] ، وتبعه فى ذلك الزجاج [4] وابن قتيبة الذى جعل الدنيا والآخرة متصلة بفترة البرزخ ، حيث يتفاضل السعداء فى تنعمهم بأسباب الجنة فى تلك الفترة وتعيش أرواح الشهداء فى حواصل طير خضر تأكل فى الجنة » [5] .

ومثل ذلك اختلافهم فى معنى تركيب الاستثناء فى قول الله تعالى : ﴿ إِنِّى لا يَخَافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ إِلا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ ﴾ (النمل ١٠ ، ١١) فقد أجاز الفراء أن يكون الاستثناء من الرسل ، أو من محذوف لأن المعنى : لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم . ثم استثنى فقال : إلا من ظلم فإن هذا لا يخاف ، أو أن تكون (إلاَّ) بمعنى الواو والمعنى : لا يخاف لدى المرسلون ولا من ظلم ثم بدَّل حسناً ، واعترض على هذا القول لأنه مخالف لمعنى الاستثناء

---

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ٧٧ ، ٧٨ (٢) نفسه ص ٢٨

(٣) معانى القرآن للفراء : ٤٤/٣

(٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٢٨/٤

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٧٨ ، ٧٩

وهو إخراج الاسم الذى بعد (إِلَّا) من معنى الأسماء قبلها ، وأجاز أن تكون (إلاَّ) فى الآية بمعنى (سوى) [1] .

واعترض النحاس على الاستثناء من محذوف ، كما اعترض على جعل (إِلَّا) بمعنى الواو لأن ذلك ضد البيان وضد معنى الاستثناء ، واختار أن يكون المعنى على أن الله سبحانه لما علم أنَّ من عصى من الرسل يُسرُّ الخيفة استثناه ، وهذه سبيل العلماء بالله أن يكونوا خائفين من معاصيه [2] .

وقد اختلف النحاة فى عامل المستثنى [3] ، وجعل المبرد العامل (إِلَّا) نائبة عن الفعل (أعنى ، أو أستثنى) [4] ، ونجد الزجاج يُقدِّر معنى تركيب الاستثناء وفيه (إِلَّا) فى مثل : ﴿ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ (البقرة ٢٤٦) « المعنى : تولوا أستثنى قليلاً منهم » [5] .

أما فى الاستثناء بغير فقد حكم الفراء تمام الكلام فى النصب أو الرفع فنصب (غير) يكون بعد التمام على الاستثناء أو الحال [6] ، لكنه يقول : « إنَّ بعض بنى أسد وقضاعة إذا كانت (غير) فى معنى (إِلَّا) نصبوها ، تم الكلام قبلها أو لم يتم . فيقولون : ما جاءنى غيرك ، وما أتانى أحدٌ غيرك » [7] ، لكن النحاس يقول : « إنه لا يجوز عند البصريين نصب (غير) إذا لم يتم الكلام وذلك عندهم من أقبح اللَّحن » [8] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢/٢٨٧ ، ٢٧٨

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢٠٠

(٣) انظر : الإنصاف المسألة ٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٢/٧٦ ، ٧٧ ، شرح الكافية : ١/٢٢٦ ، ٢٢٧ ، همع الهوامع : ٣/٢٥٢ ، ٢٥٣

(٤) المقتضب : ٤/٣٩٠

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ١/٣٢٣ ، وانظر : ١/١٣٨

(٦) معانى القرآن للفراء : ١/٢٨٣ ، ٢٨٤

(٧) نفسه : ١/٣٨٢ ، ٣٨٣ (٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٣٤ ، ١٣٥

وبما سبق عرضه يتبين أن معربى القرآن قد رصدوا العلاقة بين الاستثناء والمعنى ، وظهر ذلك فى حالات إعرابه المختلفة وفى أنواع المستثنى ، حيث حكّموا عوامل معنوية مثل الإثبات والنفى ، والتعريف والتنكير ووجود المستثنى أو تمام الكلام ، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه أوْ لاَ ، وتَحَكَّمَ ذلك كله - إضافةً إلى السياقين اللغوى والمقامى - فى المعنى المقصود بآيات القرآن التى تضمنت تركيب الاستثناء ، حيث اختلف معربو القرآن حول تفسير بعض الآيات يدفعهم فى بعضها الوازع العقدى الذى يختلف باختلاف مذاهبهم العقدية .

* * *

ثالثاً : المجرورات والتوابع وغيرهما

١ - الإضافة والمعنى :

الإضافة هى علم الجر ، فلا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة ، وتكون بحرف الجر أو بمعناه [١] وتنقسم إلى إضافة محضة (أو معنوية) ، وإضافة غير محضة (أو لفظية) وهى إضافة المشتقات إلى معمولاتها [٢] .

وفى هذه الإضافة يعرف النحاة معنى المضاف إليه ومحله الإعرابى فقد يكون فاعلاً فى المعنى فى مثل : ﴿ باتِّخَاذِكُمُ العِجْلَ ﴾ (البقرة ٥٤) [٣] ، ومثله : ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾ (الأحقاف ٦) « فالمصدر مضاف إلى الفاعلين ، والمعنى : كانوا بعبادتهم إيَّاها كافرين » [٤] ، وقد يجوز تقدير إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول وبتغير المعنى فى التقديرين ، وقد جاء ذلك عند الفارسى فى قول الله تعالي : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِى مِرْيَةٍ مِن لِقَائِهِ ﴾ (السجدة ٢٣) فعلى إضافة المصدر إلى المفعول يكون المعنى من لقاء موسى الكتاب وأُضيفَ المصدر إلى ضمير الكتاب ، ويجوز أن يكون الضمير لموسى فى (من لقائه) ويكون الفاعل محذوفاً ، والمعنى من لقائك موسى ، فى الحشر والاجتماع للبعث أو فى الجنة [٦] .

ويرتبط المضاف والمضاف إليه فى الإضافة المحضة (المعنوية) بعلاقة معنوية عرفها النحاة فى تقدير حرف الجر الذى يفصل بين المتضايفَيْن إذا نُقِضَتْ الإضافة ، فالإضافة تكون بمعنى اللام من مثل مال زيد بمعنى مال لزيد [٧] أو

---

(١) انظر : المقتضب : ١٣٦/٤ ، شرح ابن يعيش : ١١٧/٢ ، الكتاب : ٤١٩/١

(٢) انظر : الأصول : ٥/٢ ، شرح الكافية : ٢٧٣/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٦/١

(٤) الحجة للفارسى : ٤٠/٢

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦١/٣

(٦) الحجة للفارسى : ٢٣/٢

(٧) المقتضب : ١٤٣/٤

بمعنى (منْ) إذا كان المضاف بعض المضاف إليه ، وقد قسَّم ابن السراج الإضافة المحضة إلى قسمين ؛ أحدهما : إضافة الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام مثل : غلام زيد ، والآخر : إضافة الاسم إلى إسم هو بعضه بمعنى (منْ) مثل : هذا ثوبُ خَزٍّ وهذه جُبَّةُ صُوف [1] ، وكذلك تكون الإضافة إلى الظرف بمعنى (فى) عند بعض النحاة من مثل : ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (البقرة ٢٠٤) ، ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ ٣٣) [2] .

فالرابط بين المضاف والمضاف إليه عند النحاة إنما هو معنى ذلك الحرف المقدر سواء أكان اللام أم (منْ) أم (فى) ، وتتم الإضافة إذا كان بين المضاف والمضاف إليه أدنى ملابسة [3] ، ومن هنا صحَّتْ إضافة الليل إلى السماء فى قوله تعالى : ﴿ أَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾ (النازعات ٢٩) ، وإن كانت عند النحاس « إضافة مجازيَّة لأن معنى الليل ذهاب الشمس فلما كانت تغيب فى السماء قيل ليلها ، كما يقال : سرج الدابة ، وكذا (وأخرج ضحاها) » [4] ، وكذلك : ﴿ فَارَقُوا دِينَهُمْ ﴾ (الأنعام ١٥٩ ، الروم ٣٢ ق) ، قال الفارسى : « إنما سَمَّى شريعةَ الإسلام (دينهَم) وإن لم يُجيبُوا إليه ولم يأخذوا به لأنهم قد شُرِعَ لهم ذلك ودُعُوا إليه ، فلهذا الالتباس الذى لهم به جاز أن يضاف إليهم » [5] ، فإذا أضيفت (دار) إلى اسم الله تعالى (السلام) لم يكن ذلك إلاَّ للتعظيم والرفع كما قيل للكعبة بيت الله [6] ، ومثل ذلك عند ابن جنى قراءة الحسن وقتادة وعمر بن عبد العزيز : ﴿ مِن رُّوحِ اللَّهِ ﴾ (يوسف ٨٧) قال : « ينبغى أن يكون - والله أعلم - من الروح الذى من الله ، ويمنى به روح ابن آدم » [7] ، لكن الإضافة إلى الله سبحانه تكون أفخم وأشرف [8] .

ولا يضاف الاسم إلى مرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكده عند جمهور النحاة

---

(١) الأصول : ٥/٢ ، وتابعه ابن جنى فى ذلك ، انظر : الخصائص : ٢٦/٣

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٧٣/١ ، همع الهوامع : ٢٦٧/٤

(٣) همع الهوامع : ٢٦٤/٣ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٤٥/٥

(٥) الحجة : ٧٧/٢ ، وانظر : ٤١/٢ (٦) نفسه : ١٣٧/١ ، ٢٢٧/٢

(٧) المحتسب : ٣٤٨/١ (٨) نفسه : ٢٢١/١

لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره . والنعت عين المنعوت ، وكذا ما ذُكِرَ بعده ، إلا بتأويل - وهو تأويل معنوى - بينما جوَّز ذلك الكوفيون بشرط اختلاف اللفظ [1] .

وقد مثل الكوفيين فى ذلك الفراءُ ومن أمثلة ذلك عنده : ﴿ وحَبَّ الحَصيدَ ﴾ (سورة ق ٩) [2] و﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ (سورة ق ١٩) [3] ، و﴿ فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴾ (القمر ٣١) [4] ووقف عند قول الله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) فقال : « يقول : رزق كل شيء ، يريد ما يَنْبُتُ ويصلح غذاء لكل شيء . وكذا جاء التفسير ، وهو وجه الكلام . وقد يجوز فى العربية أن تضيف النبات إلى (كل شيء) وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً ، فيكون مثل قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة ٩٥) واليقين هو الحق » [5] ، وقال فى موضع آخر إن الشيء يضاف إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، وعلل ذلك بقوله إنهم يتوهمون أن الشيئين إذا اختلفا فى اللفظ كانا مختلفين فى المعنى [6] . قال فى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ (يوسف ١٠٩) « أضيف إلى الآخرة ، وقد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة ٩٥) ، والحق هو اليقين . ومثله أتيتك بارحة الأولى وعام الأول ، وليلة الأولى ، ويوم الخميس . وجميع الأيام تُضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها » [7] ، وهو هنا يخلط بين إضافة الصفة إلى الموصوف وإضافة الشيء إلى مرادفه ، فما جاء فى النص إنما هو أمثلة لإضافة النعت إلى المنعوت ، وهذا ما تدل عليه نصوص أخرى عنده من مثل : ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةِ ﴾ (الأنعام ٣٢) قال : « جعلت الدار ها هنا اسماً ، وجعلت الآخرة من صفتها ، وأضيفت فى غير هذا الموضع » [8] .

---

(١) همع الهوامع : ٢٧٥/٤ ، ٢٧٦ — (٢) معانى القرآن للفراء : ٧٦/٣

(٣) نفسه : ٧٨/٣ — (٤) نفسه : ١٠٨/٣

(٥) نفسه ١ : ٣٤٧ — (٦) نفسه ١ : ٣٣٠ ، ٣٣١

(٧) معانى القرآن للفراء ٢ : ٥٥ ، ٥٦ — (٨) نفسه ١ : ٣٣٠ ، ٣٣١ . وانظر ٣ : ١٤١

وقد أجاز أبو عبيدة أيضاً إضافة الصفة إلى الموصوف فى مثل : ﴿ لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (الواقعة ٩٥) و : صلاة الأولى ، وصلاة العصر [١] ، وأشار النحاس فى الآية - إلى أنه قول الكوفيين [٢] . وكذلك عرض ابن خالويه قول الكوفيين وقال إن الشىء - عندهم - لا يُضافُ إلى نفسه وإنما يقدرون فى الاسم الأول نوعاً ، وفى الثانى جنساً فيضاف النوع إلى الجنس ، كما عرض قول المبرد بتقدير مضاف محذوف وتقدير صلاة الظهر : صلاة وقت الظهر [٣] .

وقد عرض النحاس قول البصريين - والمبرد - بتقدير مضاف لأن إضافة الشىء إلى نفسه محال [٤] لأنك تُضيفُ الشئ إلى ما تبينه به فتضمه إليه فمحال أن تُبيِّنَهُ بنفسه أو تَضُمَّهُ إلى نفسه [٥] ، وإنما يضاف الشىء إلى الشىء ليُبَيَّنَ به معنى الملك والنوع فمحال أن يُبَيَّنَ أنه مالك نفسه أو من نوعها [٦] .

وقد وقف ابن جنى فى الخصائص مدافعاً عن رأي البصريين ، فبرهن على أن الاسم غير المسمى لأنهما يضافان إلى بعضهما [٧] ، والشىء لا يضاف إلى نفسه : « لأن الغرض فى الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشىء إنما يُعرِّفُهُ غيره ، لأنه لو كانت نفسه تعرِّفه لما احتاج أبداً أنْ يُعرَّف بغيره ، لأن نفسه فى حالى تعريفه وتنكيره واحدة ، وموجودة غير مفتقدة . ولو كانت نفسه هى المُعرِّفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها ، لأنه ليس فيها إلاَّ ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها » [٨] ، وفى نوعى الإضافة إنما يضاف

---

(١) مجاز القرآن : ٢/٢٥٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٢٦ ، كما نقل قول الفراء فى أكثر من موضع ، انظر : ٤/٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٣/١٩٨

(٣) إعراب ثلاثين سورة ص ١٦٩ ، وانظر ص ١٤٧

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤/٢٢١

(٥) نفسه : ٥/٢٧٣ (٦) نفسه : ٣/١٩٨

(٧) انظر : فى أمثلة إضافة الاسم إلى المسمى وعكسه : الخصائص : ٣/٢٧ ، وما بعدها .

(٨) الخصائص : ٣/٢٤

الشيء إلى غيره بمعنى اللام أو إلى ما هو بعضها بمعنى (من) وكلاهما ليس المضاف فيهما هو المضاف إليه [1] .

وقد عرض ابن الأنبارى وجهتى النظر الكوفية والبصرية فى ذلك واحتجاج الكوفيين بالشواهد القرآنية ، وقد حاول تخريجها على المذهب البصرى كما عرض احتجاج البصريين المنطقى وهو ما جاء عن ابن جنى فيما سبق [2] ، والحق أن البصريين قد تكلفوا فى تقدير مضاف محذوف فى تلك الشواهد القرآنية الثابتة ، وقد أصاب الكوفيون فى رصدهم الظاهرة وتفسيرها دون تأويل أو تكلف .

أما إضافة الشيء إلى شيءٍ هو بعضه ، فقد أشار النحاس إليها عند قول الله تعالى : ﴿ كَيْدُ سِحْرٍ ﴾ (طه ٦٩ ق) قال : « على إضافة النوع والجنس ، كما تقول : ثَوْبُ خَزٍّ » [3] .

وقد حلل أبو على الفارسى أمثلة أخرى من مثل : ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامِ ﴾ (البقرة ١٨٤) قال : « وأما من أضاف الفدية إلى الطعام فكإضافة البعض إلى ما هو بعض له ، وذلك أنه سمَّى الطعام الذى يُفدَى به فدية ، ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذى يَعُمُّ الفدية وغيرها ، وهو على هذا من باب خاتمُ حديدٍ » [4] .

وأفعل التفضيل يضاف إلى ما هو بعضه ، وهذا ما جعل ابن جنى يرفض أن تكون (أعْلَمُ) مضافة إلى (مَنْ) فى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (الأنعام ١١٧) لأن ذلك يؤدى إلى معنى محال على الله سبحانه هو أن يكون بعض المُضلِّين أو بعض الضالين [5] .

ومعنى الإضافة فى ضم الاسمين يختلف عن معنى انفصالهما بالتنوين أو

---

(١) نفسه : ٢٦/٣ (٢) الإنصاف : المسألة الحادية والستون : ٤٣٧/٢ ، ٤٣٨

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٩/٣ (٤) الحجة للفارسى : ٢٠٩/٢ ، ١٢٣/١ ، ١٢٤

(٥) المحتسب : ٢٢٨/١

بظهور حرف الجر ، وقد بدا ذلك جليًّا عند معربى القرآن وقد قُرِئَتْ : ﴿ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ (إبراهيم ٣٤) بإضافة (كل) إلى (ما) وهى قراءة العامة وقرأ الحسن والأعمش بتنوين (كل) [١] ويختلف معنى كلٍّ من القراءتين عن الأخرى ، فمعنى قراءة التنوين يُفَسِّرُه الفراء بقوله : « كأنهم ذهبوا إلى أنّا لم نسأل الله عز وجل شمساً ولا قمراً ولا كثيراً من نِعَمِه ، فقال : آتاكم من كلٍّ ما لم تسألوه فيكون (ما) جحداً » [٢] ، أما معنى قراءة الإضافة فهو « آتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه ، كأنك قلت : وآتاكم كلَّ سؤلكم » [٣] ، وكذلك تنبه الأخفش إلى الاختلاف بين التنوين والإضافة فى قوله تعالى : ﴿ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ (غافر ٣٥) ، قال : « فمن نوّن - القلب - جعل المتكبر الجبار من صفته ، ومن لم ينوّن أضاف القلب إلى المتكبر » [٤] ، وعرف الزجاج الفرق الدلالى بين الإضافة التى تعنى أن المتكبر هو الإنسان وبين الصفة التى تجعل القلب هو المتكبر وقال إن الأول الوجه [٥] .

والمضاف عند النحاس لا ينفصل من المضاف إليه فى المعنى [٦] ، كما أن الإضافة - عند ابن جنى - تقتضى وصل المضاف بالمضاف إليه ، لأن الثانى تمام الأول ، وهو معه فى أكثر الأحوال كالجزء الواحد [٧] ، وإذا كانت الإضافة تعنى أن الاسم يتم بما بعده ، فإن التنوين معناه تمام الاسم ، كما أنَّ الإضافة تفيد التعريف والتنوين يفيد التنكير ، لذا فهما متناقضان ، يقول ابن جنى : « التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ،

---

(١) انظر : معجم القراءات : ٢٣٨/٣ ، وقد قرأها كذلك غيرهما أيضاً .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٧٧/٢ ، ٧٨ (٣) نفس المصدر : ٧٨/٢

(٤) معانى القرآن للأخفش : ٤٦١/٢

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٣٧٤/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٦/٥ (٧) المحتسب : ١٦٥/١

فلم يكن اجتماع علامتهما ، وأيضاً فإن التنوين عَلَمٌ للتنكير ، والإضافة موضوعة للتعريف » [1] .

وقد ذكر سيبويه إضافة ظرف الزمان فقال : « جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أُضيفَ إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه فى معنى إذْ ، فأُضيفَ إلى ما يضاف إليه إذْ ، وإذا كان لمَا لم يقع لم يُضَف إلاَّ إلى الأفعال ، لأنه فى معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلاَّ إلى الأفعال » [2] ، ومعنى كلامه أن الإضافة إلى ظرف الزمان تكون إضافة إلى الجملة إذا كان معنى الزمان المُضِىّ ، وتكون إلى بالفعل إذا كان الزمان مُسْتَقْبَلاً . وهذا ما جاء عند معربى القرآن أيضاً ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ (غافر ١٦) قال الأخفش : أضاف المعنى ، فلذلك لا ينوِّن اليوم ، كما قال : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (الذاريات ١٣) ، وقال : ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (المرسلات ٣٥) معناه هذا يوم فتنتهم ولكن لما ابتدأ الاسم وَبَنَى عليه لم يَقْدِرْ على جَرِّهِ ، وكانت الإضافة فى المعنى إلى فتنة وهذا إنما يكون إذا كان اليوم فى معنى (إذْ) ، وإلا فهو قبيح ، ألا ترى أنك تقول : لقيتك زَمَنَ زيدٌ أميرٌ ، أى : إذْ زيدٌ أميرٌ ، ولو قلت : ألقاك زمنَ زيدٌ أميرٌ ، لم يحسن » [3] ، وقد كرر ذلك النحاس [4] .

فالإضافة فى الآية هى إضافة معنوية ، حيث أضيفت الجملة إلى الظرف الماضى تماماً كما تضاف (إذْ) التى هى فى معنى المُضِىّ ، أما إذا كان فى معنى الاستقبال بمعنى (إذا) فإنه يُضاف إلى الفعل .

---

(١) الخصائص : ٦٥/٣ ، وانظر أيضاً المحتسب : ٢٢١/١ ، حيث يقول إنَّ : (شهادةِ اللهِ) (المائدة ١٠٦) بالتنوين أعم من (شهادةَ الله) .

(٢) الكتاب : ١١٩/٣ ، وانظر : المقتضب : ٣٤٧/٤

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٤٦٠/٢ ، ٤٦١

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨/٤ ، وانظر : الخصائص : ٢٥٣/٢ ، وما بعدها .

وقد علل النحاس إضافة ظرف الزمان إلى الفعل بأن الفعل بمعنى المصدر [١]، وهو تعليل نقله عن المبرد [٢] .

ومما سبق يتّضح أن معربى القرآن قد أسهموا مع النحاة ، بنَصيب وافر فى تجلية العلاقات المعنوية بين المضاف والمضاف إليه مع اختلاف نوعَى الإضافة اللفظية والمحضة ، وكذلك فى إضافة الصفة إلى الموصوف والاسم إلى مرادفه وأثَّر فى آرائهم انتماؤهم المذهبى إلى مدرسة نحوية بعينها ، مما جعلنا لا نستطيع الفصل بين أقوالهم وأقوال النحاة . وتبدو الإضافة الحقيقة فى تحديد الفروق الدلالية بين القراءة بالإضافة أو الانفصال فى بعض الآيات القرآنية وهو ما ظهر جلياً عند الفراء والأخفش والزجاج .

٢ - البدل والمعنى :

الفرق بين البدل وغيره من التوابع - عدا عطف النسق - أن البدل تابع مقصود بالحكم - أو مقصود بما نُسبَ إلى المتبوع دونه - أما غيره من التوابع فهى مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هى المقصودة بالحكم [٣] . ومعنى ذلك أنه يمكن الاستغناء بالبدل عن المُبْدَل منه ، ومن هنا كانت مررتُ بأخيك زيدٍ مثل : مررت بزيدٍ عند المبرد [٤] ، وفرق ابن السراج بين البدل وعطف البيان بأن « البدل تقديره أن يوضع موضع الأول » [٥] ، وهذا ما جعل ابن جنى أيضاً يضع حداً فاصلاً بين البدل وغيره ، فيقول : « إنَّ عبْرة البدل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثانى مقامه » [٦] .

وقد جاء ذلك عند معربى القرآن وهو ما نفهمه من قول الفراء : « ﴿ وَيَوْمَ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩/٥ (٢) نفسه : ١٥٧/٢

(٣) شرح قطر الندى ص ٤٣٩ ، شرح الكافية : ٣٣٧/١

(٤) المقتضب : ٢٩٥/٤ (٥) الأصول : ٤٦/٢

(٦) اللمع ص ١٧٢ ، ١٧٥ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/٣

الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ (الزمر ٦٠) والمعنى : ترى وجوهَهم مسودةً » (١) . فالرؤية الحقيقية إنما تقع على الوجوه لا على (الذين كذبوا) ، وجملة (وجوههم مسودة) إنما هى بدل بعض من كل وليست حالاً كما تعوَّدْنا مع رأى البصرية .

وقد عرف ذلك الزجاج وقدر معنى الآيات مستغنياً عن المبدل منه ، ومن أمثلة ذلك ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (البقرة ٢١٧) ، قال : « (قتال) مخفوض على البدل من الشهر الحرام . المعنى : يسألونك عن قتال فى الشهر الحرام » (٢) ، أما النحاس فقد نقل عن ابن كيسان الفرق بين البدل وبين عطف البيان ، وهو نفس ما جاء عند ابن السراج ، فقال : « وما علمت أن أحداً بيَّنه - أى عطف البيان - والفرق بينه وبين البدل إلاَّ ابن كيسان ، قال : الفرق بينهما أنَّ معنى البدل أن تقدر الثانى فى موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، ومعنى عطف البيان أن يكون تُقدِّر أنك إنْ ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلاَّ بالثانى وإنْ ذكرت الثانى لم يُعرَف إلاَّ بالأول فجئت مبيناً للأول قائماً له مقام النعت والتوكيد » (٣) .

وقد جاءت مصطلحاتٌ للبدل تشير إلى الغرض من مجيئه فى الكلام ، فمن ذلك : التكرير (٤) ، والترجمة والتبيين (٥) أو البيان (٦) وكذلك : التفسير (٧) ،

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٧٣/٢ ، ودليلنا على أن الفراء قد فهمها كذلك هو سياق الكلام عنده فقد جاء ذلك عند قول الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (إبراهيم ١٨) وقال إن المثل للأعمال ، كما أجاز أن تأتى مجرورة (أعمالِهم) وكلك شواهده القرآنية الأخرى فى تفسيره للآية ، كما أنه قد صرَّح بمصطلح (التكرير) فى تعليقه على شواهده الشعرية .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢٨١/١ ق ، وانظر : ٤٥٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، ٧٣/١ ، ٣٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٧/٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/٥ ، ٢٢٨

(٤) معانى القرآن للفراء :٢٥٥/٢، ٤٠٤/١ (استُعمِل الفعل : كرَّ) ، وشرح الأشمونى :١٢٥/٢

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٥٤/٣ ، مدرسة الكوفة ص ٣١ .

(٦) معانى القرآن للأخفش : ١٤٧/١ (٧) نفسه : ١٨٠/١ ، ٤٦٩/٢

وقد فضل مهدى المخزومى مصطلح الترجمة والتبيين ، لارتباطهما بالمعنى ، على مصطلح البدل [1] .

وجعل النحاس الغرض من البدل البيان [2] ، كما نقل قول المبرد أنه لا يُبدَل من ضمير المخاطَب ولا المخاطِب فلا يقال : مررتُ بك زيدٍ ولا مررتَ بى زيدٍ ، لأنه لا يُشْكِلُ فَيُبيَّن [3] ولهذا خطأ الكسائى والفراءَ فى إجازتهما نصب (كلاً) فى قول الله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ (غافر ٤٨) على النعت [4] ، ومعنى هذا أنَّ البدل يأتى للتوضيح والشرح إذا لم يُشْكِلْ الكلام لم يُحْتَجْ إلى البدل ، وهو ما ينطبق على حالة الخطاب فهى واضحة لا تحتاج إلى تفسير ولهذا لا يبدل من ضمير المخاطب . والبدل إنّما يأتى زيادة فى الفائدة للبيان [5] .

وهذا ما نجده أكثر وضوحاً عند ابن جنى فى قراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ (الجاثية ٢٨) حيث قال : « (كل أمة تدعى) بدل من قوله : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ﴾ وجاز إبدال الثانية من الأولى لما فى الثانية من الإيضاح الذى ليس فى الأولى ، لأن جُثوُّها ليس فيه شىء من شرح حال الجثو . والثانية فيها ذكر السبب الداعى إلى جثوها ، وهو استدعاؤها إلى ما فى كتابها ، فهى أشرح من الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها » [6] .

ولا يخفى علاقة أقسام البدل بالمعنى ، فقد يكون البدل هو المُبدَل منه - بدل كل من كل - أو بعضه بدل بعض من كل ، ومن ذلك ما سمى بدل الغلط أو النسيان حيث يكون فى الاستدراك ، وبدل الاشتمال [7] ، وقد أشار النحاس

---

(١) مدرسة الكوفة ص . ٣١
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٥
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥٨/٢ ، ٣٦/٤
(٤) نفسه : ٣٦/٤
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٥
(٦) المحتسب : ٢٦٢/٢ ، ٢٦٣
(٧) الكتاب : ١٥١/١ ، ١٥٢ ، ٤٣٩ ، ١٦/٢ ، المقتضب : ٢٦/١ ، ٢٧ ، ٢٩٦/٤ ، ٢٩٧

إلى بدل البعض من الكل [١] ، كما أشار إلى بدل الاشتمال [٢] ، وقد وقف ابن جنى عند قول الله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ (التوبة ٤٠) ، فقال : « وقوله : ﴿ إذْ هما فى الغار ﴾ بدل من قوله جل وعز (إذْ أخرجه الذين كفروا) فإن قلت : فإن وقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله صلى الله عليه وسلم فى الغار ، فكيف يُبْدَلُ منه وليس هو هو ، ولا هو أيضاً بعضه ، ولا هو أيضاً من بدل الاشتمال ، ومعاذَ الله أن يكون من بدل الغلط » [٣] .

وابن جنى فى هذا النص يُجْمِل أقسام البدل ، وينفى عن الآية أن تكون من بدل الغلط لأنه لا يقع فى القرآن ، وهو يشير إلى الربط بين المعنى اللغوى (المعجمى) والمعنى الاصطلاحى للغلط .

ويُبْدَلُ الاسمُ من الاسم بصرف النظر عن تعريفهما وتنكيرهما عند سيبويه والمبرد [٤] ، وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ ﴾ (العلق ١٥ ، ١٦) ، فقال : « على التكرير ، كما قال : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (الشورى ٥٢ ، ٥٣) المعرفة تُرَدُّ على النكرة - بالتكرير - والنكرة على المعرفة » [٥] ، فأجاز أن تُبْدَل المعرفةُ من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، كما أجاز ذلك النحاس [٦] ، لكن ابن جنى يقول إنَّ الكوفيين لا يُجيزُون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها [٧] وهو ما نجده فى الآية ، إلا أنَّ الفراء جعل كلامه عاماً وإنْ جاء تعقيباً على الآية ، مما يقطع بأنه يُجيزُ ذلك دون الشرط الذى ذكره ابن جنى .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٠.

(٢) نفسه : ١٩٢/٥ — (٣) المحتسب : ٢٩١/١

(٤) انظر : الكتاب : ١٤/٢ ، المقتضب : ٢٦/١ ، ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٧٩/٣ — (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢١٦/٣

(٧) المحتسب : ٣٢٥/١

وهكذا يرتبط البدل بالمعنى فى تعريفه ومصطلحاته وأقسامه ، لكن مسألة التعريف والتنكير ليست مما يشترطه معربو القرآن فى البدل .

* * *

٣ - النعت والمعنى :

جاءت عندهم مصطلحات النعت [١] ، والصفة [٢] ، والوصف [٣] ، وهى مصطلحات تدل على معنى الوصفية ، مما يشير إلى ارتباط المصطلح بالمعنى اللغوى . وجاء مصطلح (صلة) عند الفراء للدلالة على النعت ومن أمثلة ذلك ما جاء عند قوله تعالى : ﴿ لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (الممتحنة ١) قال الفراء : وقوله ﴿ تُلقون إليهم بالمودة ﴾ من صلة الأولياء » [٤] ، إلا أن الصلة - عنده - لا تكون للعَلَم ، وإنما تكون للنكرة أو ما فيه الألف واللام [٥] .

ويعلل سيبويه إتْبَاع النعت والمنعوت فى العلامة الإعرابية بأنهما كالاسم الواحد قال : « فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد » [٦] ، وكذلك أوضح الفارسى أن الصفة بمنزلة الجزء من الاسم الموصوف إذ كان الموصوف لا يُعرَف إلاَّ بالصفة فلا يُستغنَى به دون صفة [٧] .

وقد يكون الغرض من النعت الكشف عن معنى الموصوف وإيضاحه ، وزيادة

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٤١٥/٣

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٤٨٨/٢ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١٢/١ ، الحجة للفارسى : ٣٠/١ ، ١١٠ .

(٣) المحتسب : ١٠٧/٢ ، ٢٩٨

(٤) معانى القرآن للفراء : ١٤٩/٣

(٥) نفسه : ٢١٩/١

(٦) الكتاب : ٤٢١/١

(٧) الحجة : ١٠٩/١ ، ١١٠ ، وانظر : ٣٠/١

بيانه [١] ، وقد أشار النحاس إلى أن النعت لازم لأى فى النداء ليُبيِّنه [٢] لأن أى اسم فيهم يلزمه التفسير والتوضيح [٣] .

ويلاحظ النحاس معنى التَّبيين فى النعت ، ويربط ذلك بالتفسير حيث قال فى قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ...... الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (الزخرف ٦٨ ، ٦٩) : « ﴿ الذين آمنوا بآياتنا ﴾ فى موضع نصب على النعت لعبادى ويدلك على أنه نعت له وتبيين ما رواه ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : بينما الناس فى الموقف إذْ خرج منادٍ من الحجب فنادى ﴿ يا عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون ﴾ ففرحت الأمم كلها وقالت نحن عباد الله كلنا فخرج ثانية فنادى ﴿ الذين آمنوا بآياتنا وكانوا مسلمين ﴾ فيئست الأمم كلها إلاَّ أمة محمد ﷺ ومن كان مسلماً » [٤] .

والنعت عند النحاس - إنما يكون تَحْليةً ، ولهذا خطأ نصب (ربُّكم) على النعت فى قول الله تعالى : ﴿ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الصافات ١٢٦) لأنه ليس بتحلية [٥] .

والنعت هو المنعوت فى المعنى ولهذا يقول النحاس فى ﴿ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ ﴾ (محمد ١٥) « نعت خمر ، بمعنى : ذات لذة ، ويجوز : (لذةٌ) نَعت الأنهار » [٦] ، فلأن الخمر ليست هى اللذة قدَّر مضافاً محذوفاً ، فقال : (ذاتُ لذةٍ) .

ويجعل ابن جنى النعت هو المنعوت أيضاً ، فإذا لم يكن كذلك كان كأنه هو هو على المبالغة ، قال فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾

---

(١) انظر : فن البلاغة ص ٢١٢ ، وقد تقيد معنى الموصوف أيضاً ، انظر : دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٦٢ ، ٦٤

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢

(٣) انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى ص ٩٠ - ٩٢

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١١٩/٤

(٥) نفسه : ٤٣٦/٣ (٦) نفسه : ١٨٤/٤

(النور ٢٥) : « (الحق) هنا وصف لله سبحانه ، أى : يومئذ يوفيهم الله الحق دينهم وجاز وصفه (تعالى) بالحق لما فى ذلك من المبالغة ، حتى كأنه يجعله هو هو على المبالغة » [١] .

وكذلك لاحظ الفراء العلاقة المعنوية بين النعت السببى وما بعده فقال فى قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (النساء ٧٥) : « خفض (الظالم) لأنه نعت للأهل ، فلما أعاد الأهل على القرية كان فعل ما أُضيفَ إليها بمنزلة فعلها [٢] ». فالظالم فى المعنى من أهل القرية وليس منها ولذلك كانت العلاقة المعنوية هى ما يربط النعت السببى بما بعده ، بينما يرتبط لفظياً بما قبله .

٤ - التوكيد :

لقد جاءت إشارات معربى القرآن فى هذه الفترة إلى التوكيد قليلة ، وقد أشار الفراء إلى التوكيد اللفظى بمصطلح التكرار . كما عرف الغرض من التوكيد ففيه قوة وإبلاغ .

ومن أمثلة التوكيد عنده : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ ، وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ، يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِه ﴾ (الحج ١٢ ، ١٣) قال الفراء : « يدعو مكررة ، كما تقول : يدعو يدعو دائباً ، فهذا قوة لمن نصب اللام ولم يُوقِع (يدعو) على (مَنْ) » [٣] .

ويقف عند قول الله تعالى : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام ٣٨) ثم يبحث عن فائدة للفظة (بجناحيه) ، فلا يجد لها إلاّ الإبلاغ فى الكلام أى : توكيده أو تقويته يقول الفراء : « وأمّا قوله (ولا طائر يطير بجناحيه) فإن الطائر لا يطير إلاّ بجناحيه . وهو فى الكلام بمنزلة قوله : ﴿ لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ

---

(١) المحتسب : ١٠٧/٢ (٢) معانى القرآن للفراء : ٢٧٧/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢١٨/٢

نَعْجةً وَلِى نَعْجَةٌ أُنْثَى ﴾ (سورة ص ٢٣) [(١)] وكقولك للرجل : كلمته بفِىَّ ، ومشيت إليه على رجلىَّ إبلاغاً فى الكلام » [(٢)] .

ويوضِّح الزجاج معنى التوكيد فى الآية فيقول : « وقال : يطير بجناحيه على جهة التوكيد ، لأنك قد تقول للرجل : طِرْ فى حاجتى أى : أسرع » [(٣)] ، وهو ما يُفهَم منه أن الغرض من التوكيد هنا رفع المجاز ، وقد أوضح ذلك أبو حيان بعد ذلك حيث قال إنه : « تأكيد لقوله (ولا طائر) لأنه لا طائر إلاَّ يطير بجناحيه ، وليرفع المجاز الذى كان يحتمله قوله (ولا طائر) لو اقتصر عليه ، ألا ترى إلى استعمال الطائر للعمل فى قوله : ﴿ وكُلَّ إنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِى عُنُقِه ﴾ (الإسراء ١٣) » [(٤)] .

ويقف الزجاج عند آية أخرى ليبحث عن الفائدة فيجدها ، حيث يقول فى قول اللّه تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (التوبة ٣٠) : « إن قال قائل : كل قول هو بالفم فما الفائدة في قوله (بأفواههم) فالفائدة فيه عظيمة بيِّنة المعنى أنه ليس فيه بيان ولا برهان إنما هو قول بالفم لا معنى تحته صحيح لأنهم معترفون بأن اللّه لم يتّخذ صاحبة فكيف يزعمون له ولداً ، فإنما هو تَكَذُّبٌ وقَولٌ فقط » [(٥)] .

ويُفهَم من كلام الأخفش أن التوكيد يأتى بعد تمام الكلام والفائدة حيث يقول فى قول اللّه تعالى : ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ (يونس ٩٩) : « جاء بقوله (جميعاً) توكيداً ، كما قال : ﴿ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (النحل ٥١) ففى قوله (إلهين) دليل على الاثنين » [(٦)] .

---

(١) وهى قراءة ابن مسعود .
(٢) معانى القرآن للفراء : ٣٣٢/١
(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٩/٢
(٤) البحر المحيط : ١١٩/٤
(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٤٤٣/٢ ج
(٦) معانى القرآن للأخفش : ٣٤٨/٢ ، و(جميعاً) هنا حال عند سيبويه وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٩/٢ ، معانى القرآن وإعرابه : ١٦/٣

لقد ارتبط التوكيد بالزيادة عن المعنى المقصود فوقف معربو القرآن عند هذه الكلمات يبحثون لها عن إضافة تضيفها إلى المعنى ، فإذا وُجِدَتْ الإضافة والفائدة لم تكن توكيداً ، ويخرج عن ذلك التحلية كالتقوية أو الإبلاغ أو رفع المجاز فإنها أغراض للتوكيد ، زائدة عن الفائدة .

ولارتباط التوكيد بالزيادة كان بعضهم يتخفف من القول به وهو ما ظهر فى بحثهم عن الفائدة أو الغرض .

٥ - العطف :

تناول البحث فيما سبق معانى حروف العطف ، ويتناول هنا أيضاً العطف بالحرف ، أو النسق كما يسميه الكوفيون [١] ، والأصل أن يُعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة ، كما يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، بل المضارع على المضارع والماضى على الماضى ، لكنه يجوز عطف الاسم على الفعل ، والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس إذا صح اتحاد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ، بأن كان الاسم يشبه الفعل ، والمضارع مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضى المعنى ، والجملة فى تأويل المفرد [٢] ، ومعنى ذلك أن مبرّر المخالفة بين المعطوفين هو المعنى ، فهما مختلفان فى اللفظ ومتفقان فى المعنى .

وينبغى عند الفراء - أن يعطف الاسم علي اسم مثله ، كما يعطف الفعل على الفعل ولهذا فقد اختار قراءة : ﴿ فَكَّ رَقَبَةً ، أَوْ أَطْعَمَ ق ﴾ (البلد ١٣ ، ١٤) [٣] لأن بعدها : (ثُمَّ كَانَ) (البلد ١٧) فلما عطف بكان وهى فعل ماض على الأول وجب أن يكون (فَكَّ) ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماض ،

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣١٥ وقد أشار النحاس أيضاً إلى مصطلحهم ومصطلح سيبويه ، انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٦/١ ، الأصول : ٥٥/٢ ، ٥٩ ، (مصطلحا : العطف بالحرف ، أو النسق) ، وانظر : شرح ابن يعيش : ٧٤/٣

(٢) انظر : همع الهوامع : ٢٧١/٥ ، ٢٧٢ ، وشرح الكافية : ٣٢٨/١

(٣) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى وغيرهم ، وانظر : معجم القراءات : ١٥٢/٨

مع إجازته القراءة الأخرى : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ [1] ، على تقدير (أن) المصدرية ويكون التقدير العقبة أن فك رقبة أو أن أطعم [2] ، فالنسق إذن أن يردُ (يعطف) الاسم على الاسم والفعل على الفعل والماضى على الماضى .. إلخ وإذا جاء غير ذلك فإن التأويل المعنوى يلعب دوره فى رأى صدع القاعدة .

وقد برَّر المعنى أيضاً عطف الجار والمجرور على الاسم فى مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ (آل عمران ١٩١) قال الفراء : « يقول القائل كيف عطف بعلى على الأسماء ؟ ، فيقال : إنها فى معنى الأسماء ، ألا ترى أن قوله : (وعلى جنوبهم) : ونياماً ، وكذلك عطف الأسماء على مثلها فى موضع آخر ، فقال : ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ ﴾ (يونس ١٢) يقول : مُضطجعاً أو قاعداً أو قائماً [3] فالفراء يُقدِّر الجار والمجرور فى معنى المفرد حتى يُعطَف عليه ، وهو ما جاء مثله عند النحاس [4] .

وكما جاز عطف الجار والمجرور على الاسم جاز عطفهما على الفعل أيضاً بتأويل المعنى ، قال ابن جنى إن العطف نظير التثنية والتثنية تقتضى تساوى الاسمين وتشابههما ، وجعل ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ ﴾.[5] معطوفة على ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهَا ﴾ [5] لأن المعنى : لكم فى بطونها سقياً ، ولكم فيها منافع [6] وقد عُطِفَ الماضى على المستقبل فجعل النحاس ذلك من عطف الجمل [7] ، وكذلك عُطِفَ المفرد على الجملة فجعله الزجاج من عطف الجملة على الجملة بتقدير ركن محذوف للجملة فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ (التوبة ١٠٦) قال الزجاج : « وآخرون عطف على قوله : وممن حولكم من

(١) وهى قراءة العوام ، كما يقول الفراء .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٣/٢٦٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٥/٢٣١ ، ٢٣٢

(٣) معانى القرآن للفراء : ١/٢٥٠ ، وانظر : ١/٣٢٥

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢٨٨

(٥) أجزاء من الآية ٢١ من سورة (المؤمنون) .

(٦) المحتسب : ٢/٩٠

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٥٤

الإعراب منافقون ومن أهل المدينة ، المعنى : من أهل المدينة منافقون ومنهم آخرون مرجون »[1] .

أما فى عطف الجمل فلا مانع - عند الفراء - من عطف جملة اسمية على فعلية فى مثل قول الله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (الأعراف ١٩٣) فلم يقل : أم صمتم وإن كان أكثر كلام العرب على ذلك[2] .

وقد وضع سيبويه والمبرد قوانين للعطف على الضمير ، فإذا كان هذا الضمير مرفوعاً مستتراً وجب الفصل بينه وبين المعطوف عليه بضمير الرفع المتصل الظاهر من مثل : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ (المائدة ٢٤) ، و﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة ٣٥) ، أو بغيره من مثل : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (الأنعام ١٤٨)[3] ، وقال الفراء إن أكثر كلام العرب على ذلك ، إلا أنه أجاز العطف بغير فصل وإن كان ذلك مكروهاً ، وعلل إيثار الفصل بأن المرفوع خفى فى الفعل ولذلك أُوثِرَ إظهارُه[4] .

وقد تابع الزجاج سيبويه فى ذلك حيث قال : « زعم سيبويه أن العطف بالظاهر على المضمر المرفوع قبيح ، يُسْتَقْبَحُ : قمتُ وزيدٌ ، وقام وزيدٌ ، فإن جاءت (لا) حسن الكلام ، فقلت : قمتُ ولا زيدٌ ، كما أنه إذا أكدَّ فقال قمتَ أنت وزيدٌ حَسُنَ ، وهو جائز فى الشعر »[5] .

وكذلك قال النحاس إن : « العطف على الضمير المرفوع بعيد فى العربية إلا أن يؤكد ويَطُول الكلام ، لو قلت : قمت وعمرو كان قبيحاً حتى تقول : قمتُ أنا

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٥١٩/٢ ق

(٢) معانى القرآن للفراء : ٤٠١/١

(٣) انظر : الكتاب : ٢٤٧/١ ، المقتضب : ٢١٠/٣

(٤) معانى القرآن للفراء : ٣٠٤/١ ، ٩٥/٣

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣٢/٢ ، وانظر : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، ٣٥٩

وعمرو ، أو قمتُ فى الدار وعمرو »[1] ، وهو قبيح عند ابن جنى يتساوى فى ذلك استتار لضمير أو اتصاله[2] .

وقد جعل الفراء العطف على الضمير المجرور بالجر قبيحاً ، وأجازه فى الشعر ، ومن ذلك قراءة الأعمش - وغيره - ﴿ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ (النساء ١)[3] ، وقد أجاز أبو عبيدة الجر[4] ، وجعل الأخفش النصب أحسن[5] .

ووقف الزجاج عند الآية فخطأ قراءة الجر لأن معناها فيه القسم بغير الله ، وقد قال النبى ﷺ لا تحلفوا بآبائكم . لإجماع النحويين على أنه يقبح العطف باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الجر إلاّ بإظهار الجار[6] ، واكتفى النحاس بجمع آراء البصريين والكوفيين فى ذلك[7] .

وقد أجاز الفراء عطف الاسم على مرادفه حيث قال : « إنَّ العرب لتَجْمعُ بين الحرفين وإنهما لواحد إذا اختلف لفظاهما »[8] ، إلاّ أنه وقف عند قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة ٥٣) وعرض قولين أولهما : يُفرِّق بين معنى (الكتاب) ومعنى (الفرقان) فيقول : إن الكتاب هو التوراة ، والفرقان ما أُنزِل على محمد ﷺ[9] ، والآخر أن الكتاب هو التوراة والفرقان انفراق البحر لبني إسرائيل ، أو الفرقان الحلال والحرام الذى فى التوراة .

وأجاز الزجاج أن يكون الفرقان الكتاب بعينه إلاّ أنه أُعيدَ ذكره ، وعنى به

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٧٢/٤ (٢) الخصائص : ٢٠٠/٣

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٥٢/١ (٤) مجاز القرآن : ١١٣/١

(٥) معانى القرآن للأخفش ص ٢٢٤ (٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٢ ق

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣١/١ ، وانظر أيضاً : ٢٥٥/٣

(٨) معانى القرآن للفراء : ٣٧/١

(٩) وهو رأى قطرب ، وانظر معانى القرآن وإعرابه : ١٠٤/١ ، ١٠٥

أنه يفرق بين الحق والباطل واستدل على ذلك بأن الفرقان قد ذُكرَ لموسى - كما ذكر لمحمد ﷺ [1] - فى قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء ٤٨) [2] .

وقد خطأ النحاس القولين قول قطرب والفراء ، وقول الزجاج حيث قال إن هذا خطأ فى الإعراب والمعنى ، أما الإعراب فإن المعطوف على الشىء مثله وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشىء خلافه ، وأما المعنى فقد قال فيه جل وعز ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ﴾ (الأنبياء ٤٨) . قال أبو إسحاق : يكون الفرقان هذا الكتاب أعيد ذكره وهذا أيضاً بعيد إنّما يجىء فى الشعر » [3] .

وقد وقف النحاس عند أمثلة أخرى لعطف الاسم على مرادفه أو ما فى معناه من مثل : ﴿ لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِى الْمَدِينَةِ ﴾ (الأحزاب ٦٠) قال : « أهل التفسير على أنّ الأوصاف الثلاثة لشىء واحد كما روى سفيانُ بن سعيد عن منصور عن أبى رزين قال : المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة شىء واحد يعنى أنهم قد جمعوا هذه الأشياء [4] وقد يكون المعطوف بعض المعطوف عليه فى مثل : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (الرحمن ٦٨) . ويُفهَم بعض المفسرين من الآية أن الرمان والنخل ليسا بفاكهة إلا أن الفراء يقول : إنّ العرب تجعل ذلك فاكهة ويجعلها مثل : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (البقرة ٢٣٨) فقد أمرهم - سبحانه - بالمحافظة على كل الصلوات ، ثم أعاد العصر تشديداً لها ، كذلك أعيد النخيل والرمان لأهل الجنة [5] ، وقد كرّر ابن خالويه ما جاء

---

(١) فى قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ (الفرقان ١)

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١/١٠٤ ، ١٠٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢٢٥

(٤) نفسه : ٣/٣٢٥ ، وانظر : ٢/١٩٠

(٥) معانى القرآن للفراء : ٣/١١٩

عند الفراء فى قول الله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ (القدر ٤) ، حيث قال : « (الملائكةُ) رفع بفعلهم ، و(الروح) نسق على الملائكة ، فإن قيل لك الروح من الملائكة فَلِمَ نُسِقَ عليهم ؟ فالجواب فى ذلك أن العرب قد تنسق الشىء على الشىء نفسه وتَخُصُّهُ بالذكر تفضيلاً كما قال الله تعالى : ﴿ فيها فاكهة ونخل ورمان ﴾ والنخل والرمان من الفاكهة وقال : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (البقرة ٩٨) ثم قال : ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (البقرة ٩٨) »[١] .

وقد أجاز الفراء فى العطف ألا يراعى التسلسل الزمنى للمعطوفات ، فيقال « لمَا وُلِدْتُ وأدركتَ مدركَ الرجال عققتَ وفعلتَ ، والإدراك قبل الولادة »[٢] وفى قوله تعالى : ﴿ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ، وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ (البروج ١٠) اختار أن يكون (الحريق) فى الدنيا للكفار ، مرجِّحاً فى التفسير أن تكون نار الأخدود قد ارتفعت إلى الكفار الذين حفروها فأحرقتهم ونجا منها المؤمنون الذين حُفِرَتْ لهم[٣] ، وإذا كان معنى الواو يجيز ذلك ، فإن معنى (ثُمَّ) لا يجيز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها فى التسلسل الزمنى ، ولهذا يقف الزجاج عند قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام ١٥٤) فيقول : « فأما دخول (ثُمَّ) فى قوله : ﴿ ثم آتينا ﴾ وقد علمنا أن القرآن أُنزِلَ من بعد موسى ، وبعد التوراة . فقال : ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب ﴾ فإنما دخلت (ثم) فى العطف على التلاوة ، والمعنى : قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ، أتل عليكم ألاَّ تقتلوا أولادكم ، ولا تقتلوا النفس التى حرم الله ، ثم أتلوا ما آتاه الله موسى »[٤] .

والعطف على يكون بتقدير إعادة العامل ، وهو أمر يرتبط بالمعنى ، فد يكون العامل فعلاً يرتبط معنوياً بالمعطوفات بعده ، أوضح الأمثلة على ذلك

---

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ١٤٣ (٢) معانى القرآن للفراء : ٥٢/٣

(٣) نفسه : ٢٥٣/٣ (٤) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٦/٢

المعطوفات الكثيرة فى قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ... ﴾ (المائدة ٣) فمن هذه المعطوفات : ﴿ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ قال الزجاج : « المعنى : وحُرِّم عليكم ما أهل لغير الله به » [١] ، ومنها : ﴿ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾ قال : « موضع (أنْ) رفع ، والمعنى : وحرم عليكم الاستقسام بالأزلام » [٢] .

وقد يكون العامل حرف الجر كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً ... وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ (الأنعام ٩٣) قال الفراء : « (ومن قال سأنزل) و(مَنْ) فى موضع خفض . يريد ومن أظلم من هذا ومن هذا الذى قال : سأنزل مثل ما أنزل الله » [٣] .

ومثل ذلك – عند الزجاج – ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (التوبة ٢٥) « أى وفى حنين ، أى : ونصركم فى يوم حنين [٤] ، ومثل ذلك عند النحاس : ﴿ وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ (الأعراف ٥١) حيث قدرها وكما كانوا بآياتنا يجحدون [٥] .

وهناك قوانين أخرى للعطف من مثل أنه لا يجوز العطف على الاسم قبل أن يتم ، قال النحاس فى قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِى الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ﴾ (التوبة ٧٩) : « (والذين لا يجدون إلا جهدهم) فى موضع خفض عطف على المؤمنين ، ولا يجوز أن يكون عطفاً على المطوعين لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم » [٦] .

---

(١) نفسه : ١٥٨/٢

(٢) نفسه : ١٦٠/٢ ، وانظر أيضاً : ١٦٥/٢ ، ٣٠٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٠٢/٤

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٤٤/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٢/٢

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٨٦/٢ (٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٢

(٦) نفسه : ٢٢٩/٢ ، لأن المطوعين اسم فاعل لا يتم معناه إلا بمعموله أو متعلقه (فى الصدقات)

ومن القواعد اللفظية العطف على أقرب اللفظين ، ومن أمثلة العطف فى قول الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ (الأنعام ١٤٦) .

قال النحاس : (أو ما اختلط بعظم) (ما) فى موضع نصب عطف على ما حملت ، وفى هذا أقوال هذا أصحها وهو قول الكسائى والفراء وأحمد بن يحيى والنظر يوجب أن يعطف الشىء على ما يليه إلاّ أنْ لا يصح معناه أو يدل دليل على غيره » [١] .

وقد وضع ابن خالويه قواعد للعطف منها هذه القاعدة اللفظية حيث قال : « وكل ما فى كتاب الله مما قد رُدَّ آخره على أوله يجرى على وجوه أولها : أنه يُرَدُّ على أقرب الفـين كقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا ﴾ (التوبة ٣٤) . والثانى : أن يُرَدَّ إلى الأهم عندهم ، كقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (الجمعة ١١) . والثالث : أن يُردَّ إلى الأجل عندهم ، كقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (التوبة ٦٢) . والرابع أن يجتزأ بالإخبار عن أحدهما ويُضْمرَ للآخر مثل ما أظهر كقوله : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (التوبة ٣٤) » [٢] .

ويشترك المعطوف مع المعطوف عليه فى العلامة الإعرابية ، لأنه شريكه فى العامل [٣] ، بل إنَّ معنى العطف الاشتراك فى تأثير العامل [٤] ، وتأثير العامل يكون لفظياً متمثّلاً فى العلامة الإعرابية ، كما يكون معنوياً متمثّلاً فى وصول معنى العامل إلى المعمول وفى اعتبار الموضع الإعرابى .

وكل هذا يتضح فى قول النحاس عند قول الله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ

---

(١) نفسه : ٢/١٠٤ .
(٢) الحجة ص ٩٠ .
(٣) المقتضب : ٤/٢١١
(٤) شرح ابن يعيش : ٣/٧٤

وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة ١٩٦) : « (العمرة) عطف على الحج وقراءة الشعبى (والعمرةُ للّه) [١] شاذة بعيدة لأن العمرة يجب أن يكون إعرابها كإعراب الحج كذا سبيل المعطوف ، فإنْ قيل : رَفْعَهَا بالابتداء لم تكن فى ذلك فائدة ، لأن العمرة لم تزل للّه عز وجل ، وأيضاً فإنه تخرج العمرة من الإتمام » [٢] ، فالعمرة تشترك مع الحج فى معنى العامل (الإتمام) كما تشترك معه فى العلامة الإعرابية ولا يصح غير ذلك .

وقد تكون العلامة الإعرابية للمعطوف واحدة ويكون الاختلاف فى تقدير مصدرها أو بعبارة أخرى بتقدير المعطوف عليه ، حيث يتغير المعنى باعتبار المعطوف عليه ، ويتضح ذلك فى قول اللّه تعالى : ﴿ فَكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾ (الحج ٤٥) وقد اختار الفراء أن يكون البئر والقصر معطوفين على (عروشها) لأنهما من القرية ، وأجاز أن يكونا معطوفَين على القرية إذا نويتَ أنهما ليسا من القرية عندئذ ، والتقدير : كم من قرية أهْلَكْتُ ، وكم من بئر ومن قصر [٣] ، ونقل النحاس اختيار الزجاج للوجه الثانى [٤] ، ولم أجد ذلك فى كتابه [٥] .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ ﴾ (المائدة ٤٦) قال النحاس : « و(مصدقاً) فيه وجهان : يجوز أن يكون لعيسى (عليه السلام) ونعطفه على مصدق الأول ، ويجوز أن يكون للإنجيل ويكون التقدير : وآتيناه الإنجيل مستقراً فيه هدى ونور ومصدقاً [٦] ،

---

(١) نسبت هذه القراءة إلى الشعبى وغيره ، وانظر : معجم القراءات : ١٥١/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ ، وانظر أيضاً : معانى القرآن وإعرابه : ٣٠/٢ حيث عطف (فسقاً) على لحم الخنزير فى الآية ١٤٥ - الأنعام .

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٢٨/٢ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٠٢/٣

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٢/٣ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٢

وقد جاء ذلك أيضاً فى غياب العلامة الإعرابية وتقدير المحل الإعرابى فى مثل ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ (غافر ٨) قال الفراء : « مَنْ : نصب من مكانين : إنْ شئت جعلت (وَمَنْ) مردودة على الهاء والميم فى (وأدخلهم) ، وإن شئت على الهاء والميم فى (وعدتهم) » [1] .

وتختلف العلامة الإعرابية تبعاً لاختلاف المعطوف عليه ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ (الرعد ٤) أجاز الفراء رفع (زرع) وما بعدها عطفاً على (جنات) ، وجرها عطفاً على (أعناب) [2] . ومثل ذلك (الأنصار) فى قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ (التوبة ١٠٠) قال الفراء : « إنْ شئت رفعت (الأنصار) تُتبعهم قوله (والسابقون) وقد قرأ بها الحسن البصرى » [3] أي : والسابقون والأنصارُ [4] .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) ، فقد قُرِئَتْ (جنات) بالنصب عطفاً على (حباً) أى يخرج منه حباً متراكباً وجنات ، كما قُرِئَت بالرفع كذلك عطفاً على قنوان [5] . وقد قال أبو حاتم إن الرفع محال لأن الجنات لا تكون من النخل ، بينما خرَّجها النحاس رفعاً على الابتداء والخبر محذوف ، أى : ولهم جنات [6] وقد اختلفوا فى تخريج بعض الآيات بين العطف والاستئناف وارتبط ذلك بالمعنى ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران ٧)

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٥/٣ (٢) نفسه : ٥٨/٢ (٣) نفسه : ٤٥/١ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٧/٢ ، وقد جاءت عنده أمثلة أخرى : ٣٤٨/٢ ، ٤٦٨

(٥) حجة ابن خالويه ص ١٢١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٨٦/٢ ، وانظر أمثلة أخرى عنده : ٢٥٤/١ ، ٦٢/٥ ، ٣٩٤/٣ ، ٣٩٥

قالراسخون مرفوعة بالابتداء عند الفراء على الاستئناف والدليل على ذلك قراءة أبىّ (ويقول الراسخون) ، وقراءة عبد الله بن مسعود : ﴿ إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ [1] بينما يجعلها النحاس معطوفة على (اللّه) و (يقولون) حالاً وأن الكلام تام عند (الراسخون) و(يقولون) [2] ، والمعنى على العطف أن الراسخون يعلمون تأويله ، وعلى الاستئناف أنهم يقولون آمنا به دون أن يعلموا تأويله . وقد جاء عنده مثل هذا التخريج فى مواضع أخرى محتجاً بالمعنى [3] ، ومثل ذلك عنده : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ (الجاثية ٣٢) فنصب الساعة بمعنى : وأن الساعة لا ريب فيها ، والرفع بالابتداء أو بالعطف على الموضع أى : وقيل : الساعة لا ريب فيها [4] ، وارتبط اختلاف العلامة الإعرابية تبعاً للمعطوف عليه بالآراء الفقهية ، وأوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة ٦) ، وقد قرئت (أرجلكم) بالنصب والجر والرفع [5] وعلى النصب يكون الأمر بالعكس عطفاً على (الوجوه) و(الأيدى) ، وعلى الجر يكون الأمر بالمسح عطفاً على الرءوس [6] ، وقد أشار الفراء إلى نصب (أرجلكم) ثم قال إن الكتاب نزل بالمسح والسنة الغسل [7] ، وجعل أبو عبيدة الجر على الجوار ﴿ وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ﴾ وأجازه الأخفش وجعل المعنى على النصب لأن السنة جاءت بالغسل [8] ، بينما قال الزجاج إنّ

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١٩١/١

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٧/١ ، وانظر أيضاً : تأويل ابن قتيبة ص ١٠٠

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٩١/٣

(٤) نفسه : ١٥٤/٤ ، وانظر : معانى القرآن للفراء : ٣١٠/١

(٥) انظر : القرطبى : ٢١٩٠/٣   (٦) نفسه .

(٧) معانى القرآن للفراء : ٣٠٢/١ ، ٣٠٣

(٨) مجاز القرآن : ١٥٥/١ ، الأخفش ص ٢٥٤ ، ٢٥٥

الجر على الجوار لا يكون فى كتاب الله وقال إنّ الغسل هو الواجب والدليل على ذلك السنة والتحديد إلى الكعبين كما جاء فى تحديد اليد إلى المرافق وهى مغسولة ولم يَجِىءْ فى شىء فى المسح تحديد [1] ، كما خطأ النحاس من قال بالجوار فى كتاب الله ، وقال : « إن المسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب والقراءتان بمنزلة آيتين » [2] .

وقد جاء عندهم ما عرف بالعطف على المعنى أو الموضع ، فمن ذلك : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام ٣٨) ، قال الفراء : « (الطائر) مخفوض . ورفعه جائز كما تقول ما عندى من رجل ولا امرأةٍ ، وامرأةٌ . من رفع قال : ما عندى من رجل ولا عندى امرأةٌ . وكذلك قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ (يونس ٦١) ثم قال ولا أصغرَ من ذلك ، ولا أصغرُ ، ولا أكبرَ ، ولا أكبرُ إذا نَصَبْتَ (أصغر) فهو فى نية خفض ومن رفع رُدَّ على المعنى » [3] والمعنى عند الزجاج : ما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلاّ فى كتاب مبين [4] .

وقد جاءت أمثلة كثيرة للعطف على الموضع عند النحاس من مثل : ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (البقرة ١٠٧) قال : « يجوز رفع (نصير) عطفاً على المَوضع لأن المعنى : وما لكم من دون اللّه ولىٌ ولا نصير » [5] ، ومن مثل تخريج الزجاج والنحاس لقراءة الحسن : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾ (البقرة ١٦١ ق) حيث قال النحاس : « هذا معطوف على الموضع كما تقول : عجبت من قيام زيد وعمرو لأن موضع (زيد) موضع رفع ، والمعنى من أن قام زيد ، والمعنى أولئك عليهم أن يلعنهم اللّه والملائكة والناس أجمعون » [6] .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ١٥٤/٢ ج (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٩/٢

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٣٢/١ (٤) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦/٣

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٥/١ (٦) نفسه : ٢٧٥/١ ، وانظر : الزجاج : ٢٣٦/١

وفى هذه الأمثلة يتضح اعتبارهم للمعنى فى العطف على الموضع ، بل إن المعنى قد يجعلهم يقدرون محذوفاً يُعطف عليه اللفظ حتى يتّسق التركيب اللفظى والمعنى (المقصود) ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ .... وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ (البقرة ١٠٢) حيث أجاز أن يكون (فيتعلمون) معطوفاً على محذوف إذ قال : « وقيل (فيتعلمون) عطف على ما يوجبه معنى الكلام . المعنى : إنما نحن فتنة فلا تكفر : فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر فيأبون فيتعلمون » (١) ، ومثل ذلك : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ (البقرة ١٨٥) قال : « ومعنى اللام والعطف ههنا معنى لطيف . هذا الكلام معطوف محمول على المعنى ، المعنى : فعل الله ذلك لِيُسَهِّلَ عليكم ولتكملوا العدة » (٢) ، وكذلك أشار النحاس إلى مثل ذلك فى العطف على المعنى (٣) .

* * *

(١) معانى القرآن وإعرابه : ١/١٦٢ ق ، ١/١٨٥ ج

(٢) نفسه : ١/٢٤١ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٨٤

الفصل الثانى
تعدد أوجه الإعراب



أولاً : تعدد أوجه إعراب الأسماء

١ - تعدد الأوجه والعلامة واحدة :

أ - تعدد أوجه الرفع :

تعدَّدت أوجه الرفع للفظة الواحدة ، سواء أكان ذلك فى ظهور علامة الرفع أو فى غيابها ، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك إعرابهم لقول الله تعالى : ﴿ ألم ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة ١ - ٢) حيث ارتبط تعدُّد أوجه الرفع فى الآية بغيبة العلامة الإعرابية (ذلك - هدى) وبتقدير محذوف ، وبالوقف والابتداء . وقد أجاز الفراء رفع (هدىً) من ثلاثة وجوه هى :

١ - الرفع على الخبر وتكون (ذلك) مبتدأ و(الكتاب) نعتاً له ، وجملة (لا ريب فيه) تكون حينئذ اعتراضية أو حالية .

٢ - أن يكون تابعاً لموضوع (لا ريب فيه) وهى جملة فى موضع خبر المبتدأ (ذلك) .

٣ - الرفع على الاستئناف ويكون (هدى) قد جاءت بعد تمام الجملة من المبتدأ والخبر قبلها .

بينما أجاز الزجاج وجهين آخرين هُما [١] :

٤- الرفع على أن يكون خبراً والتقدير عنده : هذا ذلك الكتاب هدى فيكون قد جمع أنه الكتاب الذى وُعِدُوا به وأنه هدى ، كما تقول : هذا حلوٌ حامضٌ ، تريد أنه قد جمع الطعمين .

٥ - أن يكون مبتدأ والخبر (فيه)، وهذا مبنى على الوقف على (لا ريب) .

كما فسر الوجه الثالث الذى جاء عند الفراء ، وهو أن يكون الكلام قد تم

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١١/١

عند (لا ريب فيه) ، ثم رفع (هدى) على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى : هو هدى [1] . وقد جمع النحاس تلك الأوجه ويضاف إليها النصب على الحال أو القطع وقد جاء عندهم من قبل [2] .

وقد اعترض الفارسى على إعراب الزجاج لـ (هدى) خبراً بعد خبر ، وكثُرَ عنده الجدل فى ذلك [3] مما لا يُفيدنا عرضه فى هذا البحث .

ومن ذلك ماجاز فى إعرابه الرفع على الخبر أو البدل فى مثل قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة ٢٥٢) فـ (آياتُ اللّه) تحتمل أن تكون خبراً أو بدلاً [4] .

ومثل ذلك تقدير موضع المصدر المؤول من (أنْ والفعل) من قول اللّه تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) فـ (أنْ لا نعبد) تحتمل موضع الرفع على البدل من كلمة أو أن تكون فى موضع الرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى ألا نعبدَ إلاّ اللّهَ [5].

وكذلك يجوز فى قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ (البقرة ١٣٤ ، ١٤١) رفع (أمة) على الخبر أو البدل ، وأن يكون موضع (قد خلت) الرفع نعتاً لأمة أو خبراً للمبتدأ [6] .

وكذلك يجوز فى (عليم) فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة ١٥٨) أن تكون نعتاً لشاكر . أو خبراً بعد خبر [7] . وكذلك يجوز فى (مقام) فى قول اللّه تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ ﴾ (البقرة ٩٧) الرفع على أن تكون مبتدأ لخبر محذوف والتقدير : مقام إبراهيم وهو ما جاء عند الأخفش [8]، كما قد تكون بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف أى : هى مقام إبراهيم [9] .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣/١ — (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٨٠.

(٣) انظر : الحجة للفارسى : ١٤٧/١-١٥١ — (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٨/١

(٥) نفسه : ٣٨٣/١ — (٦) نفسه : ٢٦٦/١ — (٧) نفسه : ٢٧٤

(٨) معانى القرآن للأخفش: ٢١١/١ — (٩) إعراب القرآن للنحاس :٢٩٥/١-٢٩٦

وكذلك يجوز فى (عزير) فى قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ (التوبة ٣٠) أن تُرفَعَ على الابتداء أو على الخبر لمبتدأ محذوف أى : صاحبُنا عزيرٌ [١] .

ويجوز فى ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ (البقرة ٢٨٣) رفع (آثم) على أن يكون خبر (إنَّ) أو خبر المبتدأ (من)[٢] .

وفى كل ما تقدم يمكننا أن نقول إنَّ معربى القرآن لم يُشيرُوا إلى اختلاف دلالى لتوجيه الرفع فى الآيات السابقة ، ولم نجد إشارة إلى اختلاف المعنى إلاَّ ما جاء عند الزجاج فى قول الله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف ٢٦) فى توجيه رفع (لباس) حيث أجاز أن تكون مرفوعة على الابتداء وتكون (ذلك) نعتاً و (خير) خبر المبتدأ ، المعنى : ولباس التقوى المشار إليه خير . أو أن تكون (لباس التقوى) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والمعنى : هو لباس التقوى ، أى : وسترُ العورة لباسُ المتقين ، ثم قال : ذلكَ خيرٌ ، أو أن يكون مبتدأ والخبر جملة (ذلك خيرٌ) [٣] .

كذلك يتَّضح اعتبار المعنى فى الوجه الثالث لرفع (عالم) فى قول الله تعالى ﴿ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (الأنعام ٧٣) حيث يجوز رفع (عالم) على أن تكون نعتاً ، أو خبراً بتقدير مبتدأ ، والوجه الثالث على الفاعلية وأن يكون محمولاً على المعنى أى : يُنفُخُ فيه عالم الغيب لأنه إذا كان النفخ فيه بأمر الله كان منسوباً إلى الله عز وجل [٤] . ومما سبق يتبيَّنُ لنا أن اختلاف توجيه الرفع لا يترتب عليه اختلاف فى المعنى عند معربى القرآن إلا فى أمثلة نادرة .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٢١٠ .
(٢) نفسه : ١/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٦٢ - ٣٦٣
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٧٥

ب - تعدد أوجه النصب :

« فى العربية عدد محدود من علامات الإعراب يتوزّع على الوظائف النحوية المختلفة ، وبطبيعة الحال لابد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية فى علامة واحدة » [1] . فكان ذلك سبباً من أسباب تعدد أوجه الإعراب مع اتحاد العلامة .

ولقد عرف ابن هشام هذا التعدد فى توجيه المنصوبات ورصد بعضه فى باب سماه (باب المنصوبات المتشابهة) [2] ، ولئن كان قد أتى بأمثلة قليلة على هذه الظاهرة - لم يَرِدْ أكثرُها فيما مضى - فقد كَثُرَتْ هذه الظاهرة فى كتب إعراب القرآن وتعددت صورها ، ونحاول فى هذا البحث أن نورد هذه التشابهات أو التداخلات مرتبة بحسب ترتيب المنصوبات فى كتب النحو العربى ، فنبدأ بالمفاعيل ثم المنصوبات الأخرى ، وتحاشياً للتكرار سنورد - مَثَلاً - تحت المفعول المطلق كل ما تشابه معه ونحاول أن لا نكرِّره ، وهكذا .

أولاً : المفعول المطلق وما يشتبه به :

١ - المطلق والمفعول به :

ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الفراء من عدوله عن إعرابِ المفعول المطلق إلى المفعول به ، بتغيير معنى الفعل فى الجملة فى مثل ﴿ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ (سورة ص ٣٢) قال « يقول آثرْتُ حُبَّ الخيل » [3] فقال النحاس إن « الفراء يقدره مفعولاً ، أى : آثرت حبَّ الخيل ، وغيره يقدره مصدراً » [4] ، وقد حكَّم مكىٌّ - بعد ذلك - المعنى فى اختيار إعرابها مفعولاً به ، حيث قال : « هو مفعول به وليس بمصدر لأنه لم يخبر أنه أحبَّ حُبًّا مثل حبِّ الخير ، وقد قيل هو مصدر وفيه بُعْدٌ فى المعنى » [5] .

---

(١) دراسات عربية : ٢/٩٩ - ١٠٠

(٢) المغنى : ٢/٥٦١ ومابعدها

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢/٤٠٥

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٤٦٣

(٥) مشكل إعراب القرآن : ٢/٦٢٦

وقال النحاس إن قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (فاطر ١٠) « بمعنى : والذين يعملون السيئات فتكون (السيئات) مفعولة ، ويجوز أن يكون التقدير والذين يُسيئون فيكون (السيئات) مصدراً »[(١)] . ومثل ذلك ما جاء عند ابن جنى من ﴿ عَاهَدُوا عَهْداً ﴾ (البقرة ١٠٠) فقد جعلها بمعنى وأعطوا عهداً فأعرب (عهداً) مفعولاً به[(٢)] . وفى هذه الأمثلة نجد معنى الفعل هو المؤثر فى جواز الوجهين أو اختيار أحدهما .

وقد يُتَنَاسَى الفعلُ المذكور الذى يوجب أن يكون المنصوب مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً فى مثل ﴿ وفَضَّلَ اللهُ .... أَجْراً ﴾ (النساء ٩٥) قال النحاس « نصب بفضل ، وإن شئتَ كان مصدراً »[(٣)] فالنصب بـ (فضّل) على المفعول به ، وبغيره أى بالفعل المقدر من (أجراً) على المفعولية المطلقة . وأوضحُ من هذا ما جاء عند ابن جنى فى قول الله سبحانه ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ ﴾ (الدخان ١٦) حيث قال : « وأما انتصاب (البطشة) فبفعل آخر غير هذا الظاهر إلاَّ أن هذا دل عليه فكأنه قال : يوم نبطش مَنْ نبطشه ، فيُبطَش البطشَة الكبرى .. ولك أن تنصب (البطشة الكبرى) لا على المصدر ، ولكن على أنها مفعول به »[(٤)].

وقد يكون المنصوب مما لا يقع عليه فعل الفاعل فى المعنى فيجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ دَعَوا هُنَالِكَ ثُبُوراً ﴾ (الفرقان ١٣) وقد جعل الزجاج نصب (ثبوراً) على المصدر أى ثَبَرْنَا ثبوراً[(٥)] . وقال النحاس إن النصب عند غير الزجاج على المفعول به أى : دعوا الثبورَ ، كما يقال : يا عجباه أى هذا من أوقاتك فاحضرْ وهذا أبلغ مِنْ تَعَجَّبْتُ »[(٦)] ، فهؤلاء يجيزون وقوع فعل الدعاء على الثبور للتعجب وهو يجعلهم يعربون (الثبورَ) مفعولاً به .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣٦٥/٣
(٢) المحتسب : ١٠٠/١ وانظر : ٢٦٠/٢
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٤٨٤/١
(٤) المحتسب : ٢٦٠/٢
(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٥٩/٤
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٣

وقد يتدخل الشكل (اللفظ) فى تجويز إعراب الكلمة مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به ، حيث تتغير بنية المصدر عن بنية الفعل ، وقد مر الأخفش بقول الله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ (نوح ١٧) فجعل (نباتاً) مكان (إنباتاً) لدلالة المعنى عليه [١] وجعل الزجاج (نباتاً) أبلغ فى المعنى [٢] دون أن يتعرض لإعراب (نباتاً) ، لكننا نجد النحاس يجيز فى نصب (قرضاً) فى قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾ (الحديد ١١) أن تكون مفعولاً مطلقاً (مصدر - اسم مصدر) أو أن تكون مفعولاً به [٣] .

وقد تختلف القراءات فى الفعل فيعرب المنصوب فى قراءة مفعولاً به ، وفى أخرى مفعولاً مطلقاً كما قد يجوز الأمران يقول ابن جنى فى ﴿ عَاهَدُوا عَهْداً ﴾ (البقرة ١٠٠) وهى قراءة الكافة وقد قرأها أبو السمَّال ﴿ عَهِدُوا عهداً ﴾ «قراءة الكافة (عَاهَدُوا عَهْداً) على معنى أعطوا عهداً ، فعهداً على مذهب الجماعة كأنه مفعول به . وعلى قراءة أبي السمال هو منصوب نصب المصدر - وقد يجوز أن تنصب على قراءة الكافة على المصدر ، إلا أنه مصدر محذوف الزيادة ، أى عاهدوا معاهدةً أو عهاداً » [٤] .

ومثل ذلك ما جاء عند ابن هشام بعد ذلك فى ﴿ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِه ﴾ (البقرة ٢٤٩) حيث تؤثر حركة الغين من (غرفة) على إعرابها فإذا فُتِحَتْ فهى مفعول مطلق وإذا ضُمَّتْ فهى مفعول به [٥] .

ومما سبق يمكن أن نجعل أسباب هذا التعدُّد فى اختلافهم في معنى الفعل ، حيث نجد الفعل يرتبط بالمفعول المطلق أو المفعول به ارتباطاًمعنوياً ، هو الموجِّه لإعراب المنصوب ، وكذلك العلاقة بين بنية الفعل وبنية المنصوب ، كما ساهم اختلاف القراءات فى هذا التعدُّد .

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢/ ٥١٠

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٣٠

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٥/٤

(٤) المحتسب : ١/ ١٠٠

(٥) مغنى اللبيب : ٥٩٩

٢ - المفعول المطلق والمفعول له :

أجاز الزجاج نصب بعض الكلمات على أن تكون مفعولاً له ، أو مفعولاً مطلقاً ومن أمثلة ذلك المفعول له فى قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٨) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا .... حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ٢٤٣) وقوله : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَسَبَا ﴾ (المائدة ٣٨) ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً ﴾ (التوبة ١٠٧) قال : « انتصب ضراراً مفعولاً له . المعنى : اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإرصاد . فلما حُذِفَت اللام أفضى الفعل فنصب ، ويجوز أن يكون مصدراً محمولاً على المعنى ، لأن اتّخاذهم المسجد على غير التقوى معناه ضارُّوا به ضِراراً » [1] ، والزجاج فى هذه الآيات يُجيزُ النصب على المفعول له ، كما يجيز النصب على المفعول المطلق لأن فى الجملة السابقة معنى الفعل الناصب للمصدر ، ومثل ذلك نجده عند النحاس [2] .

٣ - المفعول المطلق أو الحال :

اشترط النحاة فى الحال أن تكون مشتقة ، فإذا جاء المصدر منصوباً وفيه معنى الحال أجازوا أن يكون مفعولاً مطلقاً على اللفظ أو حالاً على المعنى مقدّرين ذلك المعنى [3] ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند الزجاج فى قول الله تعالى ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً ﴾ (آل عمران ٨٣) حيث قال : «ونصب طوعاً مصدراً وضع موضع الحال ، كأنه : أسلموا طائعين ومكرهين ،

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٩/٢ ، وانظر فى الآيات السابقة - وغيرها : ٣١٨/١ ، ١٩٠/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٤/١ ، ٣٣٦/٣- ٣٣٧ ، ٢٢١/٤

(٣) انظر : الكتاب : ٣٧٠/١ ، المقتضب : ٢٣٤/٣ وهامشه .

كما تقول جئتك ركضاً ومشياً وجئت راكضاً وماشياً »[1] ، فطوعاً مصدر في اللفظ لكنه حال في المعنى فهو مصدر وضع موضع الحال [2] .

ومثل ذلك (جهرةً) في قول الله تعالى : ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (البقرة ٥٥) قال النحاس : « (جهرة) مصدر في موضع الحال يُقال : رأيت الأمير جهاراً أو جهرةً أي غير مستتر بشئ ، ومنه فلان يجاهر بالمعاصي أي : لا يستتر من الناس » [3] .

وأجاز النحاس في بعض الألفاظ النصب على المصدر أو الحال ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ - مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة ٢٣٦) قال (متاعاً) مصدر ويجوز أن يكون حالاً أي قدره في هذه الحال [4] .

والنحاس إذا جعل الكلمة حالاً فإنه يقدر المصدر بمعنى الحال وهو ما اتضح في (جهرةً) وفي غيرها [5] وإذا أعربها مصدراً فإنه يبحث عن عامل من جنس هذا المصدر ،فإنْ لم يجده بحث عن معناه في الفعل السابق أو قدَّره ، وقد لا يحتمل الفعل هذا المعنى إلا على وجه بعيد ، في مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ (المؤمنون ٤٤) قال النحاس : « موضعها نصب على المصدر لأن معنى (ثم أرسلنا) ثم واترنا ، ويجوز أن يكون موضع الحال ، أي : مواترين » [6] وفي هذا من التكلف ما فيه ، وقد يحتمل الفعل هذا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٧/١ وانظر : ٤٩٤/٢

(٢) انظر : المحتسب : ١٢٣/٢ ، ١٢٤ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٧/١

(٤) نفسه : ٣١٩/١ وانظر : ١٦٢/٣ (٥) انظر : إعراب القرآن : ١١٤/٣ ، ١٢٦/٤

(٦) نفسه : ١١٤/٣ . وانظر دليلاً آخر على ذلك التكلف في إعراب القرآن للنحاس : ١٩٣/٣ عند ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ، ذِكْرَىٰ ﴾ (الشعراء ٢٠٨ ، ٢٠٩) حيث أعرب الزجاج (ذكرى) مصدراً ،فجعل النحاس العامل معنى الفعل في (منذرون) وجعلها بمعنى (مذكّرون) .

المعنى فى مثل : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ (الفرقان ٤١) قال : « ونصب (رسول) على الحال ويجوز أن يكون مصدراً لأن معنى (بعث) أرسل ومعنى رسول : رسالة على هذا » [١] .

وقد تؤثر بنية اللفظ على تجويز الإعرابين أو اختيار أحدهما من مثل ﴿ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام ١٠٨) فإذا كانت (عَدْواً) أعربت مفعولاً مطلقاً - لأنهاَ مصدًر ، وإذا كانت (عَدُوًّا) أعربت حالاً والمعنى : سبوه فى هذه الحال [٢] .

ثانياً : المفعول به :

١ - المفعول به ، والمفعول له :

جعل سيبويه المفعول له منصوباً على طرح اللام [٣] وقد جاء ذلك عند الزجاج أيضاً فى تعليقه على قول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً ﴾ (التوبة ١٠٧) حيث قال : « انتصب (ضراراً) مفعولاً له ، المعنى: اتخذوه للضرار ، والكفر والتفريق والإرصاد . فلمَّا حُذفَت اللام أفضى الفعل فنصب » [٤] فالفعل عندهما - يتعدَّى إلى المفعولَ له بنزع الخافض [٥] . وهذا ما جعل الرضى يُصرِّح بأن المفعول له والمفعول فيه إنما هما مما تعدَّى الفعل إليه بنفسه بعد ما تعدَّى إليه بحرف الجر [٦] .

ولم يجعل الفراء المفعول له منصوباً على طرح حرف الجر مثلهم ، وفرَّق بين معنى المفعول له والمفعول به ، حيث يتميز الأول بأنه سبب لوقوع الفعل [٧] أما الثانى فإنه ما يقع عليه الفعل ، ولهذا يُعلِّق على قول الله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ

---

(١) انظر : إعراب القرآن : ١٦٢/٣ ، وانظر : ١٢٦/٤

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٢٨٥/١

(٣) الكتاب : ٣٦٩/١

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٩/٢

(٥) انظر : شرح ابن يعيش : ٥٣/٢

(٦) شرح الكافية : ١٩٠/١ ، ١٩١

(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٨/٢

أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ (البقرة ١٩) فيقول : « (حَذَرَ) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم تُرِدْ يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وَفَرقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ... وليس نصبه على طرح (مِنْ) وهو مما قد يَسْتَدِلُّ به المبتدئ للتعليم »[1] .

وقد أجاز النحاس إعراب (أَمَنَةً) فى قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً ﴾ (آل عمران ١٥٤) مفعولاً به أو مفعولاً له [2] ، كما أجاز ذلكَ مَنْ بَعْدَهُ من معربى القرآن [3] .

وقد قدر الكوفيون حرف الجر للمصدر المؤول من (أنْ) والفعل ، وقد يكون هذا الحرف اللام لكنهم لا يقولون إنه مفعول له [4] على حين قدر البصريون مضافاً محذوفاً (كراهة) فى هذه المواضع [5] ، لكن الزجاج يُقدِّر اللام فيجعل المنصوب بهذا التقدير مفعولاً له ، فى مثل ﴿ لَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء ٣) حيث قال : « موضع (أنَ) النصب مفعول له ، المعنى : لعلك قاتلٌ نفسَك لِتركِهم الإيمان » [6] .

٢ - المفعول به والمنادى :

جعل الخليل وسيبويه المنادى مفعولاً به منصوباً بتقدير الفعل[7] ، وصرَّح بذلك المبرد حيث قال : « فإذا قلت يا عبدَ الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله

---

(١) معانى القرآن : ١٧/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٤١٣/١

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن : ١٧٧/١ ، البيان : ٢٢٦/١

(٤) انظر : معانى القرآن للفراء : ٧٣/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣ ،معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٧/٢

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٣٣٨/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣

(٦) معانى القرآن وإعرابه : ٨٢/٤ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٤/٣

(٧) الكتاب : ٢٩١/١

فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك » [1] . لكن الفراء يُفرّق بين معنى المنادى ومعنى المفعول به وإن أجاز الوجهين فى إعراب (عباد) من قول الله تعالى ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ (الدخان ١٨) حيث يقول : « يقول ادفعوهم إلىّ ، أرسلوهم معى ، وهو قوله : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (الأعراف ١٠٥) ، ويُقال : أن أدوا إلىّ ياعبادَ الله ، والمسألة الأولى نصب فيها العباد بأدوا » [2] .وكذلك أوضح الزجاج الوجهين فقال : « ومعنى : (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عباد الله) : أن أسلموا إلىّ ، يعنى بنى إسرائيل ، كما قال : ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ﴾ (طه ٤٧) ، أى أطلقهم من عذابك -وجائز أن يكون عباد الله منصوباً على النداء ، فيكون المعنى : أن أدوا إلىّ ما أمركم الله به يا عباد الله » [3] وقد كرّر النحاس كلام الزجاج [4] .

٣ - المفعول به والظرف :

أجاز سيبويه فى الظرف إعرابه مفعولاً على السعة [5] ، وقد أجاز الفراء ذلك أيضاً محكماً المعنى فى الإعراب وهو ما يُفهَم من تعليقه على قول الله تعالى ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا ﴾ (الأعراف ١٣٧) حيث قال : « فتنصب مشارق ومغارب تريد : فى مشارق الأرض وفى مغاربها ، وتوقع (وأورثنا) على قوله ﴿ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ ولو جعلت (وأورثنا) واقعة على المشارق والمغارب لأنهم قد أورثوها وتجعل (التى) من نعت المشارق والمغارب فيكون نصباً ، وإنْ شئت جعلت (التى) نعتاً للأرض فيكون خفضاً » [6] .

فنصب (المشارق والمغارب) يحتمل أن يكون على تقدير (فى) أى على

---

(١) المقتضب : ٢٠٢/٤ (٢) معانى القرآن للفراء : ٤٠/٣
(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٤٢٥/٤ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٨/٤
(٥) الكتاب : ٤١/١ ، ٤٢ ، وانظر : شرح السيرافى : ٢٩٦/١ و ٢٩٨ (المخطوطة).
(٦) معانى القرآن للأخفش : ٣٩٧/١

الظرفية ويكون المفعول (التى باركنا فيها) ، كما يحتمل أن تكون (المشارق والمغارب) مفعولا به يقع عليه الفعل (أورثنا) وتكون (التى باركنا فيها) نعتاً للمشارق والمغارب .

وقد أجاز الأخفش إعراب (يوماً) مفعولاً على السعة فى قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ (البقرة ٤٨) [١] كما أجاز النحاس ذلك فى قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّه ﴾ (البقرة ٢٨١) حيث أعرب (يوماً) مفعولاً به [٢] ، ويتضح ذلك عند الفارسى حيث يقول : إنَّ انتصاب يوم انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف ، ثم يربط بين الإعراب والمعنى حيث يقول : « وليس المعنى : اتقوا فى هذا اليوم ، ولكن المعنى : تأهبوا للقائه بما تقدمون من العمل الصالح ، ومثل ذلك ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْماً ﴾ (المزمل ١٧) أى : كيف تتقون هذا اليومَ الذى هذا وصفه مع الكفر بالله ، أى : لا يكون الكافر مستعداً للقائه لكفره » [٣] .

ثالثا : الحال :

١ - الحال والقطع :

عبَّر الفراء عن الحال بمصطلح (القطع) وهو ما يعنى عنده نصب النكرة التى جئ بها نعتاً (وصفاً) للمعرفة ، ومن أمثلة ذلك نصب (قائماً) فى قول الله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ ﴾ (آل عمران ١٨) . حيث قال :« منصوب على القطع . لأنه نكرةَ نُعِتَ به معرفة » [٤] .

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٨٩/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٣/١

(٣) الحجة للفارسى : ٣١/٢.

(٤) معانى القرآن للفراء : ٢٠٠/١ وانظر : ١٢/١ . وقد اعترض الزجاج على مصطلح (القطع) عند الفراء ، فقال فى قول الله تعالى ﴿ وَجِيهاً فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران ٤٥) إنَّ « وجيهاً منصوب على الحال .. وقال بعض النحويين (وجيهاً) منصوب على القطع من عيسى ، وقطع ههنا كلمة محال ، لأنه بُشِّر به فى هذه الحال ، أى فى حال فضله فكيف يكون قطعها منه » (معانى القرآن وإعرابه : ٤١٦/١) .

ومثل ذلك ما جاء عند الأخفش فيما عرف عنده بالنصب على خبر المعرفة فى مثل : ﴿ وَهوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (البقرة ٩١) قال : « فنصب (مصدقاً) لأنه خبر معرفة » [١] ، والنصب على خبر المعرفة يختلف عن النصب على الحال عند الأخفش - وهو ما يتضح فى ذكر مصطلح الحال عنده [٢] .

وقد أجاز معربو القرآن فى إعراب بعض الكلمات النصب على الحال أو على وجه آخر ومن ذلك ما يلى :

١ - الحال أو خبر كان :

من أمثلة ذلك ما أجازه النحاس فى إعراب (خالصة) فى قول الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ ﴾ (البقرة ٩٤) حيث أجاز أن تكون خبر (كانت) أو حالاً [٣] ، وقد أجاز ابن خالويه ذلك فى إعراب ﴿ كُفُواً ﴾ من قول الله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص ٤) [٤] .

٢ - الحال أو بتقدير فعل للمدح أو الذم :

أجاز الأخفش فى نصب (لساناً عربياً) من قول الله تعالى ﴿ هَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيًّا ﴾ (الأحقاف ١٢) ثلاثة أوجه هى : الحال ، وتقدير (أعنى) ، والمفعول به لاسم الفاعل (مصدق) وهو ما يتضح فى قوله « فنصب اللسان والعربى لأنه ليس من صفة الكتاب ، فانتصب على الحال ، أو على فعل مضمر ، كأنه قال : أعنى لساناً عربياً . وقال بعضهم : إن انتصابه على (مصدق) جعل الكتاب مصدق اللسان » [٥] .

ومثل ذلك ما جاء عند النحاس وقد صرَّح فيه بجواز النصب على الحال

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ١٣٩/١ ، وانظر : ٣٥١/٢ ، ٣٥٤ ، ٤٣٩ ، ٤٥٦ ، ٤٧٨

(٢) نفسه : ٢٤٢/١ ، ٤٣٨/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٨/١

(٤) إعراب ثلاثين سورة : ٢٣١

(٥) معانى القرآن للأخفش : ٤٧٨/٢

أو المدح أو الذم بتقدير (أعنى) ونقل عن النحاة اختلافهم فى إعرابه هذا الاختلاف [1] .

٣ - الحال والبدل :

وقد أجاز الفراء ذلك فى إعراب (ذرية) من قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً ...... ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران ٣٣ ، ٣٤) حيث قال : « فنصب الذرية على جهتين ، إحداهما : أن تجعل الذرية قطعاً من الأسماء قبلها لأنهن معرفة ، وإن شئت نصبتَ على التكرير : اصطفى ذرية بعضها من بعض » [2] وصرح الأخفش بجواز نصب (ذرية) على الحال أو البدل[3] وأوضح الزجاج الفرق المعنوى بين الإعرابين حيث قال : « المعنى : اصطفى ذريةً بعضها من بعض - فيكون نصب (ذرية) على البدل ، وجائز أن ينصب على الحال ، المعنى : واصطفاهم فى حال كون بعضهم من بعضهم » [4] وقد عرض النحاس اختلافهم حول إعراب هذه الكلمة [5] وجاءت . أمثلة أخرى لذلك عند الزجاج [6] الذى ربط الإعراب بالمعنى - فى مثل ما سبق - والنحاس [7] .

وقد رصد ابن جنى هذه الظاهرة وجعلها علّة من علل الجواز الإعرابى حيث قال : « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذ مخيَّراً فى جعلك تلك النكرة - إنْ شئت - حالاً - وإن شئتَ - بدلاً » [8] .

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١١١/٢ ، ٤٧/٤ ، ٣٠٦/٥ ، ٣٠٧

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٠٧/١ ، وانظر أيضاً : ٢١٥/٣

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢٠٠/١

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٠٢/١

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥٦٩/١

(٦) معانى القرآن وإعرابه : ١٩٣/١ ، ٣٤٢/٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٦/١

(٨) الخصائص : ١٦٥/١ وإن كانت الأمثلة التى جاء بها كان البدل فيها مرفوعاً ، لكن هذا لا يمنع من قولنا إنه قد عرف الظاهرة أو علتها .

لقد احتملت بعض أوجه النصب فيما سبق اختلافات دلاليّة ترتبت على اختلاف التوجيه الإعرابى ، وكان فى كثير منها تكلُّف من قبَل النحاة ، لكن هذا التكلف يتضح أشدَّ الوضوح فى مثل قولهم بأوجه نصب (أشحة) فى قول الله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلاً ، أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾ (الأحزاب ١٨،١٩) فهى عند الفراء منصوبة على القطع من أربعة أوجه كما أنها تحتمل النصب على الذم [١] ، واعترض النحاس على وجهين من أوجه النصب على القطع عنده بمانع نحوى ، هو التفريق بين الصلة والموصول [٢] .

وقد كثُرَتْ أوجه النصب وتعددت فيما جمعه النحاس من أقوالهم فى نصب الكلمة الواحدة وأجازه هو فيما يبدو منه التَّعالُم بجمع هذه الوجوه الكثيرة ، حتى إنه قد يقول إن النصب من أربعة أوجه ولا يذكر إلاَّ ثلاثة وهو ما نجده مثلاً فى نصب (عيناً) من قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً ، عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان ٥ ، ٦) حيث قال إنها منصوبة بمعنى أعنى وكذا الثانية [٣] فهذا وجه ، ووجه ثان أن يكون بمعنى الحال من المضمر فى مزاجها ، ووجه رابع تكون مفعولاً بها ، والتقدير : يشربون عيناً يشرب بها عبادُ الله » [٤] ، وهكذا لا نجد الوجه الثالث .

ثم نجده يقول فى بعض المواضع إنَّ فى النصب خمسة أقوال [٥] أو سبعة [٦] عارضاً أقوالهم فى ذلك وفيها تكلُّف شديد لا يرتبط بالمعنى : وهو ما يجعلنا نقول إنَّ تعدد أوجه الإعراب قد يُؤدى إلى تعدُّد دلالى للتركيب وقد لا يترتب عليه أى تعدد دلالى ، والنتيجة أن تعدد أوجه الإعراب لا يرتبط ارتباطاً ضرورياً بالتعدد الدلالى .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٣٨/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٨/٣

(٣) يقصد أنه وجه فى الآية ١٨ من نفس السورة

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٥/٧-٩٨

(٥) نفسه : ١٨٢/٥ ، ١٨٣ ، ١٢٣/٤

(٦) نفسه : ٧٢/٥

٢ - تعدد الأوجه بتعدد العلامة :

أ - الرفع والنصب :

١ - العطف - الاستئناف :

يجوز بعد حرف العطف الرفع على الاستئناف أو النصب على العطف فى أمثلة جاءت عند معربى القرآن ،من مثل ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِى سَوْءَاتِكُمْ وَرِيَاشاً ، وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف ٢٦ ق) ، والمعنى واحد عند الأخفش (١) ، وقد خرّج ابن خالويه القراءتين حيث قال : « يقرأ بالنصب والرفع ، والحجة لمن نصب أنه عطفه على ما تقدم بالواو ، فأعربه بمثل إعرابه ، والحجة لمن رفع : أنه ابتدأه بالواو ، والخبر (خير) » (٢) .

ومثل ذلك ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة ٧) و ﴿ غشاوةٌ ﴾ عند أبى عبيدة بالرفع لأن النصب انقطع عندها (٣) . ولم تُحمَل على ختم (٤) .

وقد خرّج ابن خالويه الرفع على أن (غشاوة) مبتدأ مؤخّر ، والنصب بتقدير : وجعل على أبصارهم غشاوة (٥) نقدر فعلاً ناصباً .

ومثل ذلك عند الفراء ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة ١٩٦) فالقراءة بالنصب بعطف (العمرة) على (الحج) وقد أجاز الفراء الرفع (٦) إلا أنه لم يُصرّح بالاستئناف .

وقد يكون النصب مع العطف بتقدير فعل مفهوم مما سبق فى مثل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ، بَلِ

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢٩٧/٢ (٢) حجة ابن خالويه : ١٢٩

(٣) مجاز القرآن : ٣١/١ وانظر : الحجة للفارسى : ٢٣١/١

(٤) الحجة للفارسى : ٢٣١/١ (٥) حجة ابن خالويه : ٤٣

(٦) معانى القرآن للفراء : ١١٧/١

اللَّهُ مَوْلَاكُمْ ﴾ (آل عمران ١٤٩ ، ١٥٠) قال الفراء رفع على الخبر ، ولو نصبته ﴿ بل أطيعوا اللهَ مولاكم ﴾ كان وجهاً حسناً [١] ، فالرفع بتقدير مبتدأ أى : هو مولاكم ، والنصب بتقدير فعل ومثل ذلك ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ (الأنفال ٦٤) فتفسيرها : يكفيك اللهُ ويكفى من اتبعك ، وموضع (مَنْ) النصب عطفاً على المعنى [٢] .

وقد يكون الفعل المقدر مفهوماً مما بعد المنصوب فى مثل ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (البقرة ١٩٦) فالنصب بتقدير أهدوا ما استيسر [٣] .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (الإنسان ٣١) فقد قرأها عبد الله بن الزبير وأبان بن عثمان بالرفع (والظالمون) فخرَّجها ابنُ جنى على الاستئناف ، لكنه فضل قراءة الجماعة بالنصب لأن معناها : يدخلُ من يشاء فى رحمته ويُعَذبُ الظالمين ، وقدَّر الفعل (يعذب) وتفسيره فى ﴿ أعدَّ لهم عذاباً أليماً ﴾ [٤] .

وفى رأيى أن قراءة الرفع أقرب إلى المعنى الذى يقصده ابن جنى والعطف فيها عطف جملة إسمية على جملة فعلية ، أما قراءة النصب فالمراعى فيها هو اللفظ حيث تتناسب جملة (الظالمين أعدّ لهم) الفعلية بتقديرهم – مع الجملة السابقة ﴿ يدخل من يشاء فى رحمته ﴾ ، وهذه المناسبة قد تُوقعَ فى الوهم المعنوى حيث قد يُتوهَّم على قراءة النصب – أن يكون (الظالمين) داخلين ، فى الرحمة .

وإذا كان الاستئناف يقطع الصلة المعنوية بين ما بعد العاطف وما قبله ، فإن ذلك قد لا يكون مقصوداً فى مثل ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ... وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ (التوبة ٧٢) لأن الرضوان مما وعِدُوا به ، فالمعنى على النصب حتى

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٣٧/١
(٢) نفسه : ٤١٧/١
(٣) نفسه : ١١٨/١
(٤) المحتسب : ٣٤٤/٢

ولو عُدِلَ عنه إلى الرفع - يقول الفراء « رُفِعَ بالأكبر وعُدِلَ عن أن ينسق على ما قبله ، وهو مما قد وعدهم الله تبارك وتعالى ، ولكنه أوثر بالرفع لتفضيله ، كما تقول فى الكلام : قد وصلتك بالدراهم والثيابِ ، وحسنُ رأيى خيرٌ لك من ذلك » [١] ، فتغيير العلامة هنا دلالة على تفضيل هذا الشئ على الأشياء الأخرى الموعود بها ، وهو أسلوب متكرر فى القرآن حيث نجد العدول عن العلامة الإعرابية فى العطف إلى غيرها للفْت الانتباه فى مثل﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (البقرة ٢٣٨) ، و ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِى الْبَأْسَاءِ ﴾ (البقرة ١٧٧) ، و﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء ١٦٢) حيث خرج النصب على الاختصاص وتقدير الفعلَ وهو فى رأينا عدول عن العلامة للفْتِ الانتباه بالضغط على كلمة محدَّدة ، أو نستطيع أن نسميه نبر الكلمة .

وقد يكون الاختلاف فى المعطوف عليه حيث تُعطف على مرفوع فترفع أو على منصوب فتنصب ، ومن أمثلة ذلك لفظة (جنات) فى قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ (الأنعام ٩٩) فقد أجاز الفراء فيها النصب والرفع ، والرفع عنده عطفاً على القنوان ، ومثلها ﴿ وَفِى الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ ﴾ (الرعد ٤) . قال : « الوجه فيها الرفع تجعلها تابعة للقطع . ولو نصبتها وجعلتها تابعة للرواسى والأنهار كان صواباً » [٢] .

٢ - البدل أو الاستئناف :

يجوز رفع الكلمة على الاستئناف أو نصبها على البدل فى مثل قول الله تعالى : ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ ﴾ (إبراهيم

(١) معانى القرآن للفراء : ٤٤٦/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٢٨/٢

(٢) معانى القرآن للفراء : ٣٤٧/١ ، وانظر أيضاً : ٣٧٠/١

٢٨، ٢٩) فهى منصوبة عند الفراء على تفسير (دارَ البوار) - أى بدلاً منها - أو على الاستئناف فتكون مبتدأ أو خبراً [١] ومثل ذلك عند الأخفش قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (الزمر ٦٠) ، وكذلك ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (الأنفال ٣٧) فالرفع على الابتداء والنصب على البدل [٢] . ومثل ذلك كلمة (آية) فى قوله تعالى ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ، آيَةً أُخْرَى ﴾ (طه ٢٢) فالرفع على أنها خبر لمبتدأمحذوف والنصب من وجوه منها البدل وقد أدى ذلك إلى اختلاف فى المعنى عندهم ، يقول النحاس : « (آيةً أخرى) قال الأخفش : على البدل من بيضاءَ وهو قول حسن لأن المعنى فى بيضاء مُبيِّنة ، قال أبو إسحاق المعنى : آتيناك آية أخرى ، أو نؤتيك آية لأنه لما قال (تخرج بيضاء من غير سوء) دل على أنه قد آتاه آية أخرى . قال : ويجوز : آيةٌ بالرفع بمعنى : هذه آية » [٣] .

٣ - الحال - والخبر :

يجوز الرفع على الخبر أو الاستئناف والنصب على الحال فى مثل : ﴿ هذا مالدى عتيدٌ ﴾ (ق ٢٣) [٤] ومثل ذلك ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ (الواقعة ٣) فالرفع على الاستئناف أى: الواقعة يومئذ خافضةٌ لقوم إلى النار ورافعةٌ لقوم إلى الجنة ، والنصب بتقدير : إذا وقعتْ وقعتْ خافضةً لقوم رافعةً لآخرين [٥] ، أما فى مثل ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ، صُمٌّ بُكْمٌ ﴾ (١٧ ، ١٨)

---

(١) معانى القرآن : ٧٦/٢ ، ٧٧ ، وانظر أيضاً : ٩/٣ ، ٢٢ ، ٣٠٣

(٢) معانى القرآن للأخفش : ٤٥٦/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧/٣ وانظر : معانى القرآن للأخفش : ٤٠٧/٢ ، معانى القرآن واعرابه للزجاج : ٣٥٥/٣

(٤) معانى القرآن للفراء : ٨٢/٣

(٥) نفسه : ١٢١/٣ ، وانظر : ٨٣/٣ ، ١٦ ، ٣٧٦/١ ، ٤٦١ ، ٣٤٨ ، ٣٧٧ ، ٢١٦/٣ ، مجاز القرآن : ٢٤٧/٢ وانظر : المحتسب : ٣٠٧/٢

فالرفع على الاستئناف لأن الكلام قد تم قبل ، والنصب على الحال أو على الذم [1] .

وإذا تم الكلام فإن ما يجئ بعدتمامه يكون منصوباً وتمامه بالفعل والفاعل أو المبتدأ أو الخبر وفى كثيرمن الآيات يجوز أن تتم الكلمة الجملة فتكون الخبر ويجوز أن يتم الكلام دونها فتكون حالاً ، وهذا يرجع إلى تقدير المعنى المقصود ، ومن أمثلة ذلك ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ (هود ٧٢) وهو ما يسمى عند الكوفيين التقريب ، وقد حدَّد الفراء [2] حالات الرفع والنصب فى مثل ذلك ، وهى تقوم على معرفة ما إذا كان الكلام قد تم دون هذه الكلمة فتكون منصوبة أو لم يتم فتكون هى الخبر وهذه الحالات هى :

١ - أن ترى الاسم الذى بعد (هذا) كما ترى (هذا) فتفعله (خبره) حينئذ مرفوع من مثل (هذا الحمارُ فارهٌ) فيكون (الحمار) نعتاً لـ (هذا) ، و (فاره) الخبر ، واشترط الفراء فى ذلك أن تكون (الإشارة) و (الحمار) حاضرين ، مما يجعلنا نقول إنه يقصد بالرؤية الإبصار والمشاهدة ، ولأن (الحمار) مشاهد فهو لا يحتاج إلى إشارة فنحن نتحدث إلى من يعرفه ، وتأتى (فاره) لتكون خبراً به الفائدة [3] .

٢ - أن يكون المشار إليه اسم جنس فيكون خبراً وينصب ما بعده من مثل هذا الأسد مخوفاً إذ إن كلَّ الأسْدِ مخوفة فلا فائدة للأخبار عن أسد واحد بالخوف .

٣ - أن يكون المشار إليه واحداً لا نظير له فيكون خبراً وينصب ما بعده أيضاً من مثل هذه الشمسُ ضياءً للعباد ، وهذا القمرُ نوراً ، لأن القمر معروف لا يحتاج إلى نعت يُعرِّفه [4] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١٦/١ ، وانظر : مجاز القرآن : ٣٣/١
(٢) معانى القرآن للفراء : ١٢/١ - ١٣
(٣) انظر : كتاب سيبويه : ٨٨/٢ ، ٨٩
(٤) نفسه : ٨٧/٢ ، ٨٨

أما الأخفش فيعرض فى رفع (شيخ) فى الآية ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون مرفوعاً على الاستئناف بتقدير : هو شيخ وكأنه تفسير للكلام السابق ، والثانى : أن يكون أخبر عنهما خبراً واحداً ، أو بتعبير سيبويه أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ وقد جاء هذان الوجهان عند الخليل [1] ، والثالث : أن يكون (بعلى) بدلاً من(هذا) و (شيخ) الخبر [2] وقد أضاف الزجاج وجهاً رابعاً وهو أن يكون (زيدٌ) مُبَيِّناً عن هذا ، كأنك أردت هذا قائمٌ ، ثم بينت مَنْ هُو بقولك : زيدٌ ونسب الأوجه الأربعة إلى الخليل وسيبويه ، أما النصب عنده فعلى أن يكون المعنى : انتبه لزيد فى حال قيامه ، وأشير لك إلى زيد حال قيامه [3] ، كما أضاف النحاس وجهاً خامساً للرفع وهو أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلى) [4] ، ويجوز فى غير ذلك أيضاً فى مثل ﴿ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً ﴾ (الأعراف ٣٢) فقد أجاز الزجاج فى (خالصة) الرفع على أن تكون خبراً ثانياً والنصب على الحال [5] ويجوز فيما بعد (إنَّ) إذا استغنى الكلام النصب والرفع فى مثل : ﴿ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ (الزخرف ٢٢) و ﴿ مقتدون ﴾ (الزخرف ٢٣) قال الفراء : « رُفِعَتا ولو كانتا نصباً لجاز ذلك : لأن الوقوف يحسن دونهما » [6] ومثلها : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِى جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ ﴾ (الذاريات ١٥ ، ١٦) وقوله : ﴿ أَنَّهُمَا فِى النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ (الحشر ٧) قال أبو عبيدة « فإذا استغنيت أن تخبر ثم جاء خبر بعد فإن شئت رفعت وإن شئت نصب » [7] ومثل ذلك عند الأخفش

---

(١) نفسه : ٨٣/٢ (٢) معانى القرآن للأخفش : ٣٥٦/٢

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٣/٣ ، ٦٤ ومثل ذلك عنده (هذه ناقة الله لكم آيةً) (هود ٦٤) قدرها : انتبهوا لها فى هذه الحالة . : ٦٠/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/٢ (٥) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٨/٢

(٦) معانى القرآن للفراء : ٣٠/٣ ، وانظر : ١٤٦/٣

(٧) مجاز القرآن : ٢٣١/٢ ، وانظر : ٢٢٦/٢ ، ٢٥٦

﴿ وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (المؤمنون ٥٢) فنصب (أمة واحدة) على الحال أو على الخبر [١] .

وأجاز مثل ذلك فى موضع الفعل أيضاً فى مثل ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ ﴾ (البقرة ٤٩) قال الأخفش (يسومونكم) فى موضع رفع ، وإن شئت جعلته فى موضع نصب على الحال ، كأنه يقول : وإذ نجيناكم من آل فرعون سائمين لكم ، والرفع على الابتداء » [٢] ومثله عند الزجاج (تحبونهم) فى قوله تعالى ﴿ هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ (آل عمران ١١٩)[٣].

وقد أجاز النحاس فى (يؤمنون) فى قول الله تعالى : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران ١١٣ ، ١١٤) أن تكون فى موضع نصب على الحال ، أو رفع فى موضع نعت لأمة ، أو على الاستئناف [٤] .

٤ - الحال والنعت :

وقد أجاز معربو القرآن فى أمثال ما سبق الرفع على النعت والنصب على الحال ، ومن أمثلة ذلك ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام ٩٢ ، ١٥٥) قال الفراء « جعلت مباركاً من نعت الكتاب فرفعته ، ولو نصبته على الخروج من الهاء فى (أنزلناه) كان صواباً » [٥] وكذلك قال الأخفش إن الرفع على الصفة والنصب على الحال [٦] ، كما جاءت أمثلة أخرى عند النحاس [٧] .

٥ - المصدر بين الرفع والنصب :

يجوز فى المصدر النصب ويجوز رفعه على الاستئناف ومن أمثلة ذلك ﴿ مَتَاعاً

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٤١٧/٢ (٢) نفسه : ٩٢/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٤٧٥/١ (٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٠١/١ ، ٤٠٢

(٥) معانى القرآن للفراء : ٣٦٥/١ . وانظر : ١١/٣ ، ٢٤٧/١

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٢٨٢/١ (٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤١٨،٢٥٢،٢٤٦/١

لَكُمْ ﴾ (النازعات ٣٣) قال الفراء : « خُلِقَ ذلك منفعة لكم ، ومتعة لكم ، ولو كانت متاع لكم كان صواباً مثل ما قالوا : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (الأحقاف ٣٥) وكما قال : ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النحل ١١٧) وهو على الاستئناف يُضمر له ما يرفعه » [١] ، ووجه النصب يختلف من مثال لآخر فهو فى هذا المثال مفعول لأجله على تخريج الفراء [٢] كما نجد عنده المفعولية المطلقة أو الحالية فى أمثلة أخرى [٣] .

فإذا جاء المصدرموصوفاً حَسُنَ فيه الرفع عند أبى عبيدة والنحاس من مثل ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (الحاقة ١٣) ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير [٤] .

والرفع عندهم بتقدير مبتدأ والنصب بتقدير الفعل يوضح ذلك قول الزجاج فى قوله تعالى : ﴿ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة ١٨٠) « نصب على حق ذلك عليكم حقًّا ، ولو كان فى غير القرآن فرفع كان جائزاً ، على معنى : ذلك حقٌ على المتقين » [٥] وقد يجوز مراعاة معنى الفعل فى المصدر فيُنصَب ويجوز أن يراعى معنى الاسم فيرتفع ما بعده فى مثل ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ (النور ٦) فرفع (أربع) على أنها خبر ونصبها لأن معنى (شهادة) أن يشهد ، فالتقدير : فعليهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات أو فالأمر أن يشهد أحدهم أربع شهادات [٦] ، وقد اختُلِفَ فى أوجه الرفع إلى درجة التزيد [٧] كما اختُلِف فى أوجه النصب بحسب تقدير النحاة [٨] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٣٣/٣

(٢) وقد جاء مثل هذا التخريج عند النحاس : ٢٥٤/٣

(٣) معانى القرآن للفراء : ٤٤٤/١ ، ٤٥٣

(٤) مجاز القرآن : ٢٦٧/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢١/٥

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٢٣٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٩/٣ ، وانظر : ٤٠/٢ - ٤١

(٧) نفسه : ٢٥٤/٣ (٨) نفسه : ٢٣٩/٣

٦ - قطع النعت :

إذا تكررت النعوت فإنه يجوز أن تأتى بعلامة إعرابية واحدة ، وهو ما يسمى الإتباع ، ويجوز أن تتغير العلامة من نعت إلى آخر ، وهو ما يسمى القطع ، فإذا قُطعَ النعت إلى الرفع فإنهم يُقدِّرون له مبتدأ محذوفاً ويجعلونه خبراً ، وإذا قُطعَ إلى النصب فإنهم يُقدِّرون له فعلاً خاصًّا واجبَ الحذف [١] ، ويُقطع النعت إذا أراد المتكلم أن يُعبِّر عن معنى أو غرض لا يستطيع الوصول إليه بالإتباع ، هذا الغرض قد يكون المدح أو الذم أو غيرهما ، فيقدر الفعل بحسب هذه المعانى المرادة [٢] .

وقد أجاز معربو القرآن قطع النعت حتى ولو كان نعتاً واحداً ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ (المسد ٤) فقد قرئت (حمالة) بالرفع والنصب والرفع على الصفة ، أما النصب فعلى الذم ، أو الحال [٣] وقدَّرها ابن خالويه (أشتم حمالةَ الحطب ، أو أذم حمالةَ الحطب)[٤].

وقد جاء القطع أيضاً فى العطف ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ ...وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ... وَالصَّابِرِينَ ﴾ (البقرة ١٧٧) حيث نصبت « الصابرين » على المدح ، ومثلها ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ (النساء ١٦٢) وقد قال الفراء بالمدح فى الآيتين ،كما عرف الأهمية المعنوية لتغيير العلامة إذ يقول : « والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً ، وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدَّد غير متبع لأول الكلام » [٥] فهو يحدد نصًّا دلالة العلامة الجديدة وهى تجديد المدح والخروج بالمنصوب عن تبعية أول الكلام .

---

(١) انظر : الجمل للزجاجى : ١٥

(٢) انظر : الكتاب : ٦٢/٢ - ٧٧ ، المقتضب : ١١٣/٤ ، ١١٤

(٣) مجاز القرآن : ٣١٥/٢ ، معانى القرآن للأخفش : ٥٤٨/٢

(٤) إعراب ثلاثين سورة ص ٢٢٥ (٥) معانى القرآن للفراء : ١٠٥/١

ويعرض رأى الكسائى حيث رفض أن يكون الأسلوب فى الآيتين أسلوب مدح ، لأن شرط المدح - عنده - أن يتم الكلام دون الممدوح ، فلا يُنصَب الممدوح إلاّ عند تمام الكلام ، بينما يرى الفراء أن هذا أكثر الكلام ولكنه قدجاء المدح فى الكلام الناقص [١] ، وشرط الكسائى هذا يتفق وما نقله سيبويه عن الخليل أن المدح لا يُراد به مخاطبة الناس بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا ما علم المتكلم فجعل المدح ثناء وتعظيماً [٢] أى أن المدح إنما يجئ بعد استيفاء الغرض الأساسى من الكلام ، أو لنقل بعد تمام الكلام وهذا هو الأصل عند الفراء أيضاً .

ويكاد يتكرّر كلام الفراء عند أبى عبيدة حيث يقول تعليقاً على آية النساء - « العرب تخرج من الرفع إلى النصب إذا كَثُرَ الكلام ، ثم تعود بعد إلى الرفع » [٣] ، وقد جعل الأخفش نصب (الصابرين) . و (والمقيمين) بتقدير فعل مُضمَر ، كما أجاز نصب (الصابرين) عطفاً على (ذوى القربى) [٤] كما قدر الزجاج الفعل (أعنى لنصب (الصابرين) وجعلها على المدح ورد الرأى القائل بعطفها على ذوى القربى [٥] ووقف عند آية النساء فعرض قول من قال بعطف (المقيمين) على مجرور قبلها ، وقول بعضهم بتخطئة كاتب الوحى [٦]، ثم قال إنّ الخليل وسيبويه وجميع النحويين قد أفردوا لذلك باباً يُسَمُّونه باب المدح بيَّنوا فيه صحة هذا وجودته ، فإذا أريد بالصفة تخصيص الموصوف أو تخليصه من غيره جاءت على الإتباع وإذا أريد بها المدح والثناء عدل عنه بالضمة وقُدِّر مبتدأ أو بالفتحة وقدر الفعل فالمدح يأتى لتخصيص الموصوف ، وإنما يكون هذا بتغيير علامة الصفة بعده ، وعلى هذا الآية لأنه لما قال : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا

---

(١) نفسه : ١٠٧/١

(٢) انظر : الكتاب : ٦٥/٢ ، ٦٦ ، شرح الكافية : ٣١٦/١

(٣) مجاز القرآن : ١٤٢/١ ، وانظر : ٦٥/١ ، ٦٦

(٤) معانى القرآن للأخفش : ١٥٧/١ (٥) معانى القرآن واعرابه للزجاج :٢٤٧/١

(٦) وقد نسب الفراء هذا القول إلى عائشة رضى الله عنها . انظر : معانى القرآن للفراء : ١٠٦/١

أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ عُلِمَ أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، فقال : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ على معنى ، أذكر المقيمين الصلاة ، وهم المؤتون الزكاة [١] ، وقد عرض النحاس أقوالهم فى آية البقرة وتبع الزجاج فى رده على المخالفين [٢] كما فعل ذلك أيضاً عند آية النساء ، واختار نصب (المقيمين) على المدح ، ورد قول الكسائى بالعطف لأن ذلك يخالف تقدير المعنى ، كما عرض كذلك أوجه رفع (والمؤتون) ومنها تقدير الفعل [٣] ، واستدل ابن جنى بقراءة الرفع (والمقيمون) على بطلان تقدير عطفها (وبالمقيمين) بالجر [٤] .

يهمنا بعد ذلك أن نقف عند ما رواه الفراء عن عائشة بتخطئة الكاتب ،حيث قال إنها « سئلت عن قوله ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (طه ٦٣) ، وعن قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ (المائدة ٦٩) ، وعن قوله (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ فقالت : يا ابن أخى : هذا خطأ من الكاتب » [٥] فقد جمع هذا النص آيات ثلاث اختلاف النحاة حول تخريجها ثم وضعوا لها أبواباً محددة فى النحو تشتملها وقد روى الطبرى - عند آية النساء ١٦٢) [٦] شيئاً مُماثلاً عن أبان بن عثمان بن عفان ، ونقل جولد تسهر ذلك عنه ، ومع شكّه فى تلك الروايات إلاّ أنه يقول إن النحاة البصريين والكوفيين قد اجتهدوا فى وقت متأخر فقط لتسويغ صحة تلك المواضع من جهة العربية [٧] وقد عرفنا اختلافهم حول الآية الثالثة ، أما الآيتان الأولى والثانية وأمثالها فنعرض لهما فيما يلى : وليس فى وسعنا أن نأتى لجولد تسهر بكتاب قبل كتاب سيبويه ، لكننا نقول إن بداية تخريج هذه الآيات كانت مع بدايات نشأة النحو ، وإن كان القرآن كنص

---

(١) انظر : معانى القرآن وإعرابه : ١٣١/٢ ، ١٣٢ ج .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٨٠ - ٢٨١

(٣) نفسه : ٥٠٤/١ - ٥٠٦

(٤) المحتسب : ٢٠٣/١

(٥) معانى القرآن للفراء : ١٠٦/١ ، وانظر : ١٨٣/٢

(٦) انظر الطبرى : ١٦/٦

(٧) مذاهب التفسير الإسلامى : ٤٦ ، ٤٧

لغوى يدخل فى الدائرة التى حدَّدها النحاة للاحتجاج ، والقواعد تُستخلَص من النص اللغوى ولا تُفرَض عليه من خارجه ، وإذا كانت هذه الآيات قد رُوِيَتْ لنا هكذا ، فليس لنا إلاَّ أن نستخلص ما بها من تقعيد . وقد جعل سيبويه رفع (والصابئون) « على التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر » [(١)] وقد يُفهَم من قوله أنه يرفعها على الاستئناف .

ونقل الفراء عن الكسائى أنه يجوز ذلك لضعف (إنَّ) فنصبُها نصب ضعيف وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ولهذا جاز رفع الصابئين ، واتفق الفراء معه فى ذلك إلاَّ أنه لا يُجيزُ ذلك إلاَّ إذا كان اسم (أنَّ) لا يتبيَّن فيه الإعراب كالاسم الموصول والضمير ، كما جعل ذلك أقوى مع الضمير عنه مع (الذين) فى الآية لأنه قد تبيَّن فيها إعراب لأنه قد يُقال (اللذون) . والرفع عند الكسائى عطفاً على الواو التى فى (هادوا) لأنه يجعلها بمعنى تابوا ورجعوا [(٢)] لا من اليهودية ، وقد رد الفراء ذلك بأن التفسير على أن الذين هادوا فى الآية هم اليهود [(٣)] .

ونجد عند أبى عبيدة تخريجين للآية أولهما الرفع على الاستئناف ، أو تقدير فعل للرفع والخروج من الإتباع ، والآخر على أن معنى (إنَّ) معنى الابتداء وأن المرفوع بعدها مرفوع على أصل الجملة الابتدائية حيث يقول : « ورفع (الصابئون) لأن العرب تخرج المشرك فى المنصوب الذى قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف ولا يعملون النصب فيه ، ومع هذا إن معنى (إنَّ) معنى الابتداء ، ألا ترى أنها لا تعمل إلاَّ فيما يليها ثم ترفع

---

(١) الكتاب : ٢/١٥٥

(٢) وقد جاءت (هادوا) بمعنى تابوا ورجعوا فى قوله تعالى : (إنَّا هُدْنا إليك) (الأعراف ١٥٦) وعلى هذا المعنى يدخل فيهم بعض الصابئين فيصبح عطفهم على الواو فى (هادوا) وانظر : هامش : معانى القرآن للفراء : ٣١٢/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ١/ ٣١٠ - ٣١٢

الذى بعد الذى يليها ، كقولك : إنَّ زيداً ذاهب فذاهب رفع ، وكذلك إذا واليت بين مشركَيْن رفعت الأخير على معنى الابتداء »[1] ، كما يجعل معنى الابتداء فى (إنَّ) هذا وجهاً من وجهَىْ تخريج (إنَّ هذان لساحران) ، قال : « (إنَّ) بمعنى الابتداء والإيجاب ، ألاَ ترى أنها تعمل فيما يليها ولا تعمل فيما بعد الذى بعدها فترفع الخبر ولا تنصبه كما تنصب الاسم ، فكان مجاز (إنَّ هذان لساحران) مجاز كلامين مخرجه : إنَّه : أى : نعم ، ثم قلت : هذان ساحران »[2] فتخريج الكلام هنا على الابتداء بما بعد (إنَّ) .

ونجد عند الأخفش تطويراً لمعنى الابتداء فى (إنَّ) فتطور الأمر إلى العطف على محل المبتدأ أو على المعنى بعد (إنَّ) بعد اعتبار أن موضعه الابتداء ، كما نجد تطويراً آخر عند الكسائى من عطف (الصابئون) على واو (هادوا) فإذا كان المعنى لايقبل هذا العطف فإنَّه يُشبهها على الجواز وأمثاله مما يجئُ مخالفاً للمعنى حيث قال إنَّ رفعها « على وجهين : كأنه قال (إنَّ الذين آمنوا) فى موضع رفع فى المعنى لأنه كلام مبتدأ ، لأن قوله : إن زيداً منطلقٌ و : زيدٌ منطلقٌ من غير أن يكون فيه (إنَّ) فى المعنى سواء . فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى ، كما قلت : إنَّ زيداً منطلق وعمرو ، ولكنه إذا جُعِلَ بعد الخبر فهو أحسن وأكثر ، وقال بعضهم : لما كان قبله فعل شُبِّهَ فى اللفظ بما يجرى على ما قبله ، ليس معناه فى الفعل الذى قبله ، وهو (الذين هادوا) أجزاه عليه فرفعه به ، وإن كان ليس عليه فى المعنى ، ذلك أنه يجىء أشياء فى اللفظ لا تكون فى المعانى ، منها قولهم : هذا حجرُ ضبٍّ خَرِبٍ ، وقولهم : كَذَبَ عليكم الحجُّ ، يرفعون (الحج) بـ (كذب) ، وإنما معناه : عليكم الحج ، نُصِبَ بأمرهم ، ويقول هذا حبُّ رُمانِى ، فتضيف الرمان إليك ، وإنما لك الحب وليس لك الرمان ، فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافه »[3] .

---

(١) مجاز القرآن : ١٧٢/١ - ١٧٣ (٢) مجاز القرآن : ٢١/٢ - ٢٢

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢٦٢/١

ويُخطِّئ الزجاج قولي الكسائي والفراء بضعف (إنَّ) في العمل والعطف على (الذين) بالرفع ، ويعرض رأي سيبويه والخليل وجميع البصريين وهو أن (الصابئون) محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء ، المعنى : إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ، والصابئون والنصارى كذلك أيضاً ، أي مَنْ آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم »[1] ، وقد عرض النحاس الآراء في ذلك ورده أقوال الزجاج في تخطئته الكسائي والفراء [2] ، كما عرض ابن جني رأي البصريين في الرفع [3] .

أما (إن هذان لساحران) فقد خُرِّجَتْ على لغة بني الحارث بن كعب ، أو أن الألف ليست علامة إعراب ، وهو قول الفراء [4] وخرَّجها أبو عبيدة على لغة بني الحارث أو على الابتداء بما بعد (إنَّ) [5] وخرَّجها الأخفش على لغة بني الحارث [6] . أما الزجاج فقد عرض القراءات المختلفة للآية ومنها ما غيَّر لفظ (هذان) إلى (هذين) لما رُوِيَ أن في الكتاب خطأ ستقيمه العرب بألسنتها ، وعرض تخريجات الآية على لغة بني الحارث، أو أن هناك هاء مضمرة ، المعنى إنَّهُ هذان لساحران ، أو أن (إنَّ) بمعنى نعم [7] وقد عرض النحاس آراء النحاة في الآية بالتفصيل [8] .

وقد جعل بعضهم من جواز العطف على اسم (إنَّ) بتغيير العلامة إلى الرفع قانوناً عاماً فطبقوه على مثل قوله تعالى : ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ ... وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (المائدة ٤٥) قال الأخفش « إذا عطف على ما بعد (أنَّ) نصب ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٣/٢ ج .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣١/٢ ، ٣٢

(٣) المحتسب : ٢١٧/١

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء : ١٨٣/٢ ، ١٨٤

(٥) مجاز القرآن : ٢١/٢ ، ٢٣

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٤٠٨/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦١/٣ ، ٣٦٤

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣/٣ - ٤٧

والرفع على الابتداء كما يقول : إنَّ زيداً منطلقٌ وعمرو ذاهبٌ ، وإنْ شئت قلت : وعمراً ذاهب نصب ورفع » [1] ، وكذلك خرج الزجاج الرفع بالعطف على موضع النفس بالنفس ، والعامل (فيها) والمعنى : وكتبنا عليهم النفس ... الخ ، كما أجاز أن يكون الرفع على الاستئناف ، أو على العطف على الضمير فى (النفس) والمعنى : أن النفس مأخوذة هى بالنفس ، والعين معطوفة على هى [2] ، وكذلك عرض ابن خالويه قراءات الرفع والنصب فى الآية ، والرفع عنده على الاستئناف لطول الكلام ، وجعله الاختيار حيث قال « إذا تَمَّتْ أنَّ باسمها وخبرها كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع » [3] .

وكذلك أجازوا أن يأتى تابع اسم (إنَّ) غير المعطوف - بالرفع والنصب من مثل ﴿ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ، رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الصافات ٤ ، ٥) حيث قرئت (ربّ) بالرفع والنصب [4] ، ومن مثل ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (آل عمران ١٥٤) حيث قُرِئت (كله) بالنصب تأكيداً لـ (الأمر) وبالرفع على أنها و (لله) جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع اسم إن [5] .

وكذلك يُعطف على جملة إن واسمها وخبرها بالرفع - عند الفراء - سواء أكان هذا العطف عطف جملة كاملة أو عطف اسم قال الفراء فى تعليقه على قول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (الجاثية ١٩) « ترفع (اللهُ) ، وهو وجه الإعراب إذا جاء الاسم بعد (إنَّ) وخبر ، فارفعه كان معه فعل أو لم يكن ، فأما الذى لا فعل معه فيقول :﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (التوبة ٣) ، وأما الذى معه فعل - أى خبر - فقوله جل وعز ﴿ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (الجاثية ١٩) » [6] .قد يجوز فى القطع

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢٥٩/١

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ١٧٩/٢

(٣) حجة ابن خالويه : ١٠٥ ، ١٠٦

(٤) انظر معانى القرآن للأخفش : ٤٥١/٢

(٥) حجة ابن خالويه : ص ٩٠

(٦) معانى القرآن للفراء : ٤٦/٣ ، وانظر فى : ٤٥/٣ ، ٤٧ أمثلة أخرى .

التغيير من الجر على الإتباع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو النصب بتقدير الفعل ، فيفيد ذلك المدح أو الذم ، وقد جاء ذلك فى النعت والبدل .

ومن أمثلة ذلك عند الفراء قول الله تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِى فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ ... وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ (آل عمران ١٣) فالرفع على معنى : إحداهما تقاتل فى سبيل الله على الاستئناف ، والجر رداً على أول الكلام - على البدلية من فئتين بتكرار العامل أى فى فئتين فى فئة تقاتل الخ . والنصب بمعنى : التقتا مختلفتين على الحال [١] وقد أجاز الزجاج نصبها على المدح بتقدير (أعنى)[٢].

وقد أجاز الأخفش ذلك فى النكرة ولم يجزْ فى المعرفة النصب لأن النصب عنده على خبر المعرفة = الحال ، والرفع على الابتداء - الاستئناف - والجر على الإتباع ومن أمثلة ذلك عنده قول الله تعالى : ﴿ حم ، تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ، ذِى الطَّوْلِ ﴾ (غافر ١-٣) حيث أجاز فى (غافر - قابل) الوجوه الثلاثة ، ولم يجز فى (ذى الطول) إلا الجر والرفع لأنها معرفة لا تُنصَب على خبر المعرفة [٣] .

ويتضح الأمر عند الزجاج فى قول الله تعالى : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة ٢ ، ٣) حيث يقول : وموضع الذين « جر تبعاً للمتقين ويجوز أن يكون موضعهم رفعاً على المدح كأنه لما قيل : هدى للمتقين قيل: مَنْ هم ، فقيل : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، ويجوز أن يكون موضع (الذين) نصباً على المدح أيضاً ، كأنه قيل : أذكر الذين » [٤] ، وقد جاء ذلك عند النحاس فى النعت [٥] ، والبدل [٦] والعطف [٧] والخفض على الإتباع والرفع على تقدير مبتدأ أو النصب على تقدير فعل ويفيد الانتقال من علامة الإتباع و الرفع

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١/١٩٢

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ١/٣٨٤ وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٣٦٠

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢/٤٥٩

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ١/٣٣، ٣٤ وانظر : ١/٥ ، ٦، ٨ ، ٢/٢٠٧ ، ٢٠٨

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٥/١٩٣ ، ٢٢١، ٢٦١

(٦) نفسه : ٥/٢٨٧ ، ٤/٧٣ ، ٣/١٠٥ ، ١/٣٦١ (٧) نفسه : ٢/٢٩ - ٣٠

أو النصب المدح والذم ، إلا أننا نجد النحاس يُقصر المدح والذم على حالة النصب دون غيره ، إلا أنه قد يُشير إلى معنى المدح فى النعت [1] .

٧ - التوسع :

يجوز فى الظرف المتصرف أن يُعرَب نصباً على الظرفية أو بالرفع على موقعه الإعرابى ، وقد جاءت أمثلة من ذلك عند معربى القرآن ، فقد قالوا ذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ (الأنفال ٤٢) حيث يجوز النصب على الظرفية والرفع على التوسع فيختلف المعنى حسب العلامة الإعرابية قال الفراء : « وقوله (أسفل منكم) نصبت ، يريد مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركبُ أشدُّ تسفُّلاً لجاز ورفع » [2] . وقد جاء ذلك عند الآخرين [3] ، وجاءت أمثلة أخرى عند الأخفش [4] والزجاج [5] .

أما قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام ٩٤) فقد جاء بالرفع والنصب ، والنصب على الظرفية ، والرفع على الفاعلية ، وهذا يتوقف على معنى (بين) فإذا كانت بمعنى الوصل رفعت على الفاعلية وإلا فهى منصوبة على الظرفية [6] ومعنى الكلام على الرفع : لقد تقطع وصلكم ، وعلى النصب : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم [7] .

٨ - الاشتغال :

يجوز فى الاشتغال رفع الاسم ونصبه ، وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى

---

(١) نفسه : ٢/٢٩ ، ٥/١٩٣ (٢) معانى القرآن للفراء : ١/٤١١

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢/٣٢٣ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٤٦٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/١٨٨

(٤) معانى القرآن للأخفش : ١/٢٧٨ ، ٢/٥٢٤ ، ٥٣١

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ٢/٢٤٧ ، ٢٤٨

(٦) معانى القرآن للفراء : ١/٣٤٥،٣٤٦ ، مجاز القرآن : ١/٢٠٠ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢/٨٣

(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢/٢٧٣ ج .

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة ٣٨) فقال : « مرفوعان بما عاد من ذكرهما . والنصب فيهما جائز ، كما يجوز : أزيدٌ ضربتَهُ ، وأزيداً ضربتَهُ . وإنما تختار العرب الرفع فى (السارق والسارقة) لأنهما غير موقَّتَيْنِ - أى : غير محدَّدين ، فُوجِّها توجيهَ الجزاء ، كقولك من سرق فاقطعوا يده ، فـ (مَنْ) لا يكون إلاَّ رفعاً ، ولو أردتَ سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام » [١] ، والفراء يُجيزُ فى الآية وفى غيرها الرفع والنصب ، لكنه يوجِّه اختيار الرفع فيربط بينه وبين المعنى فإذا كان السارق والسارقة غير معينين يختار العرب الرفع لأن ذلك يشبه الجزاء أو بمعنى آخر فيه استمرار الجملة الاسمية التى لا تتحدَّد بزمان ، فإذا عين السارق والسارقة كان الوجه النصب لأن ذلك يُشبهُ الجملة الفعلية فى تحديدها فينتصب (السارق) على المفعولية ، والنصب عند الفراء بالفعل المذكور فى الجملة [٢] ، أما الرفع فبالابتداء وما بعد المرفوع الخبر [٣] .

أما أبو عبيدة فيجعل (السارق والسارقة) مرفوعين على الابتداء ويقدِّر لهما الخبر ، وإن كانا فى موضع الإغراء ، ومعنى الإغراء هنا الأمر والنصب عنده فى مثل هذا على الإغراء بتقدير الفعل ، قال : « هما مرفوعان كأنهما خرجا مخرج قولك : وفى القرآن السارق والسارقة ، وفى الفريضة السارق والسارقة جزاؤهما أن تُقطع أيديهما فاقطعوا أيديهما ، فعلى هذا رُفِعَا أو نحو هذا ، ولم يجعلوهما فى موضع إغراء فينصبوهما ، والعرب تقول : الصيدُ عندك ، رفع وهو فى موضع إغراء فكأنه قال : أمكنَكَ الصيدُ عندك فالزمه ، وكذلك الهلالُ عندك ، أى طلع الهلالُ عندك فانظر إليه ، ونصبهما عيسى بن عمر » [٤] .

وكما ربط أبو عبيدة بين الإغراء = الأمر والنصب نجد الأخفش يربط بين

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٣٠٦/١ وانظر : ١/ ٢٤٠-٢٤٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٢١١/٣ ، ٢٣٣

(٢) نفسه : ٢٩٥/١ ، ١٨/٢ ، ٢٦٨ (٣) نفسه : ٢٥٥/٢

(٤) مجاز القرآن : ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، وانظر : ٦٣/٢

الأمر والنهى والنصب وتقدير الفعل فى الاشتغال حيث يقول : « كل ما كان من الأمر والنهى فى هذا النحو فهو منصوب نحو قولك : زيداً فاضربْ أخاه ، لأن الأمر والنهى مما يضمران كثيراً ، ويحسن فيهما الإضمار ، والرفع أيضاً جائز على ألا تُضمِر » [١] . أما فى (السارق والسارقة) وأمثالها ، فإنه يُقدِّر الخبر كما قدره أبو عبيدة ثم يقول إنَّ الفعل جاء بعد ما أوجب الرفع على الابتداء ، وكذلك فى الاستفهام يُقدِّر الفعل للنصب ، ثم يجمل ذلك بقوله إن : « ماكان فى غير الأمر والنهى والاستفهام والنفى فوجه الكلام فيه الرفع ، وقد نصبه ناس من العرب كثير » [٢] .

والنصب عنده بتقدير فعل ، أما الرفع فقد يكون بتقدير الخبر كما هو فى الآية لأن الفاء تمنع أن يكون ما بعدها الخبر ، إلاَّ مع (الذى) . من مثل قوله تعالى ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ (النساء ١٦) فقد يجوز أن يكون (فآذوهما) خبر المبتدأ [٣] .

ويعرض الزجاج رأى سيبويه فى الآية وهو أن الرفع بتقدير الخبر على معنى : وفيما فَرَضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ - وهو ما جاء عند أبى عبيدة والفراء - ويقول إن سيبويه يختار النصب ، لكن المبرد يختار الرفع بالابتداء لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل : زيداً فاضربه ، إنَّما هو كقولك من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين [٤] وقد جاء هذا القول عند الفراء فيما سبق وعرض النحاس الآراء وهو يميل إلى رأى الفراء والمبرد [٥] والنصب عند ابن جنى بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور [٦] وقد يكون الفعل المضمر من لفظ المظهر ويكون

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٧٦/١
(٢) نفسه : ٧٧/١
(٣) نفسه : ٧٩ ، ٨٠ .
(٤) معانى القرآن وإعرابه : ١٨٧/٢ ، ١٨٨
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٩/٢ . وانظر فى رأى سيبويه : الكتاب : ١٤٢ - ١٤٤ .
(٦) المحتسب : ١٠٠/٢

المظهر تفسيراً له ، وقد يكون من غير لفظ المظهر ويكون على معنى التحضيض فيُقدَّر فى ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾ (النور ١) : اقرءوا سورة أو تأملوا وتدبروا سورةً أنزلناها على الإغراء كقوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ (الشمس ١٣) أى : احفظوا ناقةَ الله : والدليل على ذلك التقدير ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (محمد ٢٤)[1] .

كما قدر الزجاج والنحاس الفعل لنصب (كل) فى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر ٤٩)[2] ، وأشار النحاس إلى قول يرى فيه أصحابه أن اختيار النصب هنا إنّما يدل على خلق الأشياء فيكون فيه رد على من أنكر خلق الأفعال[3] وأشار ابن جنى إلى قراءة أبى السمال للآية بالرفع وقال إنّه أقوى من النصب[4] ، وكذلك أشار الأخفش إلى الرفع وجعل (خلقناه) فيه من صفة الشئ[5] .

فى حين نجد عبد الحليم النجار يقول إنَّ الأكثرين منعوا أن تُجعَل جملة خلقناه صفة ويجعل الخبر (بِقَدَرٍ) على معنى : كل شئ مخلوق لنا فهو بقدر[6] .

٩ - الإعمال والإهمال :

أ - نصب خبر (ما) المشبهة بليس :

جعل الحجازيون (ما) مشبهة بليس فنصبوا بها الخبر ، كما تنصب ليس الخبر ، وهذا العمل مرتبط بمعنى النفى ، فإذا انتقض معنى النفى أو قدم الخبر بطل عملها ، ومن هنا لم تعمل فى مثل ﴿ مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ (يس ١٥) حيث انتقض معنى النفى[7] .

---

(١) نفسه : ٩٩/٢ . . . ١٠٠ وانظر : ٣٠٢/٢ ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن للنحاس :١٢٧/٣

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٩٢/٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٠/٤

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٠/٤ ، وهو بهذا يوجه المعنى وجهة مذهبية .

(٤) المحتسب : ٣٠٠/٢ (٥) معانى القرآن : ٤٨٩/٢

(٦) مذاهب التفسير ص ٢٨٢ تعليق النجار بالهامش . (٧) الكتاب : ٥٩/١

ومشابهة (ما) بليس نجدها عند الفراء [١] إلا أنه يربط بين عملها وبين الاستعمال اللهجي حيث قال في قول الله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف ٣١) ، وقوله ﴿ مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (المجادلة ٢) إنَّ أهل الحجاز ينصبون الخبر ، أما أهل نجد فيرفعونه ويجعل الرفع أقوى الوجهين [٢] .

أما الزجاج فيقول إنَّ « سيبويه والخليل وجميع النحويين القدماء يزعمون أن بشراً منصوب خبر ما ، ويجعلونه بمنزلة ليس و (ما) معناها معنى ليس في النفي وهذه لغة أهل الحجاز ، وهي اللغة القدمى الجيدة » [٣] ويُخطِّئ الفراءَ في قوله إنَّ الرفع أقوى ويقول إنَّ الرفع لغة بني تميم ولا يجوز القراءة بها إلاَّ برواية صحيحة [٤] . وبهذا نجده يربط بين معنى (ما) من جهة وبين الاستعمال اللهجي من جهة أخرى .

ب - لا : النافية للجنس :

يجوز إذا تكررت (لا) أن يأتي ما بعدها مرفوعاً أو منصوباً ، وقد بدا ذلك واضحاً في قراءات قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (البقرة ١٩٧) والنصب عند الفراء على إتباع آخر الكلام أوله ، وقد أجاز النصب بالتنوين وبغير تنوين [٥] .

أما الزجاج فيقول إن حقيقة ما ارتفع بعدها عند بعض أصحاب سيبويه على الابتداء ، لأنها إذا لم تنصب تكون مهملة مثل (هل) فلا تعمل شيئاً [٦] ، بينما يُجيزُ النحاس في الرفع أن تكون (لا) بمعنى (ليس) أو أن يكون الرفع بالابتداء ، أو بالعطف على الموضع [٧] .

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٤٣/٢

(٢) نفسه : ٤٢/٢ ، ١٣٩/٣

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٧/٣ ، ١٠٨

(٤) نفسه .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٢٠/١

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧١/١ ج .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ . وانظر : ٣٢٩/١

وقد فرّق أبو عبيدة بين معنى كلمة (جِدَال) فى النصب والرفع ، فمعناها فى النصب لاشك ، ومعناها فى الرفع من المجادلة [1] .

ويمكننا مما سبق أن نستنتج أن الرفع مع (لا) قد يأتيها من شبهها بليس فى المعنى ، أو من حمل ما بعدها على الابتداء والقطع بينه وبين ما قبله ، أو من عطف المرفوع على محل لا النافية للجنس وهو وجه بعيد .

ب - الرفع والجر :

١ - الرفع على الاستئناف والجر على الإتباع :

جاءت عندهم أمثلة أجازوا فيها الرفع على الاستئناف والجر دون أن يُشيروا إلى وجهه [2] .

وقد جاءت أمثلة كثيرة عند الفراء جعل الرفع فيها على الاستئناف والجر على الإتباع دون أن يحدّدَ نوع الإتباع من مثل قوله تعالى : ﴿ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، رَبِّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الدخان ٦ ، ٧) [3] وكذلك جاء جواز الرفع على الاستئناف والجر على الإتباع عند أبى عبيدة ومن أمثلة ذلك ﴿ فِى فِئَتَيْنِ ... فِئَةٌ تُقَاتِلُ ﴾ (آل عمران ١٣) قال : « إن شئت عطفتها على (فى) فجررتها وإن شئت قطعتها فاستأنفت » [4] .

كما أجاز الفراء فى بعض الآيات الرفع على الاستئناف والجر على النعت محدداً نوع الإتباع فى مثل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ ﴾ (آل عمران ١٦) فيجوز عنده - أن تكون (الذين) فى موضع جر نعتاً لقوله تعالى :

---

(١) مجاز القرآن : ٧٠/١ .

(٢) انظر : معانى القرآن للفراء : ٢٢٩/٣ ، مجاز القرآن : ١٦٣/٢ ، معانى القرآن للأخفش ٣٥٥/٢ ، إعراب القرآن للنحاس : ٥٧/٥

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٩/٣ ، وانظر أيضاً : ١٩٨/٣ ، ٧٩ ، ١٢٦ ، ١٤٠/٣ ، ٣١٤/١ ، ٦٧/٢

(٤) مجاز القرآن : ٨٧/١ . وانظر : ٥٤/٢

﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوا ﴾ (آل عمران ١٥) فى الآية السابقة ، أو فى موضع رفع على الاستئناف لأنها بداية آية [١] ، ومثل ذلك - عند الزجاج - قول الله تعالى : ﴿ (الَّذِينَ) اسْتَجَابُوا للهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ﴾ (آل عمران ١٧٢) حيث يجوز أن تكون مجرورة نعتاً للمؤمنين ، أو مرفوعة على الابتداء [٢] .

وقد جاءت أمثلة عند الفراء يكون الرفع فيها على الاستئناف والجر على البدل ، فأشار إلى الرفع والخفض وبيَّن معنى الآية فى قول الله تعالى : ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (البروج ٥) بالجر حيث قال : « جعل النار هى الأخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قُتِلَ أصحابُ النارِ ذات الوقود » [٣] فهو بدل اشتمال كما يقول النحاس [٤] ، وقد صرَّح بالبدل (التكرير) فى مواضع أخرى [٥] .

وأجاز الأخفش فى بعض الآيات الرفع على الابتداء أو بتقدير مبتدأ محذوف وهو ما سمَّاه (تفسيراً) ، والجر على البدل فى آيات هى من أمثلة الاستئناف من مثل ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذَالِكُمُ النَّارُ ﴾ (الحج ٧٢) حيث قال : « رفع على التفسير ، أى : هى النارُ ، ولو جُرَّ على البدل كان جيداً » [٦] ، وقد جاء مثل ذلك عند الزجاج [٧]، وأجازه هو والفراء مع المصدر المؤول فى مثل ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ ﴾ (آل عمران ٦٤) حيث جعل موضع (أن) خفضاً على البدل أو خبراً على تقدير : هى ألَّا نعبدَ [٨] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١٩٨/١ (٢) معانى القرآن وإعرابه : ٥٠٥/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٢٥٣/٣ ، وانظر : ١١٥/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٢/٥

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢١/٣ ، ٤٢٧/١ ، ٤٢٨

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٤١٦/٢ ، ٤٦٢ ، ٥١٣

(٧) معانى القرآن وإعرابه : ٣٨٦/١

(٨) نفسه : ٤٣٢/١ وانظر : ٤١٨/١ ، وانظر معانى القرآن للفراء : ٢١/٣

٢ - الرفع والجر فى غير الاستثناف :

وقد جاء الرفع والجر فى غير الاستثناف وكان السبب فى أكثر المواضع التبعية حيث يجوز فى العطف عطف الاسم على مرفوع أو مجرور فى مثل : ﴿ يُرسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ ونُحَاسٌ ﴾ (الرحمن ٣٥) فالرفع عطف على (شواظ) والجر عطف على (نارٍ) [١] ومثله عند الأخفش ﴿ السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ ﴾ (التوبة ..١) وقد اختار الجر للمعنى الذى ذكره حيث قال : « وقال بعضهم : والأنصارُ رفع [٢] ، عطفه على قوله (والسابقون) والوجه هو الجر ، لأن السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعاً » [٣] فعلى الرفع تكون (الأنصار) معطوفة على (السابقون) أى أنهم ليسوا منهم ، أما الجر ففيه يكون المهاجرون والأنصار هم السابقون ولهذا اختاره الأخفش .

وقد يكون العطف على اللفظ أو على المعنى فتختلف العلامة تبعاً لذلك ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ (البقرة ١٦١) فقد قرئت (الملائكةُ) بالجر عطفا على (الله) ، وقرأها الحسن بالرفع فقال الزجاج : « ورفع الملائكة فى قراءة الحسن على تأويل أولئك جزاؤهم أن لعنهم اللهُ والملائكةُ ، فعطف الملائكة على موضع إعراب الله فى التأويل ، ويجوز على هذا : عجبت من ضرب زيدٍ وعمرو ، ومن قيامك وأخوك : المعنى : عجبت من أن ضُربَ زيدٌ وعمرو ومن أن قمت أنت وأخوك »[٤] فالمضاف إلى المصدر فى الآية (الله) هو فاعل فى المعنى والمصدر فى معنى الفعل المقدر بأن والفعل ولهذا جاز العطف على الفاعل فى المعنى بالرفع كما جاز العطف على المضاف إليه عطفاً لفظيًّا .

وكذلك يجوز فى النعت أن يكون لمرفوع أو مجرور سابق فتختلف العلامة

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١٧/٣ ، وانظر : ١١٣/٣

(٢) انظر : البحر المحيط : ٩٢/٥ (٣) معانى القرآن للأخفش : ٣٣٦/٢

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٢١٩/١ - ٢٢.

بحسب المنعوت ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (البروج ١٥) حيث قرئت (المجيد) بالرفع والجر ، وبالرفع يكون نعتاً لـ (ذو) وبالجر يكون نعتاً للعرش ومثله ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ، فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ (البروج ٢١ ، ٢٢) ويختلف المعنى بذلك من علامة إلى أخرى [١] .

وقد أجاز الزجاج في قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي ﴾ (الأعراف ١٤٢) جر (هارون) على البدل ، ورفعه على النداء بحرف مقدر [٢] .

ومما سبق يتبين أن الإتباع له دور كبير في تعدد تلك الأوجه المذكورة سواء أكان معه الاستئناف أو النداء أو كان الإتباع وحده بحسب اختلاف المتبوع ، واختلف المعنى في أكثر الأمثلة السابقة باختلاف العلامة كما قرر ذلك معربو القرآن في موضعه .

جـ - النصب والجر :

١ - النصب والجر والقطع :

أشار الفراء كثيراً إلى قطع النعت المجرور إلى النصب ، لكن وجه النصب عنده يختلف من آية إلى أخرى فقد يكون النصب على القطع = الحال في مثل : ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) وقوله سبحانه : ﴿ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (آل عمران ٤٥) [٣] ، وقد يكون النصب على الفعل = المفعول المطلق في مثل : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ (المجادلة ٧) و ﴿ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ﴾ (يونس ٣٠) [٤] ، وقد يحتمل النصب

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٣ ، وانظر أيضاً : ٢١٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٥٣٥/٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤١١/٢

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣١٣/١ ، ٢١٣

(٤) نفسه : ١٤٠/٣ ، ١/ ٤٦٣

الحالية والمفعولية المطلقة فى مثل : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ (الأعراف ٥٢) قال : « تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء فى فصلناه ، وقد تنصبها على الفعل ، ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صواباً كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام ٩٢، ١٥٥) فجعله رفعا بإتباعه الكتاب » [١] ، ولكن ما يعنيه الفراء بالنعت هنا قد يدخل فيه بعض أمثلة البدل من مثل (وجيهاً) فى آية آل عمران [٢] .

وكذلك أشار إلى ما يشبه ذلك فى البدل المجرور فقد ينصب على الحال [٣] أو المفعول به [٤] ، أو النداء فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا ﴾ (الأنعام ٢٣) حيث قرئت (ربّنا) بالجر والنصب واختلف معنى الجر عن معنى النصب ، فالمعنى فى النصب : والله ياربّنا ، فهو منادى ، وفى الجر مُقسماً به [٥] .

ومثل ذلك عند الزجاج ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) قال : مخفوض على نعت قوم ، وإن شئت كانت نصباً على وجهين أحدهما الحال . على معنى : يحبهم ويحبونه فى حال تذللهم على المؤمنين وتعززهم على الكافرين . ويجوز أن يكون نصبا على المدح » [٦] ، ومثلها عند النحاس ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (النور ٤) فقد احتملت الجر على النعت والنصب بمعنى : ثم لم يحضروا أربعة شهداء . أو أن تكون حالاً من النكرة [٧] واحتملت ﴿ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ (البقرة ٢٠٠) الجر عطفاً على (ذكركم) والنصب على المفعول المطلق بمعنى اذكروه أشدّ ذكراً [٨] .

وقد يؤثر المعنى المعجمى للكلمة فى تحديد أحد الوجهين : الإتباع أو القطع ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾

---

(١) نفسه : ٣٨٠/١.
(٢) نفسه : ٢١٣/١ الآية رقم ٤٥
(٣) نفسه : ٢٧٩/٣
(٤) نفسه : ٣١/٢ - ٣٢
(٥) نفسه : ٣٣٠/١.
(٦) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٢/٢
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٨/٣
(٨) نفسه : ٢٩٧/١

(آل عمران ٦٤) فكلمة (سواء) إذا كانت بمعنى (العدل) أى مستوية تُجعَل صفة لـ (كلمة) ، وإذا كانت بمعنى (استواءً) كانت منصوبة [١] على المفعول المطلق يتضح هذا أيضاً فى قول الزجاج « فمن قال (سواءٍ) جعله نعتاً للكلمة يريد ذات سواء ، ومن قال (سواءً) جعله مصدراً فى معنى : استواءً ، كأنه قال « استوت استواءً » [٢] .

وقد جاز فى قول الله تعالى ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة ٧) جر (غير) ونصبها ، والجر عند الفراء على النعت أو على البدل ، فهى نعت لـ (الذين) لأن (الذين) وإن كانت معرفة إلاَّ أنها غير مقصودة محددة ، فإذا أريد بها أن تكون محددة جاز إعراب (غير) بدلاً ، أما النصب فعلى القطع = الحال من (عليهم)[٣] .

وقال الأخفش : إنَّ (غير) و (مثل) تكون صفة لما فيه الألف واللام وإن كانتا نكرتين ، لكن البدل فى (غير) أجود من الصفة ، لأن (الذى) و (الذين) لا تفارقهما الألف واللام فهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل ، وما أشبهه وجعل النصب على الاستثناء أو الحال [٤] .

وكذلك أجاز الزجاج الجر على النعت وإن كان (غير) تنعت به النكرة لأن (الذين) غير مقصودة ، وعلى البدل من الذين وهما الوجهان اللذان قال بهما الفراء - والنصب على الحال أو الاستثناء - كما قال الأخفش - ويتضح ذلك فى قول الزجاج « يخفض (غير) على وجهين ، على البدل من الذين كأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويستقيم أن يكون (غير المغضوب عليهم)من صفة (الذين) ، وإن كان (غير) أصله أن يكون فى الكلام صفة للنكرة ... لأن (الذين) هنا ليس بمقصودٍ قصدهم ... ويجوز نصب (غير) على ضربين :

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢٠٦/١ — (٢) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٢/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٧/١ — (٤) معانى القرآن للأخفش : ١٧/١ ، ١٨

على الحال وعلى الاستثناء كأنك قلت : إلا المغضوب عليهم ، وحق (غير) من الإعراب فى الاستثناء النصب إذا كان ما بعد إلا منصوباً ، فأما الحال فكأنك قلت فيها : صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم » [1] .

وقال ابن خالويه إنَّ (غير) تكون صفة واستثناء فإذاكانت صفةجرت على ما قبلها من الإعراب وإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها ،كما أجاز نصبها على الحال أو الاستثناء [2] .

وكرَّر الفارسى كلام الزجاج وأضاف أنه يجوز النصب على أعنى وأن الخليل قد حكى مثل ذلك وأجازه على وجه الصفة والقطع من الأول كما يجئ المدح ، وقد أفاض فى التفريق بين البدل والنعت وبين تعريف (غير) وتعريف غيرها [3] وقد أجاز النحاس هذه الوجوه أيضاً فى قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ ... أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ ﴾ (النور ٣١) [4] .

وأجاز الفراء فى قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ (النساء ٩٥) رفع (غير) نعتاً للقاعدين ، أو جرها نعتاً للمؤمنين ، أو نصبها على الاستثناء أو الحال ثم حكَّم السياقين اللغوى والخارجى فى الترجيح بين الرفع والنصب حيث قال « وقد ذُكِرَ أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب ، إلاَّ أنَّ اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ، لأن الاستثناء ينبغى أن يكون بعد التمام . فتقول فى الكلام : لا يستوى المحسنون والمسيئون إلاَّ فلاناً وفلاناً » [5] وقد أجاز الأخفش ذلك أيضاً [6] ، فنزول (غير أولى الضرر) بعد (لا يستوى القاعدون) هو الذى يجعلهم يفضلون النصب لأنه يأتى بعد تمام الكلام ، أما

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ١٦/١ وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٥/١ ، ١٧٦ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ٣٣

(٣) الحجة للفارسى : ١٠٦/١ وما بعدها .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٣

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٢٤٤/١ ، ٢٤٥

الرفع فهو يأتى من تعلق (القاعدون) بـ (غير) . وقد أورد النحاس الحديث الذى يدل على تأخُّر نزولِ (غير أولى الضرر) عما قبلها دلالة على معنى النصب [1] وقدجاءت هذه الأوجه أيضاً عند الفارسى [2] ، وقد جاء مثل ذلك فى قول الله تعالى : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف ٥٩) [3] .

٢ - النصب والجر بعد إسم الفاعل :

ينصب اسم الفاعل الاسم بعده إذا نُوِّنَ ، لكنه قد يُضاف إلى ما بعده ، وبذلك يحتمل الاسم النصب أو الجر ، ويختلف المعنى عند النحاة بتغير العلامة الإعرابية ، فعلى التنوين يكون اسم الفاعل فى معنى الحال أو الاستقبال ، وعلى الإضافة يكون فى معنى المضى ، وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

وقد أجاز الفراء النصب مع النون والجر مع الإضافة فى مثل ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ (المائدة ١) قال : « ولو كان (محلين الصيد) نصبت كما قال الله جل وعز ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ (المائدة ٢) وفى قراءة عبد الله (ولا آمِّى البيت الحرام) »[4] بل وأجاز الرفع والنصب والجر فى قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ (الطلاق ٣)[5] ووقف عند قول الله تعالى ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ... مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ (الزمر ٣٨) فأورد قراءتى الجر والنصب ثم قال إن « للإضافة معنى مضى من الفعل . فإذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه ، تقول : أخوك أَخَذَ حقَّه ، فتقول هاهنا : أخوك آخذُ حقِّه ، ويقبح أن تقول : آخذٌ حقَّه .فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : أخوك آخذٌ حقَّه عن قليل ، وآخذُ حقِّه عن قليل : ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتلٌ حمزةَ مُبْغِضاً ، لأن معناه ماض فقبح التنوين ، لأنه اسم » [6] فالفراء يربط فى هذا النص بين الإضافة والجر والدلالة على المضى وبين التنوين والنصب والدلالة على

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٤٨٣/١

(٢) الحجة للفارسى : ١١٩/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٢ ، ١٣٥

(٤)معانى القرآن للفراء : ٢٩٨/١

(٥) نفسه : ١٦٣/٣

(٦) نفسه : ٤٢٠/٢

الاستقبال وإن تخلّفتْ هذه الدلالات فى بعض الأحوال إلّا أنه لا يجوز التنوين مع المضى [1] .

ويجعل الزجاج المعنى فى هذه الآية على الاستقبال حتى مع الإضافة والجر ، لأنه يجعل الإضافة والجر هنا للتخفيف ، قال : « فمن قرأ بالتنوين فلأنه غير واقع فى معنى : هل يكشفن ضره أو يمسكن رحمته ، ومن أضاف وخفض فعلى الاستخفاف وحذف التنوين » [2] وقد تبع النحاس الزجاج فى ذلك [3] .

د - الرفع والنصب والجر :

- مميز (كَمْ) الخبرية :

أجاز الفراء فى مميز (كم) الخبزية الرفع والنصب والجر وقد ربط بين هذه الوجوه والفعل بعد (كَمْ) فإذاكان فعلاً متعدّياً فهو يتعدى إليها فى المعنى وحينئذ يجوز فى تمييزها النصب والجر فنقول : كم رجل كريم قد رأيت ، وكم جيشاً جراراً قد هزمت ، فإذا كان الفعل لازماً وكان للاسم (أى لتمييز كم) جاز - إلى النصب والجر - الرفع على أن يعمل الفعل فيرفع المميز - أى يكون فاعلاً له - فنقول : كم رجلٌ كريمٌ قد أتانى ، وعلل النصب بأن أصلها كان الاستفهام وما بعدها تمييز منصوب ، والجر بكثرة صحبة (مِنْ) للنكرة الواقعة بعد (كَمْ) ثم حُذِفَتْ وهى مرادة فأعْمِلَتْ ، أما الرفع فعلى إعمال الفعل المتأخر ونية تقديمه وتقدير : كم رجلٌ كريمٌ قد أتانى هو : كم قد أتانى رجلٌ كريمٌ [4] .

وقد أجاز سيبويه ذلك من قبل [5] فى حين نرى النحاس يقول فى قول الله

---

(١) وهو ما جاء عند النحاس أيضاً: ١٣/٤

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٣٥٥/٤ . وانظر : ٤٤٨/٢ ، ١٨٤/٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١٣/٤

(٤) معانى القرآن للفراء : ١٦٨/١ ، ١٦٩

(٥) الكتاب : ١٦١/١ ، ١٦٢ ، ١٦٥

تعالى ﴿ كَم مِّنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ ﴾ (البقرة ٢٤٩) « لو حذفت (منْ) لكان الاختيار الخفض لأنه خبر » [١] ، فيوجب الجر مع (كم) الخبرية .

* * *

٣ - أسباب تعدد أوجه الإعراب :

هناك محاولات لرصد هذه الأسباب إحداها محاولة محمد حماسة عبد اللطيف وقد عرض لذلك أسباباً أربعة ، أولها : الحذف واختلاف النحاة فى المحذوف والثانى : التنغيم والموقف الكلامى المرتبط به ، والثالث : غياب العلامة الإعرابية ، والرابع : محدوديّة العلامات الإعرابية [٢] ، أما المحاولة الثانية فهى محاولة مراجع عبد القادر بالقاسم ، وقد جاءت هذه الأسباب فى الباب الثالث من كتابه : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، وعنوانه : توجيه النحاة للجوازات النحوية [٣] ، ولم يضف إلا الإعمال والإلغاء ، وإن كان الباحث لم يتعمّد القول بأنها أسباب للتعدد أو الجواز النحوى .

ولن نردد ما جاء فى المحاولتين إلا أنه قد يظهر بعض هذه الأسباب فيما سبق كالتقدير واختلاف النحاة فى المقدَّر أهو الفعل أم المبتدأ أم الخبر ؟ وغيبة العلامة الإعرابية ، أو محدوديّتها ، أو الإعمال والإلغاء ، وقد أشرنا إلى ذلك فى موضعه

ومما وجدناه عند معربى القرآن كذلك القطع والاستئناف والإتباع ، وقد أشرنا إليهما فيما سبق ويبقى أن نضيف إلى ذلك ارتباط الاستئناف بالرفع ، ثم إختلافهم فى المعطوف عليه أو النعت ، وأثر ذلك على اختلاف العلامة ، وهو ما نعرضه فيما يلى :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٧/١

(٢) دراسات عربية وإسلامية : ٩٣/٢ وما بعدها .

(٣) انظر : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، مراجع عبد القادر بالقاسم الطليحى ، منشورات جامعة قار يونس - بنى غازى ، الجماهيرية العربية الليبية (د . ت) ٤٩٩ وما بعدها .

أ - الاستئناف والرفع :

اهتم أصحاب القراءات القرآنية بمواضع الوقف فى القرآن ، وحدَّدوا مواضع يجب الوقف عندها ، وأخرى يجب الوصل فيها ، وثالثة يستوى فيها الوقف والوصل وأوردت كتب القراءات ذلك تفصيلاً ، كما اختُصَّتْ بذلك كتب عرفت بكتب الوقف والابتداء أشهرها كتاب الوقف والابتداء لأبى بكر بن الأنبارى (ت٣٢٨ هـ) ، وآخرها كتاب الأشمونى (منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا) وقد ربطت هذه الكتب بين الوقف وتمام الجملة والمعنى ، حتى إنه لَيُرْوَى عن ابن الأنبارى قوله : « من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء ، إذ لا يتأتَّى لأحد معرفة معانى القرآن إلَّا بمعرفة الفواصل » [1] .

وقد وقف معربو القرآن عند الاستئناف والعطف وأثرهما فى توجيه الإعراب سواء أكان ما بعد حرف العطف اسما أم فعلاً ، فإذا اتَّصلت اللفظة بما قبلها فإنها تتصل بمعناه ، كما تأخذ حكمه الإعرابى بالعطف ، وإذا انقطعت عما قبلها دخلت جملةً مستأنفة لها معناها المستقل ، ولها حكمها الإعرابى المستقل ، ومن هنا اختلف التوجيه الإعرابى لما بعد حرف العطف ، وارتبط الاستئناف برفع الفعل أيضاً لأنه يقع بالاستئناف موقع الاسم - كما يتَّضح فى تعدد أوجه إعراب الفعل - ، كما ارتبط برفع الاسم ، وإن اختلف توجيهه سواء أجُعِلَ مبتدأ ، أم خبراً لمبتدأ محذوف أم فاعلاً لفعل مقدَّر .

وقد عرف معربو القرآن أن الاستئناف مُؤْذِنٌ بتمام كلام قبله ، وبداية كلام جديد ، ومن أمثلة ذلك ما جاء عند أبى عبيدة فى قول الله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (الجاثية ٢١) قال : « تم الكلام ثم استأنف فقال : ﴿ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (الجاثية٢١) » [2] .

---

(١) منار الهدى فى الوقف والابتدا : ٥

(٢) مجاز القرآن : ٢/ ٢١٠ ، ٢٢٦

وقد يكون المتكلم واحداً كما هو فى الآية السابقة ، وقد يختلف المتكلمون كما فى قول الله تعالى : ﴿ أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ (الأعراف ٤٩) ، قال ابن جنى : « يجوز أن يكون قوله : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ قولاً مرتجلاً لا على تقدير إضمار القول ، لكن استأنف (تعالى) على القراءة المشهورة ، وهى (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ) » [1] .

وقد يجوز فى الكلام اتصاله معنوياًبما قبله أو بما بعده فى مثل قول الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (البقرة ٢١٩ ، ٢٢٠) قال الزجاج : « يجوز أن يكون (تتفكرون فى الدنيا والآخرة) من صلة (تتفكرون) المعنى : لعلكم تتفكرون فى أمر الدنيا وأمر الآخرة ، ويجوز أن يكون (فى الدنيا والآخرة) من صلة (كذلك يبين الله لكم الآيات) أى : يبين لكم الآيات فى أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون » [2] ، وقد يكون الكلام واجب الانقطاع عما قبله فى مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ (آل عمران ٥٩) حيث ينقطع الفعل (خَلَقَهُ) عما قبله ، ولا يجوز نحويا أن يكون فى موضع النعت ، أو الحال لآدم لأنه معرفة وهى فعل ماض ، يقول الزجاج : « (خلقه من تراب) ليست بمتصل بآدم إنَّما هو مُبيِّن قصة آدم ، ولا يجوز فى الكلام أن تقول : مررتُ بزيدٍ قام ، لأن (زيد) معرفة لا يتصل به قام ولا يوصل به ولا يكون حالاً ، لأن الماضى لا يكون حالاً أنت فيها ، ولكنك تقول : « مثلُكَ مثلُ زيدٍ ، تريد أنك تشبهه فى فعله ، ثم تخبر بقصة زيد فتقول : فَعَلَ كذا وكذا » [3] . وهذا النوع هو الذى سماه ابن هشام بعد ذلك الاستئناف النحوى [4] .

---

(١) المحتسب : ١/ ٢٥٠.

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢٨٦/١ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٨٤/٥ ، الحجة لابن خالويه ٦٥

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ (٤) مغنى اللبيب : ٣٨٣/٢

وقد يكون الكلام واجب الاتصال بما قبله فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيٍّ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ (آل عمران ١٤٦) وقد قرأها قتادة (قُتِّلَ) فاستدل ابن جنى بقراءته على وجوب اتصال الفعل بما بعده (رِبِّيُّون) فى القراءتين الأخريين (قُتِلَ) ، و (قَاتَلَ) لأن بنية الفعل (قُتِّلَ) لا يجوز أن يكون فاعلها واحداً (نبى)[1] .

ومما أجازوا فيه اتصال الجملة بما قبلها وانقطاعها عنه جمل مبدوءة بـ (أن) ، فيجوز أن تكون مكسورة الهمزة على أنها بداية جملة مستأنفة مستقلة عما قبلها ويجوز فتح الهمزة على أن جملتها متصلة بما قبلها لها موقع إعرابى يتصل به .

وقد جاء ذلك عند الفراء فى أمثلة عدة منها قول الله تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِى إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْواً ، حتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (يونس ٩٠) قال الفراء : « (قال آمنت أنه) قرأها أصحاب عبد الله بالكسر على الاستئناف وتقرأ (أنه) على وقوع الإيمان عليها ، زعموا أن فرعون قالها حين ألْجَمَهُ الماء »[2] فعلى فتح الهمزة يكون الفعل (آمنت) عاملاً فى المصدر المؤول من الجملة بعده ، وعلى كسرها تكون جملة مستأنفة لها استقلالها عما قبلها .

وقد اختار الفراء الاستئناف فى موضع والاتصال فى موضع آخر ، والجملة المستأنفة لا موضع لها ، أما الأخرى فلها موضع يحكمه اتصالها بما قبلها[3] .

وكذلك أجاز الزجاج الوجهين فى قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ (الأنفال ٥٩) واختار الاستئناف لأن القراءة الأخرى

---

(١) المحتسب : ١/١٧٣ (٢) معانى القرآن للفراء : ١/٤٧٨

(٣) نفسه : ١/٤٤٢ ، ٣/٢٥١

(أنهم) يكون المعنى عليها : ولا يحسبن الذين كفروا أنهم يُعجزون ، ويكون (أنَّ) بدلاً من (سبقوا) ، وفيها تكون (لا) زائدة ، وهو لا يجيز أن تكون (لا) زائدة فى هذا الموضع [1] .

وجواز اتصال الكلام بما قبله أو انقطاعه قد أوجد نوعين من التعدُّد الإعرابى ، وقد يَحدُثُ هذا التعدُّد فى وجود علامة واحدة يختلف توجيهها بحسب الاستئناف أو الاتصال ، وهى علامة الرفع ، وقد تختلف العلامات ويختلف التوجيه وقد بيَّنَّا ذلك فيما سبق ، ويزيد الأمر وضوحاً ما نعرضه فيما يلى :

وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً عُرُباً أَتْرَاباً لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ، ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَثُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ﴾ (الواقعة ٣٦ ، ٤٠) وذهب إلى أن رفع (ثُلَّة) يحتمل أن يكون على الاستئناف أو على البدل من مبتدأ محذوف حيث يقول « ورفعها على الاستئناف ، وإن شئت جعلتها مرفوعة ، تقول : ولأصحاب اليمين ثلتان ثلة من هؤلاء ، وثلة من هؤلاء ، والمعنى : هم فرقتان : فرقة من هؤلاء وفرقة من هؤلاء » [2] .

ويختار الفراء الاستئناف فى مواضع أشهرها قول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ (آل عمران ٧) واستدل على ذلك بالسياق اللغوى من القراءات كما يتَّضح فى قوله : « ثم قال(وما يعلم تأويله إلا الله) ثم استأنف (والراسخون) فرفعهم بـ (يقولون) لا باتِّباعهم إعراب (الله) ، وفى قراءة أُبَىٍّ (ويقول الراسخون) وفى قراءة عبد الله (إنْ تأويله إلا عند الله ، والراسخون فى العلم يقولون) » [3] .

وعلى الاستئناف يكون المعنى : لا يعلم تأويله إلا اللهُ وحده ، وتستقل الجملة التالية ، فيكون معناها : ويقول الراسخون فى العلم آمنَّا به – وهو ما جاء فى

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٤٦٧/٢ (٢) معانى القرآن للفراء : ١٢٦/٣

(٣) نفسه : ١٩١/١ ، وانظر : ٤٥٢/١ ، ٧٨/٢ ، ٢٨٠/٣ .

قراءة أُبَيّ - أما على الإتْبَاع (العطف) فيكون المعنى : أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويله أيضاً .

وكذلك اختار الزجاج الاستئناف لأن معنى التأويل عنده البعث ، فالوقف التام - عنده - قول الله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، أى : لا يعلم أحدٌ متى البعث غير الله ، ثم يُسْتَأْنَفُ المعنى بعد ذلك : والراسخون فى العلم يقولون صدَّقنا بأن الله يبعثنا (١) .

وجعل النحاس المعنى على العطف ، ورد قراءة أُبَيّ - التى نسبها لابن عباس - بمخالفتها للمصحف ، كما قال إنهم قد مُدِحُوا بالرسوخ فى العلم فكيف يمدحهم وهم جُهَّال (٢) .

وكذلك اختار أبو عبيدة الاستئناف فى بعض الآيات من مثل قول الله تعالى ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (الأحقاف ٣٥) قال : « رفعه للاستئناف »(٣) وأجاز القطع والرفع على الابتداء - وهو ما سماه الاستئناف - أو على إعمال الفعل فى قول الله تعالى : ﴿ تَنْزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمٰوَاتِ الْعُلَى ، الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (طه ٤ ، ٥) حيث قال : « ورفع الرحمن من مكانَيْنِ ، أحدهما على القطع من الأول المجرور والابتداء ، وعلى إعمال الفعل مجازه : استوى الرحمن على العرش » (٤) .

وأجاز الزجاج فى رفع (التائبون) فى قول الله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ (التوبة ١١٢) ثلاثة أوجه ، أولها ، أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف أى : هؤلاء التائبون ، والثانى : أن تكون بدلاً ، والمعنى : يقاتل التائبون على اتِّصال الكلام بما قبله ، والثالث : أن تكون مبتدأ وخبره مُقدَّر ، والمعنى :

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٣٧٨/١ ج .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٦/١

(٣) مجاز القرآن : ٢١٣/٢ ، وانظر : ٣٠٥/٢

(٤) نفسه : ١٥/٢ . وانظر : ٢١٠/١ ، ٣٢١

التائبون العابدون إلى آخر الآية لهم الجنة أيضاً [1] ، والوجهان الأول والثالث على الاستئناف .

وقد أجازالنحاس أيضاً الرفع على البدل أو على الاستئناف بتقدير مبتدأ في قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ، رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ (البينة ١ . ٢) [2] ومثل ذلك ما جاء عند ابن خالويه في قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ (الهمزة ٥ ، ٦) حيث قال : « إنْ شئت جعلت النار بدلاً ، وإنْ شئت رفعتها بخبر مبتدأ مضمر ، أي : هي نارُ اللهِ » [3] .

ب - العطف واختلاف العلامة :

وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ (المزمل . ٢) حيث قرئت (نصفه) ، و (ثلثه) بالنصب والجر واختلف المعنى في الإعرابين ، وهو ما يتَّضح في قول الفراء : « فمن خفض أراد تقوم أقل من الثُلُثَيْنِ ، وأقل من النصف ومن الثلث . ومن نصب أراد : تقوم أدنى من الثلثين فيقوم النصف أو الثلث ، وهو أشبه بالصواب لأنه قال : أقل من الثلثين ، ثم ذكر تفسير القلة لا تفسير أقل من القلة ، ألا ترى أنك تقول للرجل : لي عليك أقل من ألف درهم ، ثماني مائة أو تسع مائة ، كأنه أَوْجَهُ في المعنى من أن تفسر قلة أخرى وكلٌّ صواب »[4] ، ومعنى التفسير عند الفراء في هذا الموضع البدل بدليل قول النحاس : « ولو كان كما قال لكان (نصفه) بغير واو حتى يكون تبيينا لأدنى » [5] ، ونحن نوافق النحاس في ذلك إلا أن الفراء نظر إلى معنى التركيب فعلى قراءة النصب تكون (نِصْفَهُ) ، و (ثُلُثَهُ) تفسيراً لأدنى من ثلثي الليل .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥٢٣/٢
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٧٢/٥
(٣) إعراب ثلاثين سورة ١٨٤
(٤) معاني القرآن للفراء : ١٩٩/٣
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٦٢/٥

ومعنى الجر عند الفراء عطف (نِصْفِه)، و (ثُلُثِه) على (أدنى) ، والنصب على تفسير ما هو أقل من الثلثين ، وقد اختار النصب ، كما اختاره الأخفش أيضاً وقال إن المعنى ليس على الجر « لأن ذلك يكون على أدنى من نصْفه وأدنى من ثُلُثه وكان الذى افترِضَ الثلثُ أو أكثرُ من الثلث ، لأنه قال : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾ (المزمل : ٢، ٣) »[١] ، وعلى ذلك فالمعنى الذى تجوز عليه قراءة الجر - عنده - هو « إنكم لم تؤدُّوا ما افترِضَ عليكم ، فقمتم أدنى من ثلثى الليل ومن نصفه ومن ثلثه »[٢] ، والأخفش يُحَكِّم بذلك السياق اللغوى - مُتَمَثِّلاً فى آية أخرى من نفس السورة - فى المعنى المقصود ، وبالتالى فى التركيب الذى يُعَبِّرُ عن ذلك المعنى باختيار علامة إعرابية مُحدَّدَة .

وقد فسَّر الزجاج المعنى كما فسَّره الفراء ، واختار النصب كذلك ، حيث قال: « فمن قرأ نِصْفَهَ بالنصب وثُلُثه فهو بَيِّنٌ حسن ، وهو تفسير مقدار قيامه ، لأنه لما قال أدنىَ من ثلثى الليل ، كان نصفه مبيَّنا لذلك الأدنى ، ومن قرأ ونصْفه وثُلُثه ، فالمعنى وتقوم أدنى من نصفه ومن ثلثه »[٣] .فاختلاف المعنىَ إذن يُحدِّدُه اختلاف المعطوف عليه فى الآية ، فمعنى النصب العطف على (أدنى) ، ومعنى الجر العطف على (ثُلُثَىْ) .

وقد جاء مثل ذلك عند الفراء وتنبَّه إلى اختلاف المعطوف فى التقدير من مثل ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ ﴾ (الجمعة ٣) حيث قال : « (وآخرين) فى موضع خفض ، بعث فى الأميين وفى آخرين منهم ، ولو جعلتهما نصباً بقوله ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمْ ﴾ (الجمعة ٢) ، ويُعلِمُ آخرين فَيَنْصَب على الرد على الهاء فى : يزكيهم ويعلمهم »[٤] .

---

(١) معانى القرآن للأخفش : ٥١٣/٢ (٢) نفسه .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٥ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦٢/٥ ، ٦٣

(٤) معانى القرآن للفراء : ١٥٥/٣

ومثل ذلك عند الأخفش ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاه ... وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾ (الأحزاب ٥٣) فالنصب عطفاً على (غير) والجر عطفاً على (ناظرين)[1] .

ولعل أشهر الأمثلة على هذه الظاهرة وصلة المعنى بالعلامة ما جاء فى توجيههم لقراءتى النصب والجر لـ (أرجلكم) فى قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (المائدة ٦) ، وقد فصَّلْنا القول فى ذلك فى موضع آخر من البحث [2] .

ومثل ذلك قد حدث أيضاً فى النعت ، ومن أمثلة ذلك عند الفراء : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً ﴾ (نوح ١٥) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ ﴾ (يوسف ٤٣) قال : « لو كان الخضر منصوبة تجعل نعتاً للسبع حَسُنَ ذلك . وهى إذا خُفِضَتْ نعت للسنبلات . وقال الله عز وجل ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً ﴾ ولو كانت (طباقٍ) كان صواباً »[3] وأجاز النحاس فى (طباقاً) النصب على المصدر أو النعت [4] .

* * *

(١) معانى القرآن للأخفش : ٤٤٣/٢
(٢) انظر : هذا البحث ص ٥٤٣ - ٥٤٤
(٣) معانى القرآن للفراء : ٤٧/٢
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٨/٥

ثانياً : تعدد إعراب الفعل والمعنى

يجوز فى الفعل المضارع عدة صور إعرابية هى : الرفع أو النصب ، الرفع أو الجزم ، النصب أو الجزم ، الرفع أو النصب أو الجزم ، ويؤثر فى ذلك عدة عوامل ترتبط بمعنى الأداة أو المعنى المقصود بالتركيب ، ونجمل هذه العوامل فيما يلى :

١ - التجرد من الأدوات أومعنى الابتداء .

٢ - إلغاء العامل .

٣ - معنى الأداة .

٤- المعنى المقصود .

أ - معنى الشرط . ب - الإتباع .

جـ - بعد القول أو ما فى معناه .

وفيما يلى تفصيل لهذه العوامل :

١ - التجرد من الأدوات أو معنى الابتداء :

جعل سيبويه علة رفع الفعل المضارع موقع الاسم [١] وكذلك قال ابن السراج ثم قال : « ومتى وقع الفعل المضارع فى موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوز رفعه وذلك نحو قولك : لم يَقُمْ زيدٌ ، لا يجوز أنْ ترفعه لأنه لا يجوز أن تقول : لَمْ زيدٌ »[٢] ويُفهَم من تمثيل ابن السراج بـ (لم يقمْ) ما جاء عند النحاة بعد ذلك من قولهم بتجرُّده من النواصب والجوازم .

وقد وقف معربو القرآن عند أفعال يعلّلون رفعها ، وجاءت عندهم علل للرفع

(١) الكتاب : ٣/٩ - ١٠ (٢) الأصول : ٢/١٤٦

فى طيّات حديثهم ، ومن أمثلة ذلك الفعل (تعبدون) فى قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (البقرة ٨٣) : قال الفراء « رُفِعَتْ (تعبدون) لأن دخول (أنْ) يصلح فيها ، فلما حُذفَ الناصب رُفعتْ كما قَال الله : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ ﴾ (الزمر ٦٤) ، وكما قال : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (المدثر ٦) ، وفى قراءة عبد الله (ولا تمنن أن تستكثر) فهذا وَجْهُهُ من الرفع ، فلما لم تأت بالناصب رفعت » [1] وهو وجه من وجوه الرفع عند الأخفش أيضاً ، كما أنه يُعلّلَ الرفع أيضاً بوقوع الفعل موقع الاسم [2] وبتجرُّده من النواصب والجوازم أو بالابتداء وهو ما يعنى عنده التجرد أيضاً [3] كما قال الزجاج أيضاً بعلّة إسقاط (أن) [4] ولا نفهم هذه العلّه إلاّ على أنها التجرد من الناصب والجازم ومعنى صلاحية دخول (أنْ) على الفعل أنه لا ناصب ولا جازم معه ولذلك رُفِعَ ، ويرتبط هذا أيضاً بالابتداء أو الاستئناف بمعنى الابتداء وهو التجرّد عن العوامل اللفظيّة ، وقدجاء تعليل الرفع بالاستئناف عند الزجاج [5] ، والنحاس [6] وابن جنى الذى قدّر معنى الفعل على تقدير (أنْ) أيضاً [7] .

ونفهم مما سبق أن رفع المضارع مرتبط دائماً بابتداء كلام - أو العطف على مرفوع أيضاً - وهو ما يجعلنا نقول إنّ معنى رفع الفعل المضارع إنما هو الابتداء .

٢ - إلغاء العامل :

من النواصب التى قد تأتى ملغاة :

أ - إذن : وتعمل (إذن) النصب بشروط حددهاالنحاة وهى: أن تكون فى

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٥٣/١ — (٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٧

(٣) معانى القرآن للأخفش : ١٢٦/١

(٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٦/١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ — (٥) نفسه : ١٧٧/١

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٢/٣ — (٧) المحتسب : ٢٠/٢

ابتداء الجواب ، وأن يدل الفعل الذى تنصبه على زمن الاستقبال ، وأن لا يُفصل بينها وبينه بغير القسم ، وهى تُشبهُ (أرى) فى إعمالها وإلغائها - فهى تعمل إذا كانت فى ابتداء الجواب ، وتُلغى إذا اعتمد الفعل على شئ قبلها من مثل : أنا إذن آتيك كما أنه يجوز عملها وإلغاؤها إذا توسّطت بين الفاء والواو وبين الفعل المستقبل فى مثل ﴿ وَإِذاً لَّا يَلْبَثُوا خلافَكَ إِلَّا قليلاً ﴾ (الإسراء ٧٦) ﴿ وَإِذاً لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾ (النساء ٥٣) [(١)] .

وقد فصل الفراء [(٢)] فى حديثه عن (إذن) عند قول الله تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (النساء ٥٣) وأوضح حالاتها الثلاث فهى تنصب الفعل المضارع إذا استؤنِفَ بها الكلام فيقال : إذاً أضربَكَ ، إذاً أجزيك ، وتُلغى إذا سبقها اسم يعتمد عليه الفعل من مثل : أنا إذاً أضربُك . ويجوز النصب والرفع معها إذا سُبِقَتْ بـ (أنَّ) من مثل : إنِّى إذاً أوذيُك ، فإذا سبقت بحرف من حروف النسق (العطف) : الفاء أو الواو أو ثم أو (أو) وكما فى هذه الآية فيجوز عندئذ إعمالها ونصب الفعل بعدها ويجوز أن تُلغى وللفعل بعدها أنْ يُرفَعَ على ما أسمَاهُ النقلَ وهو تأخير إذاً فى الكلام والتقدير فى الآية الرفع لا يؤتون الناس نقيرا إذاً فيكون الكلام بذلك استئنافا لما بعد (إذاً) على ما قبلها . والدليل على الرفع - عنده - أنه فى المعنى جواب لجزاء مضمر ، كأنك قلت ولئن كان لهم ، أو لو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذاً نقيراً . كما أنها فى قراءة ابن مسعود منصوبة (فإذاً لَّا يؤتوا الناس نقيراً) [(٣)] فإذا وقعت (إذاً) فى جواب الجزاء جاز فى الفعل بعدها النصب والرفع والجزم وهو ما يتضح فى قول الفراء : « وإذا كان قبلها جزاء وهى له جواب قلت : إنْ تأتنى إذاً أكرمْك ، وإن شئت : إذاً أكرمَك واكرمُك ، فمن جزم أراد أكرمك إذاً

---

(١) انظر : الكتاب : ١٢/٣ وما بعدها المقتضب : ١٠/٢ وما بعدها ، الأصول : ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، وانظر : العلامة الإعرابية والمعنى : ١١٨

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ (٣) معانى القرآن للفراء : ٢٧٣/١

ومن نصب نوى فى (إذاً) فاء تكون جواباً فنصب الفعل بإذاً. ومن رفع جعل (إذاً) منقولة إلى آخر الكلام ،كأنه قال : فأكرمُك إذاً » [1] ، فمعنى الجزم أن تُلغَى (إذنْ) ويكون الفعل بعدها جواباً للشرط ، ومعنى النصب أنْ تكونَ (إذاً) بمعنى فاء الجواب (أو فاء السَبَبِيَّة) فينُصب الفعل بعدها كما ينصب فى جواب الشرط بالفاء ، ومعنى الرفع إلغاؤها واستئناف الكلام أو ما أسماه الفراء النقل وهو ما يعنى انفصالَ الكلام بعدها عما قبلها .

وقد جعل أبو عبيدة (إذنْ) مُلغاة وقدَّرها على التأخير فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذاً لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ (الإسراء ٧٦) فقال : « رُفِعَ (يلبثون) على التقديم والتأخير كقولك : ولا يلبثون خلافك إذاً » [2] . وكذلك قدَّرها الزجاج فى آية النساء : (فَلاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً إِذَنْ) ، ثم عرض قول سيبويه فى إعمالها وإلغائها وجواز الأمرين [3] كما لخص النحاس ذلك [4] .

ومما سبق يتبين أن معربى القرآن قد تبعوا النحاة فى جواز إعمال (إذن) ونصب الفعل بعدها ، أو إهمالها ورفع الفعل بعدها فى بعض التراكيب ، وأنَّ النصب مرتبط بإعمالها وأنها معتَمدُ الكلام ، والرفع مرتبط بإهمالها وأن الفعل معتمدٌ على غيرها ، كما أنه يجوز عند الفراء جزم الفعل بعدها إذا أُلغِيتَ وكان الكلامِ بعدها على معنى جواب الشرط .

٣ - معنى الأداة :

أ - أن : الواقعة بعد الظن :

يجوز فى (أنْ) الواقعة بعد فعل يُفيدُ الظن أن تكون (أنْ) المُخفَّفة من الثقيلة ويرفع الفعل بعدها ، ويجوز أن تكون (أنْ) المصدريَّة الناصبة وقد ربط

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٧٤/١ (٢) مجاز القرآن : ٣٨٧/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٣/٢ ، وانظر : الكتاب : ١٢/٣ وما بعدها : ٣٠٧/٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٣/١ ، وانظر : ٣٠٧/٣

سيبويه والمبرد بين معنى الاستقرار وجعلها مخففة من الثقيلة وعكسه المصدريّة الناصبة [1] ، وهوما لا يتحدَّد مع فعل الظن إلاَّ بقصد المتكلم ومن هنا جاز الرفع والنصب .

ومن أمثلة ما يجوز فيه الرفع والنصب قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَن لَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (المائدة ٧١) ، و﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ (طه ٨٩) و ﴿ أَن لاَ تُكَلِّمَ الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً ﴾ (مريم ١٠) ويفهم من كلام الفراء أيضاً أنه يربط بين معنى الاستقرار أو الثبات والرفع حيث يقول : « وقوله : ﴿ أَن لَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس) وإذا ، أردت آتيك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت ، فقلت : أنْ لا تكلمُ الناس ألا ترى أنه يحسن أن تقول : آتيك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلاّ رمزاً » [2] ويبدو قصده لمعنى التحدد بتقييد النصب بالدلالة على الاستقبال ، أما الاستقرار فيُفهَم من تقديره للرفع باستمرار حال الفعل ثلاثة أيام . وهذا يتفق مع قول سيبويه والمبرد وهو ما نقله النحاس عن سيبويه أيضاً [3] .

كما ربط الفراء في هذه الآيات بين معنى (لا) وعمل (أنْ) فإذا جُعلت بمعنى (ليس) جاز رفع الفعل ونصبه ، وإذا كانت بغير معنى (ليس) فليس إلاّ نصب الفعل ومعناه الاستقبال [4] ، كما ارتبط ذلك بتقدير الضمير بعد (أنْ) حيث يقول : « وإذا رأيتَ(أنْ) الخفيفة معها (لا) فامتحنها بالاسم المكنىّ مثل الهاء والكاف - فإن صلحاً كان في الفعل الرفع والنصب ، وإنْ لم يصلحا لم يكن في الفعل إلا النصب » [5] ، وكذلك جعل أبو عبيدة والزجاج والنحاس الرفع على تقدير الضمير (الهاء) [6] .

---

(١) انظر : الكتاب : ٣/١٦٦ ، ١٦٧ ، المقتضب : ٣/٧ ، ٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١/٢١٣ (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٢ ، ٣٣

(٤) معاني القرآن للفراء : ١/٢١٣ ، ٤٤٨ (٥) نفسه : ٢/١٦٣

(٦) مجاز القرآ : ١/١٧٤ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٥٥ ، وانظر : ٣/٨ ، ١/٣٧٥

ب - حتّى :

يختلف معنى حتى فى حالة نصب الفعل بعدها وفى حالة رفعه ، فإذا نُصبَ الفعل بعدها كانت غائية بمعنى (إلى) ، أو تعليليّة بمعنى (كى) وقد حدَّد سيبويه للنصب معنيين فى مثل : سرتُ حتّى أدخلها ؛ أحدهما : أن يكون الدخول غايةً السير وحتى هنا بمعنى (إلي أنْ) ، والآخر : أنْ يكون زمن السير ماضياً وزمن الدخول مستقبلاً وحتّى بمعنى (كى) .

أما الرفع فيكون إذا لم تكن بمعنى (إلى أن) ولا (كى) ، وللجملة حينئذ معنيان أيضاً ، أحدهما : أن تفيد اتصال الدخول بالسير ، وأن الفعل بعدها فى زمن الحال ولا زال مستمراً (لم ينقطع) .

والآخر : أن يكون السير متفرّقاً غير متصل بالدخول لكنه مؤدٍّ إليه ويجمع بين المعنيين دلالة الفعل بعدها على زمن الحال وهو ما تنبَّه إليه المبرد [1] . وظهر خلاف معربى القرآن عند قول الله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (البقرة ٢١٥) حيث قُرِىءَ (يقول) بالرفع والنصب وارتبط النصب والرفع بزمن الفعل بعد حتى عند معربى القرآن وبزمن الفعلين ما قبلها وما بعدها عند الكسائى والفراء ، فيُنظر إلى الفعل الذى قبلها أهو مما يتطاول أمْ لا أى من الأفعال التى يطول زمن حدوثها ، مثل : زلزل ، ومثل : جعل فلان يُديم النظر .. إلخ . وعلى هذا فلحتى ثلاثة معان مع الفعل ترتبط بالعمل عند الفراء نجملها فيما يلى :

١ - إذا كان ما قبلها ماضياً غير متطاول وما بعدها فى معنى الماضى فإن الفعل يرفع بعدها كقولك : جئتُ حتى أكونُ معك قريباً إلاَّ إذا اختلف فاعل الفعل الأول عن فاعل الفعل الثانى من مثل : سرت حتى : يدخلها زيد .

---

(١) انظر : الكتاب : ١٧/٣ ، ١٨ ، المقتضب : ٣٧/٢ - ٣٩ وقد لخص إبراهيم بركات قول سيبويه : انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١٩ - ١٢٠. ، وانظر : الجملة العربية ص ١٧٩ - ١٨٠.

٢ - أنْ يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين وهما مما يتطاول فينصب الفعل بعدها وعلى ذلك الآية . فإذا سُبِقَ الفعل الذى بعد حتى بـ (لا) جاز الرفع والنصب .

٣ - أن يكون ما بعد حتى مستقبلاً فتنصبه ولا أهمية لمعنى الفعل الذى قبلها ومن أمثلة ذلك : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (طه ٩١) و﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ (يوسف ٨٠) وهو كثير فى القرآن [١] .

ويمثل الزجاج مذهب سيبويه فى النصب والرفع بعد حتى ، وقد جعل النصب فى الآية على معنى الغاية ، والمعنى عنده : وزُلزِلُوا إلى أن يقول الرسول ووجه الرفع عنده أن يكون الفعلان قد مضيا فى المعنى ، والمعنى : زلزلوا فقال [٢] ، وجاءت (حتى) لعطف جملة على جملة فتركت الجملة الثانية على استقلالها ورفع الفعل [٣] وكأن ما بعدها جملة مستأنفة على ما قبلها ، وهو ما يُفهَم من تقدير النحاس للآية فى حالة الرفع . وزلزلوا حتى الرسولُ يقولُ [٤] كما أوضحه الفارسى أيضاً فى قوله : « وحتى إذا رفعَ الفعل بعدها حرفٌ يُصرِّفُ الكلام بعدها إلى الابتداء ، وليست العاطفة ولا الجارة » [٥] وقد قال النحاس بالحالة الثالثة التى جاءت عند الفراء فى قول الله تعالى : ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (طه ٩١) فقال : « نصبت بحتى ، ولا يجوز الرفع لأنه مستقبلَ لا غير » [٦] ، ويربط ابن خالويه بين زمن الفعل والنصب أو الرفع بحتى ولخَّص ذلك بقوله : « إنَّ مَنْ رفع الفعل بعد (حتى) كان بمعنى الماضى ، ومن نصبه كان بمعنى

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١/١٣٢ - ١٣٦

(٢) هذا ما يُفهَم من تقديره وقد جعلها بمنزلة سرتُ فدخلتُها .

(٣) انظر : معانى القرآن وإعرابه : ١/٢٧٧ ، ٢٧٨

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/٣٠٤ ، ٣٠٥

(٥) الحجة للفارسى : ٢/٢٣٣ (٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٥

الاستقبال » [١] ، وقد تبع الفارسى سيبويه فى (حتى) وشرح ما جاء عنده وطبّقه على الآية [٢] ومما سبق يتبيّن أن الرفع والنصب بعد حتى مرتبطان بمعنى الفعلين قبلها وبعدها الذى يؤثّر بالتالى فى معناها حيث يترتب الرفع أو النصب على معنى حتى .

جـ - الجزم والرفع ومعنى الأداة :

إن دلالة الأدوات دلالة وظيفيّة ، وعمل الأداة مرتبط بما تدل عليه من معنى يأتيها من السياق ، وقد ظهر ذلك عند معربى القرآن فى تقديرهم لمعنى (لا) فهى إذا أفادت النهى جزم الفعل بعدها ، وإذا كانت نافية فلا عمل لها ، والفعل مرفوع أو منصوب أو مجزوم حسب العوامل الأخرى ، وقد علّل الزجاج الجزم معها بقوله : إن « (لا) التى ينهى بها تلزم الأفعال دون الأسماء وتأثيرها فيها بالجزم ، لأن الرفع يدخلها ، بوقوعها موضع الأسماء والنصب يدخلها لمضارعة الناصب فيها للأسماء وليس فيها بعد هذين الحيّزين إلا الجزم » [٣] .

وقد أجاز الفراء الجزم والرفع فى آيات كثيرة بحسب معنى (لا) ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (آل عمران ٢٨) . قال الفراء : « نهى ، ويجزم فى ذلك . ولو رفع على الخبر ، كما قرأ من قرأ : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ (البقرة ٢٣٣) وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ (آل عمران ٢٨) هى أكثر كلام العرب ، وقرأه الفراء » [٤] ، فالجزم معناه النهى ، أما الرفع فمعناه الخبر و(لا) تُفيدُ نفى الفعل . ومعنى الجزم عند الزجاج : أنه من كان مؤمناً فلا ينبغى أنْ يتخذَ الكافر وليًّا [٥] .

---

(١) حجة ابن خالويه ص ٧٢ (٢) الحجة للفارسى : ٢/٢٣٣

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١/٢٤٥ ، ٢٤٦

(٤) معانى القرآن للفراء : ١/٢٠٥ ، وانظر أيضاً : ١/٧٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٢٣٢ ، ٢/٤٨

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ١/٣٩٨

ونفس الأمر نجده عند أبى عبيدة فى قول الله تعالى : ﴿ فقد جعلنا لوليّه سُلْطاناً فلا يسرفْ فى القتل ﴾ (الإسراء ٣٣) حيث يقول : « جزم بعضهم على مجاز النهى ، كقولك : فلا يُسْرِفَنَّ فى القتل أى يمثل به ويُطوِّل عليه العذاب ويقول بعضهم : (فلا يسرفُ فى القتل) فيرفعه على مجاز الخبر كقولك : إنه ليس فى قتل ولى المقتول الذى قُتِلَ ثم قَتَلَ هو به سرف » [(١)] ، كذلك جاءت أمثلة عند الأخفش للجزم على النهى والرفع على الخبر بمعنى النفى [(٢)] ، ومثل ذلك عند الزجاج قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ (البقرة ١١٩) فالجزم على أن تكون (لا) الناهية « والرفع على أنها نافية أو على الاستئناف » [(٣)] .

وأوضح ابن خالويه معنى الرفع والجزم فى الآية محكماً السياقين اللغوى والخارجى في اختيار إحدى العلامتين حيث قال : « قوله تعالى : ﴿ ولا تُسَأَلُ ﴾ يقرأ بالرفع والجزم ، فالحجة لمن رفع أنه أخبر بذلك وجعل (لا) نافية بمعنى ليس ، ودليله قراءة عبد الله وأُبَىّ ، (ولن تسألَ) والحجة لمن جزم أنه جعله نهياً ، ودليله ما رُوِىَ أنَّ النبى ﷺ قال يوماً ليت شعرى ما فعل أبواى ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ فإنا لا نؤاخذك بهم والزم دينك » [(٤)] .

وهو يحكم السياق اللغوى متمثلاً فى القراءات القرآنية ، كما يحكمُ السياق الخارجى متمثلاً فى أسباب النزول .

وكذلك حكم الفارسى السياقين فى نفس الآية وجعل الجزم يُفيد معنى التعظيم كما جعل الرفع لوقوع الفعل موقع الاسم حيث تُعرَب (ولا تسألُ) حالاً ، أو على الاستئناف [(٥)] .

---

(١) مجاز القرآن : ٣٧٨/١ ، وانظر : ٢١٩/٢ (٢) معانى القرآن للأخفش : ١/ ١٩٠.

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١٧٩/١ ، ٣٩٨ (٤) حجة ابن خالويه ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣

(٥) الحجة للفارسى : ١٦٨/٢ ، ١٦٩

وجعل ابن جنى (لا) نافية بمعنى ليس فى قوله تعالى : ﴿ ولا يضارُ ﴾ وقدر المعنى وليس ينبغى أن يُضارُّ [1] .

وأشار النحاس كثيراً إلى الجزم بالنهى مع (لا) [2] ، كما أشار إلى جواز الجزم على النهى والرفع على الخبر [3] ولا يُجيز أن تكونَ (لا) ناهية فى قول الله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُك فَلا تَنسَى ﴾ (الأعلى ٦) مُحكِّماً المعنى في ذلك حيث يقول إنَّ (تنسى) فُسِّرتْ بمعنى (الترك) وفُسِّرتْ بمعنى النسيان « والمعنى فى القولين جميعاً فليس تنسى ، وهو خبر وليس ينهى ، ولا يجوز عند أكبر أهل اللغة أنْ يُنهَى إنسان عن أن ينسى ، لأن النسيان ليس إليه » [4] ، وهو بذلك يُحكِّم السياق الخارجى فى اختيار الوجه النحوى دون أنْ يُحدِّد اختيار وجه الرفع ، لكنه اختار معنى الرفع .

وقد تكون (لا) مسبوقة بأن الناصبة فيجوز حينئذ الجزم إذا جُعلتْ (لا) ناهية ، والنصب إذا جُعلتْ (نافية) ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالي : ﴿ قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا به شَيْئاً ﴾ (الأنعام ١٥١) قال الفراء : « إنْ شئتَ جعلت (لا تُشركوا) نهياً أدخلتَ عليه (أنْ) . وإن شئتَ جعلته خبراً و(تُشركُوا) فى موضع نصب ، كقولك : أمرتُك ألاَّ تَذْهَبَ (نصب) إلى زيدٍ ، وأن لا تذهبْ (جزم) » [5] ، وقد يكون الفعل معطوفاً على فعل منصوب فيُعطف عليه بالنصب على تقدير (أنْ) قبل (لا) النافية ، أو تكون (لا) ناهية فيُجزَم [6] ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران ٦٤) وقد أجاز الفراء فى (نعبد) مع النصب – الرفع لأن معنى الكلمة القول ، كأنه قيل : تعالوا

(١) المحتسب : ١/١٤٩ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١/٣٤٩ ، ٣٥٧

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٦٥ (٤) نفسه : ٥/٢٠٥

(٥) معانى القرآن للفراء : ١/٣٦٤ ، وانظر : ١/٢٥٩ ، ٣/١١٣ (٦) نفسه : ٣/١٣٥

نتعاقد لا نعبدُ وكذلك ما عُطِفَ عليها (ولا نشرك) و(لا يتخذ) ، كما أجاز الجزم فى جواب الطلب على تَوَهُّم أنَّ الكلام بغير (أنْ) [1] ، بينما خطّأه النحاس فى ذلك وجعل الجزم على أنْ تكون (أنْ) مُفسِّرة و(لا) جازمة والرفع على أنها نافية والكلام خبر ، أو أنَّها مُخفَّفَة من الثقيلة بمعنى : أنه لا نعبدُ [2] .

وهكذا يتدخل معنى الحرف الوظيفى فى تغيير العلامة الإعرابية فيتغير المعنى تبعاً لذلك .

● اللام :

وكذلك قد يختلف معنى اللام فيختلف عملها فهى إذا كانت لام الأمر فالفعل بعدها مجزوم ، وإن كانت لام (كى) لام التعليل فالفعل بعدها منصوب وقد قُرِئَ قوله تعالى : ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ ﴾ (المائدة ٤٧) بنصب الفعل وجزمه ، قال الفراء : « قرأه حمزة وغيره نصباً ، وجُعِلَت اللام فى جهة (كى) وقُرِئَتْ (وليحكمْ) جزماً على أنها لام أمر . وقولَه : ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ ﴾ (المائدة ٤٩) دليل على أن قوله : ﴿ وليحكم ﴾ جزم . لأنه كلام معطوف بعضه على بعض » [3] ، واختيار الفراء الجزم بدليل السياق اللغوى من آية تالية بينما سوّى النحاس بين القراءتين ، وإن كانت قراءة النصب تحتاج إلى تقديرٍ والمعنى : وليحكمَ أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزلناه عليهم [4] .

وتفرق علامة بناء الحرف بين المعنيين فإذا كانت اللام مكسورة فهى لام التعليل والفعل منصوب بعدها ، وإذا كانت ساكنة فهى لام الأمر والفعل مجزوم بعدها ، ويجوز كسر اللام مع الجزم لأنه الأصل إلاّ أنه لم يُقرأ به كما يقول الزجاج والنحاس وابن خالويه [5] .

---

(١) نفسه : ٢٠٢/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٨٤/١

(٣) معانى القرآن للفراء : ٣١٢/١ ، ٣١٣

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٢ ، وانظر : حجة ابن خالويه ص ١٠٦ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١٩٧/٢ - ١٩٨

كذلك قد تختلف حركة اللام بين الكسر والفتح فإذا كانت مكسورة نُصِبَ الفعل بعدها وإذا كانت مفتوحة كانت لام الابتداء التى لا عمل لها وارتفع الفعل بعدها ، ويتغيَّر معنى الجملة فى الحالتين ، وهذا ما حدث فى قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم ٤٦) فقد قرئت (لِتَزُولَ) والمعنى عند الفراء ما كانت الجبال لتزول من مكرهم ، كما قرئت (لَتَزُولُ) والمعنى عنده أنهم مكروا مكراً عظيماً كادت الجبالُ تزول منه [١] ، أو : « وإنْ كان مكرهم تزول منه الجبال فى المثَل وعند مَنْ لم يؤمن » [٢] ، وقد فرق الزجاج بين المعنيين أيضاً كما ربط ذلك بالسياقين اللغوى والخارجى والمعنى على القراءة الأولى (لِتَزُولَ) « وما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال ، أى : ما كان مكرهم ليزولَ به أمرُ النبى ﷺ وأمر دين الإسلام وثبوته كثبوت الجبال الراسية ، لأن الله عز وجل وعد نبيه عليه السلام إظهار دينه على كل الأديان فقال : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ (التوبة ٣٣ ، الصف ٩) ، ودليل هذا قوله : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ (إبراهيم ٤٧) » والمعنى على القراءة الثانية (لَتزولُ) : وعند اللّهِ مكرهم وإنْ كان مكرهم يبلغ فى الكيد إلى إزالة الجبال ، فإنَّ الله ينصر دينَه ومكرهم عنده لا يخفى عليه » [٣] .

٤ - المعنى المقصود :

مما لاشك فيه أن العلاقة بين العلامة والمعنى المقصود تظهر فى أحوال إعراب الفعل الثلاث ، لكننا نجد تأثيرها على الإعراب أشد وضوحاً فى ثلاثة مظاهر هى : معنى الشرط ، ومعنى الإتباع ، ومعنى القول فى فعل سابق وهو ما يتَّضح فيما يلى :

أ - معنى الشرط :

يجزم الفعل المضارع فى جواب الطلب ، وقد جاء ذلك عند الفراء الذى أشار

(١) معانى القرآن للفراء : ٧٩/٢ (٢) مجاز القرآن : ٣٤٥/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١٦٦/٣ ، ١٦٧

إلى الجزم فى جواب الاستفهام بمعنى الجزاء من مثل : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (الصف ١٠) حيث أُجيبَ الاستفهام بقوله سبحانه : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (الصف ١٢) [(١)] وقد جُعِلَ الاستفهام هنا بمعنى الأمر ، فمعنى : هل أنت ساكت ؟ اسكت [(٢)] ، كما أشار إلى الجزم فى جواب الأمر فى أكثر من موضع [(٣)] . وقد أشار إلى ذلك مَنْ بعدَه من معربى القرآن [(٤)] وسمَّاه النحاس جوابَ الطلب أيضاً [(٥)] كما أشار إلى جواب السؤال [(٦)] وربط الفراء بين معنى هذا التركيب ومعنى التركيب الشرطى ، فهو مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط [(٧)] ، يقول فى قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِى الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ (إبراهيم ٣١) : « جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء . ومعناه والله أعلم معنى أمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهب عنَّا ، تريد : اذهبْ عنا فجزم بنيَّة الجواب للجزم ، وتأويله الأمر » [(٨)] ، وكذلك جعل الزجاج التركيب على معنى الشرط فقال فى قول الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ (البقرة ١٣٥) « وجزم تهتدوا على الجواب للأمر . وإنما معنى الشرط قائم فى الكلمة ، المعنى : إنْ تكونوا على هذه الملة تهتدوا ، فجَزْمُ تهتدوا على الحقيقة جواب الجزاء » [(٩)] وكذلك جعله النحاس مجزوماً لأن فيه معنى المجازاة [(١٠)] ، أو أنه بمعنى جواب الشرط [(١١)] ، وقد قدر قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (فاطر ٣٧) : إنْ أخرجتنا عملنا صالحاً غير الذى كنا نعمل [(١٢)] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢/٨٦ — (٢) نفسه : ٣/١٥٤

(٣) نفسه : ١/٣٢٥ ، ٣٤٣ ، ٢/٣٦

(٤) معانى القرآن للأخفش : ١/٢٦٥ ، معانى القرآن وإعرابه : ١/١٩٣

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٨ — (٦) نفسه : ٣/٢٣٨ ، ٣٧٤

(٧) معانى القرآن للفراء : ٣/٤٥ — (٨) نفسه : ٢/٧٧

(٩) معانى القرآن وإعرابه : ١/١٩٣ — (١٠) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢١٧

(١١) نفسه . — (١٢) نفسه : ٣/٣٧٤

وقد قرأ الحسن وابن أبي إسحاق : ﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴾ (طه ٣٢) بجزم (أَشْدُدْ) ، وأشركه على جواب الطلب [١] فقال النحاس إنها قراءة شاذة بعيدة لأن جواب مثل هذا إنّما ينجزم بمعنى الشرط والمجازاة فيكون المعنى إنْ تجعل لى وزيراً من أهلى أشْدُدْ به أزرى وأشْرِكْهُ فى أمرى . وأمره النبوة والرسالة ، وليس هذا إليه صلى الله عليه وسلم فيخبر به ، وإنما يسأل الله جل وعز أن يُشرِكَهُ معه فى النبوة » [٢] ، ومعنى الجزم على جواب الشرط حيث يكون الجواب مترتباً على الشرط هو الذي جعل النحاس يَحْكُمُ على هذه القراءة بالشذوذ .

● جواز الرفع والجزم :

يجوز فى بعض حالات جواب الطلب الجزم أو الرفع ، ويترتب على ذلك اختلاف فى المعنى ، ولقد وقف الفراء وقفة طويلة عند قول الله تعالى : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٤٦) حدَّد فيها الحالات التى لا يجوز فيها إلاَّ الجزم ، والحالات التى يجوز فيها الجزم والرفع ، وكذلك متى يكون الجزم أفضل من الرفع ، ويمكننا تلخيص أقواله فيما يلى : يجوز الرفع والجزم إذا كان الفعل (الجواب) (صلة) للاسم النكرة الذى قبله وكان فيه ضمير يعود على ذلك الاسم ، فإن لم يكن الفعل صلة للاسم النكرة الذى قبله أو كان فيه ضمير لكنه لا يعود عليه فليس إلاَّ الجزم فى جواب الطلب ومن هنا فرَّق بين قراءة : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ٢٤٦) ، وقراءة : ﴿ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فالأولى ليس فيها إلا الجزم لأن الفعل ليس صلة للملك ، أما الثانية فيجوز الرفع والجزم لأن (يقاتل) صلة للملك وفيه ضميره . وكذلك لا يجوز فى : ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ (يوسف ٩) إلاَّ الجزم ، لأن الضمير فى (يَخْلُ) لا يعود على

---

(١) انظر : معجم القراءات : ٧٩/٤ ، ٨٠ .

(٢) نفسه : ٣٨/٣ ، وانظر : معانى القرآن للفراء : ١٧٨/٢

الأرض . فإذا كان الاسم الذى قبله فعل الجواب معرفة فإن الفراء يوجب الجزم عندئذ لأن المعرفة لا توصل ، إلا أنه يعود فيُجيز الجزم والرفع ، وهو ما يجعلنا نستنتج أنه إذا صح أن يكون الفعل فى موقع النعت أو الحال يجوز الرفع والجزم ، والجزم أحسن إذا وقع الاسم الذى يكون الفعل صلة له (المنعوت) فى الآية التى قبله لانقطاع الاسم من صلته من مثل : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى ﴾ (مريم ٥ ، ٦) [١] .

ويبدو من كلام الفراء أن الجزم مرتبط بانقطاع الفعل عن الاسم الذى قبله أما إذا أوصِل به كأن يكون نعتاً له أو حالاً فإنه يجوز الرفع مع الجزم ، ولموقع النعت أولوية فى ذلك ، لأن النعت يرتبط بالاسم أكثر من الحال التى من شروطها الانتقال .

وارتبط الرفع كذلك عند أبى عبيدة بوقوع الفعل صفة (نعتاً) لما قبله أما الجزم فعلى معنى الشرط ، ويختلف المعنيان كما يقدّرهما فى قول الله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَدُنكَ وَلِيًّا - يرثنى ﴾ (مريم ٥ ، ٦) ، حيث قال : « يرفعه قوم على الصفة ، مجازه : هب لى ولياً وارثاً - يقولون : ائتنى بدابة أركبُها رفع لأن معناها : ائتنى بدابة تصلح لى أن أركبَها - ولم يُرِد الشرط ، ومن جزمه فعلى مجاز الشريطة والمجازاة كقولك : فإنك إنْ وهبته لى ورثنى » [٢] ، ونفس الأمر نجده عند الأخفش فهو يجيز الرفع والجزم إذا وقع الفعل صفة للاسم الذى قبله ويُفرّق بين المعنيين ويمثل بـ : أعْطنى ثوباً يَسَعُنى إذا أردت واسعاً ، و(يسعْنى) إذا جعلته جواباً كأنك تشترطُ أنه يسعُك [٣] ، وقد أجاز الرفع والجزم أيضاً إذا وقع الفعل حالاً للاسم الذى قبله ومن أمثلة ذلك : ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِى أَرْضِ اللَّهِ ﴾ (الأعراف ٧٣) [٤] ، كما أجاز الرفع على الاستئناف إذا لم يكن الفعل علة لما قبله [٥] .

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١٥٧/١ ، وما بعدها ، وانظر أيضاً : ٣٢٥/١ ، ٣٤٣ ، ٣٦/٢

(٢) مجاز القرآن : ١/٢ (٣) معانى القرآن للأخفش : ٢٦٧/١

(٤) نفسه : ٣٠٦/٢ (٥) نفسه : ٢٦٥/١

وما وجدناه عند الفراء فى - آية البقرة (٢٤٦) نجده عند الزجاج أيضاً الذى أوضح معنى الرفع والجزم فى (نُقاتل) ، و(يُقاتل) وقدَّر الجزم بمعنى الشرط ، كما أجاز الرفع فى (نُقاتلُ) لكن على معنى الأستئناف [١] وقد تبعه فى ذلك النحاس [٢]، الذى قال بالجزم فى الجواب والرفع على النعت [٣]، كما أجاز الرفع على الاستئناف [٤] .

وقد فرَّق النحاس بين معنى الرفع ومعنى الجزم فى قول الله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنكَ وَلِيًّا ، يَرِثُنِى ﴾ (مريم ٥ ، ٦) ، فقال إن معنى الرفع : فهب لى من لدنك الولى الذى هذه حاله وصفته ، لأن الأولياء منهم مَنْ لا يرث ، فقال : هب الذى يكون وارثى ، أما الجزم فمعناه : إنْ وهبته لى ورثنى لأن جواب الأمر فيه معنى الشرط والمجازاة [٥] .

وقد أجاز الزجاج رفع (تطهرهم) وجزمها فى قول الله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (التوبة ١٠٣) ، والجزم على معنى الشرط وتقديره إنْ تأخذْ من أموالهم تطهرْهم ، أما على الرفع فقد تكون (تطهرهم) نعتاً للصدقة والتقدير : خُذْ من أموالهم صدقة مطهرةً ، أو على الاستئناف ويكون الضمير للنبى ﷺ والمعنى : خذ من أموالهم صدقة فإنك تطهرهم [٦] ، كما أجاز النحاس أنْ تكون (تطهرهم) فى موقع الحال [٧] .

وليس الفراء معنى الجزاء (الشرط) فى الجملة ، فى غير الطلب ، لتبرير جزم الفعل فى مثل : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِى قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ، لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ (الشعراء ٢٠٠) ، حيث أجاز الجزم والرفع فى (يؤمنون) ، وجاء من كلام العرب بما يُشبهه حيث قال : « والعرب تقول : ربَطْتُ الفرس لا يتفلّتُ ، جزماً

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٣٢٢/١
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٥/١
(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٥١/٢
(٤) نفسه : ٢١٢/٣
(٥) نفسه : ٦/٣
(٦) معانى القرآن وإعرابه : ٥١٨/٢
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٣/٢

ورفعاً وأوثقت العبدَ لا يفرْ ، جزماً ورفعاً . وإنما جزم لأن تأويله إنْ لم أربطه فرَّ فجُزِمَ على التأويل » [1] وخطّأه النحاس فى ذلك لأنه لا جازم فى الجملة على قول البصريين [2] .

كما أشار الفراء إلى معنى الجزاء (الشرط) فى التركيب دون حاجة إلى تبرير الجزم [3] وروى الزجاج ذلك دون نسبة [4] .

ب - الإتْبَاعُ :

تقوم حروف العطف بإشراك ما بعدها فى معنى ما قبلها وحكمه الإعرابى (علامته الإعرابية) لكنها قد تتحول عن معنى العطف إلى معنى آخر فتتغير العلامة الإعرابية بعدها لذلك وينقطع ما بعدها عما قبلها وهذا ما يحدث مع (أو) ، و(الواو) ، و(الفاء) و(ثم) من حروف العطف .

وقد وقف سيبويه عند كل حرف من هذه الحروف وأجاز أن يأتى الفعل بعده منصوباً أو مرفوعاً أو مجزوماً بحسب تقدير معنى العطف أو الانقطاع [5] . فمن ذلك قوله عن الفاء : « اعلم أن ما انتصب فى باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ) ، وما لم ينتصب فإنه يُشرِك الفعل الأول فيما دخل فيه أو يكون فى موضع مبتدأ أو مبنى على المبتدأ ، أو موضع اسم مما سوى ذلك » [6] فالرفع بعد الفاء يكون على العطف وفيه إشراك للفعل الثانى فيما دخل فيه الأول ، أو على الاستئناف فيكون الفعل الثانى منقطعاً عن الفعل الأول ، فيكون بمثابة الجملة القائمة بذاتها [7] ، أما النصب فإنه يأتى من تقدير (أن) قبل الفعل ويكون ذلك إذا قُدِّر ما قبل الفاء بالاسم وحتى لا يُعطف الفعل المضارع على الاسم فإنهم يُقدِّرون (أنْ) التى تؤوَّل معه بالمصدر ، وهو اسم ، فيصح

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٨٣/٢ — (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٣/٣

(٣) معانى القرآن للفراء : ٤٠٧/١ — (٤) معانى القرآن وإعرابه : ٤٥١/٢

(٥) انظر : الكتاب : ٢٨/٣ - ٥٦ — (٦) نفسه : ٢٨/٣

(٧) انظر : العلاقة بين العلامة والمعنى فى كتاب سيبويه ص ١٠٦

حينئذ عطف اسم على اسم ، وهذا ما يُفهَم من قول سيبويه : « تقول لا تأتينى فتحدثنى ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول لا تأتينى ولا تحدثنى ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم كأنك قلت ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمروا (أنْ) ، لأن (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نوَوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضمروا (أنْ) حَسُنَ ، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم » [1] ، ومثل الفاء عنده الواو [2] ، و (أو) [3] ، كما أشرك (ثم) مع تلك الحروف [4] .

ونجد ذلك عند المبرد أيضاً ، ومعنى النصب عنده أن الثانى مخالف للأول ، ومعنى الرفع على العطف ويكون الثانى شريك الأول فيما دخل فيه ، أو على الاستئناف [5] ، ويكون الثانى منقطعاً عن الأول .

وقد وقف الفراء عند آيات جاءت الفاء فيها مسبوقة باستفهام ، أو نفى أو طلب ، فأجاز أن يكون الفعل بعدها منصوباً على الجواب أو مرفوعاً على الاستئناف أو عطفاً على ما قبله ، ومن أمثلة ذلك عنده قوله فى قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ (البقرة ٢٤٥) قال : « يُقرأ بالرفع والنصب : فمن رفعه جعل الفاء عطفاً ليست بجواب ، كقولك من ذا الذى يُحْسِنُ ويَجْمُلُ ؟ ومن نصبه جعله جواباً للاستفهام » [6] . وقد حكّمَ معنى التمنى والنفى فى نصب هذه الآيات وجعل الفعل فى النصب كأنه معطوف على فعل منصوب بمعنى التمنى أو النفى كما أشار إلى ما عُرِفَ عند الكوفيين بالصرف ، وحكم معنى الاستئناف فى الرفع ، كل ذلك نجده عند

---

(١) الكتاب : ٢٨/٣ ، وانظر : ٣١/٣ (٢) نفسه : ٤١/٣

(٣) نفسه : ٤٦/٣ (٤) نفسه : ٥٢/٣

(٥) انظر : المقتضب : ١٥/٢ ، ١٦

(٦) معانى القرآن للفراء : ١٣٢/٣ ، وانظر : ١٥٧/١ ، ٩/٣ ، ٢٣٥

تعليقه على قول الله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (النساء ٧٣) حيث يقول : « العرب تنصب ما أجابت بالفاء فى ليت ، لأنها تمنٍّ ، وفى التمنى معنى يسرنى أن تفعل فأفعل . فهذا نصب كأنه منسوق ، كقولك فى الكلام : وددت أن أقوم فيتبعَنى الناس . وجواب صحيح يكون لجحد يُنوى فى التمنى ، لأن ما تُمُنِّىَ مما قد مضى فكأنه مجحود ، ألا ترى أن قوله : ﴿ يا ليتنى كنتُ معهم فأفوزَ ﴾ فالمعنى (لم) [١] أكنْ معهم فأفوزَ وقوله فى الأنعام : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾ (الأنعام ٢٧) هى فى قراءة عبد الله بالفاء (نرد فلا نكذبَ بآيات ربنا) فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب والرفع على الاستئناف ، أى : فلسنا نكذبُ - وفى قراءتنا بالواو . فالرفع فى قراءتنا أجود من النصب ، والنصب جائز على الصرف . كقولك لا يسعنى شىء ويضيقَ عنك » [٢] .

ومعنى الطلب فيما قبل الفاء وكون ما بعدها جواباً لما قبلها هو سبب النصب ، أما إذا تخلَّف أحدهما فليس إلا الرفع ، ولذلك كانت وقفتهم عند قول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (الحج ٦٣) فقد حاولوا فى تخريج الرفع أن يجعلوا (ألم تر) مُثبتة لا منفية ، وهو ما جاء فى تحليل الخليل للآية حيث نقل عنه سيبويه قوله : هذا واجب وهو تنبيه ، كأنك قلت : أتسمعُ أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا وإنَّما خالف الواجبُ النفى لأنك تنقض النفى إذا نصبت وتُغيِّر المعنى ، يعنى أنك تنفى الحديث وتوجِبُ الإتيان [٣] .

وجعله الفراء خبراً فقال : « رفعت (فتصبحُ) لأن المعنى فى (ألم تر) معناه خبر ، كأنك قلت فى الكلام اعلم أن الله يُنزِّل مِنْ السماء ماء فتصبح

(١) (لم) ساقطة من التحقيق ومكانها بياض ، والسياق يقتضيها .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٧٦/١ ، وانظر : ٧٩/٢ ، ٧٤/١ ، ٧٥

(٣) الكتاب : ٤٠/٣ .

الأرض »[1] ، وما قاله الفراء يتفق مع رأي الخليل وهذا ما جعل الزجاج ينقل القولين ويجعلهما متشابهين[2] ، وكذلك فعل النحاس فقال إنها خبر عند الخليل والفراء[3] .

وكذلك جعل أبو عبيدة (يكون) مرفوعة فى قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) ، فقال إنه رفع لأنه إنَّما يُخبرُ أن الله سبحانه إذا قال كن كان[4] ، وقف أبو على الفارسى عند هذه الآية فى الحجة والإغفال فجعل المراد بـ (كُنْ) الخبرية ولذلك كان الرفع ، يقول أبو على « وأما قوله (كُنْ) فإنه وإنْ كان على لفظ الأمر فليس بأمر ولكن المراد به الخبر كأن التقدير يكون فيكون ... وإذْ لم يكن قوله كن أمراً فى المعنى وإن كان على لفظه لم يَجُزْ أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه ، كما لم يَجُز النصب فى الفعل الذى تدخله الفاء بعد الإيجاب[5] .

وقد فرق النحاس بين معنى النصب على الجواب ومعنى الرفع على العطف فى قول الله تعالى : ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (غافر ٣٦ ، ٣٧) فقال : « معنى النصب خلاف معنى الرفع ، لأن معنى النصب : متى بلغت الأسباب أطلعتَ ، ومعنى الرفع لعلى أبلغ الأسباب ثم لعلى أطلع بعد ذلك ، إلا أن (ثم) أشد تراخياً من الفاء »[6] .

وقد نقل الفراء النصب فى جواب الفاء[7] ، كما خرَّج الرفع فى قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (المرسلات ٣٦) على العطف ، وسوَّى بين النصب والرفع الذى علله فى الآية بمناسبة صوتية هى توافق الآيات (أو

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢/٢٢٩ (٢) معانى القرآن وإعرابه : ٣/٤٣٦

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣/١٠٥ (٤) مجاز القرآن : ١/٥٢

(٥) الحجة للفارسي : ٢/١٦٠ - ١٦٣ ، وانظر أيضاً : الإغفال جـ ١/٣٤٩ - ٣٥٧ ، وقد أكثر من الجدل والحجج فى الكتابين .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٤/٣٣ (٧) معانى القرآن للفراء : ٢/٧٩

توافق رءوس الآى) ، قال : « نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها ، واختير ذلك لأن الآيات بالنون ، فلو قيل : فيعتذروا لم يوافق الآيات » [1] .

ويحمل الجواب معنى السببية وهو ما يفهم من تقدير أبى عبيدة لقول الله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (فاطر ٣٦) ، بأن الفعل منصوب لأن معناه (ليموتوا) ، وليس مجازه مجاز الإخبار لأنهم أحياء لا يموتون فيُقضَى عليهم » [2] ، وقد أشار الأخفش والزجاج - أيضاً - إلى النصب فى جواب الطلب [3] ، والنصب عند الزجاج على جواب الطلب ، أما الرفع فعلى العطف [4] ، وكذلك النصب عند النحاس فى الجواب [5] أما الرفع فعلى العطف أو الاستئناف يقول فى قول الله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة ١١٧) : « عطف على (يقول) ، ويجوز أن يكون منقطعاً أى فهو يكونُ » [6] .

وكذلك جعل ابن خالويه النصب على الجواب والرفع على العطف أو الاستئناف [7] ، وهو ما نجده عند أبى على الفارسي حيث يقول فى قول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ ﴾ (البقرة ٢٤٥) : « للرفع فى قوله (فيضاعفَه) وجهان : أحدهما : أن يعطفه على ما فى الصلة ، والآخر : أن تستأنفهُ ، فأما النصب فى (فيضاعفَه) فإن الرفع أحسن منه ، ألاَ ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الاقراض ليس عن الإقراض ؟ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك : أتقرضُنى فأشكركُ ؟ لأن الاستفهام هنا عن

(١) نفسه : ٢٢٦/٣ (٢) مجاز القرآن : ١٥٥/٢

(٣) معانى القرآن للأخفش : ٢٧٥/١ ، ٣٠٠/٢ ، معانى القرآن وإعرابه : ٢٧٦/٢

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٣٢٠/١

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٤/١ ، ١٠٧/٢ ، ١٨٩/٣ ، ٣١٣ ، ٧/٥

(٦) نفسه : ٣٧٨/١ ، وانظر : ٧/٥ (٧) حجة ابن خالويه : ٧٥ - ٨٠ .

الإقراض » [1] والفارسى هنا يجعل الرفع أحسن من النصب لأن الاستفهام فى (من ذا الذى يقرضُ) عن الفاعل ، وبالتالى يكون الجواب أيضاً مبدوءاً بالاسم ويكون التقدير (فهو يضاعفُهُ) ويترتب على ذلك رفع الفعل على الاستئناف ، وقد أوضح عبد القاهر ذلك فى بحثه للتقديم فى دلائل الإعجاز بعد ذلك [2] .

وكذلك فرّق ابن جنى بين المعنى فى الرفع والنصب فى قول الله تعالي : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (النساء ٧٣) [3] وفى قوله سبحانه ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ ﴾ (الأعراف ٥٣) فى الفعلين (فيشفعوا) و(أو نرد) [4] . وأجاز الفراء الرفع والنصب بعد (أو) وجعلها فى النصب بمعني (حتى) أو (إلا أنْ) يقول فى قول الله تعالى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (الفتح ١٦) : « وفى إحدى القراءتين : أو يسلموا . والمعنى : تقاتلونهم أبداً حتى يُسلمُوا وإلا أنْ يُسلموا تقاتلونهم ، أو يكون منهم الإسلام » [5] كما أجاز النصب أو الجزم فى مثل قولهم : لستُ لأبى إنْ لمْ أقتُلكَ أو تسبقنى فى الأرض ، والنصب فى الحالتين على أن آخره منقطع عن أولّه والرفع والجزم على العطف على ما قبله [6] ، وكذلك جعل الزجاج معنى (أو) فى الآية (حتى) أو (إلا أنْ) [7] ، ونقل النحاس عنه الرفع على الاستئناف والمعنى : أو هم يُسلمون [8] ، وكذلك قال النحاس إنّ معنى النصب على الجواب أو بمعنى (إلا أن) [9] .

وكذلك أجاز الفراء الرفع والنصب بعد الواو ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ (آل عمران ٧١) فقد أجاز نصب

---

(١) الحجة : ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ ، وانظر أيضاً : الإغفال : ٣٤٩/١ - ٣٥٧

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ١١١ وما بعدها .

(٣) المحتسب : ١٩٢/١ ، ١٩٣ (٤) نفسه : ٢٥٢/١ ، ٢٥٣

(٥) معانى القرآن للفراء : ٦٦/٣ ، وانظر : ٣٨/١ ، ٢٦/٣

(٦) نفسه : ٧٠/٢ ، ٧١ (٧) معانى القرآن وإعرابه : ٢٤/٥

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٠/٤ (٩) نفسه : ١٣٠/٢ ، وانظر : ١٨/٤

(وتكتموا) على الصرف [1] وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ (الأعراف ١٢٧) فالنصب عنده على الصرف والرفع على إتباع آخر آخِرِ الكلام أوَّله [2] ومعنى الصرف عنده هو عكس الإتباع ، ولا يصل به معنى الاستفهام الواقع على الفعل الأول إلى الفعل الثانى ، ولا يُشركه فى الحكم بالعطف [3] .

وكذلك جعل الأخفش ما بعد الواو كما بعد الفاء فى الرفع والنصب [4] والرفع عند الزجاج على العطف أو الاستئناف [5] ، والنصب فى آية البقرة السابقة على معنى الجمع بين لبس الحق بالباطل وكتمانه فى وقت واحد ، والرفع على العطف على أنهما لم يَحْدُثا فى وقت واحد [6] .

ويقف الزجاج عند قول اللّه تعالى : ﴿ قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنعام ٢٧) حيث قُرِئتْ (ولا نكذب) بالرفع والنصب فيحلل وجهى الرفع والنصب ، والرفع عنده على الاستئناف أو العطف والنصب على الجواب ، والمعنى يتغيَّر فى الحالات الثلاث ، كما يتضح فى قوله : « أكثر القراء بالرفع فى قوله : ﴿ ولا نكذبُ بآيات ربنا ﴾ ويكون المعنى : أنهم تمنوا الرد ، وضمنوا أنهم لا يكذبون ، المعنى : يا ليتنا نردُّ ، ونحن لا نكذبُ بآيات ربنا رُددنا أم لم نُرَدّ ، ونكون من المؤمنين ، أى : قد عَايَنَّا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً ... ويجوز الرفع على وجه آخر ، على معنى يا ليتنا نرد ، ويا ليتنا لا نكذب بآيات ربِّنا ، كأنهم تمنوا الرد والتوفيق للتصديق ... فأما النصب فعلى : يا ليتنا نرد ، وتكون : يا ليتنا نرد ولا نكذبَ على الجواب بالواو فى التمنى ، كما تقول . ليتك تصير إلينا ونكرمَك ، والمعنى ليت مصيرك يقع

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٢٢١/١ (٢) نفسه : ٣٩١/١

(٣) انظر : معانى القرآن للفراء : ٣٤/١ ، وانظر : هامش التحقيق بنفس الصفحة وهامش : ٢٢١/١

(٤) معانى القرآن للأخش : ٢٧٣/١ (٥) معانى القرآن وإعرابه : ٤٠٦/٢

(٦) نفسه : ٤٣٥/١ ، وانظر هامش المحقق .

وإكرامَنا ، ويكون المعنى : ليت ردنا وقع ، وأن لا نكذبَ ، أى إنْ رُددْنا لم نكذبْ » [(١)] .

فالرفع عنده على وجهين ، أولهما : الاستئناف والمعنى عليه أنهم يتمنون الردَّ وهم لا يكذبون بعد ، الذى رأوه سواء أرُدُّوا أمْ لمْ يُرَدُّوا ، والآخر على العطف والمعنى عليه أنهم يتمنَّون الرد كما يتمنُّون أنْ لا يُكذبوا بعد ذلك الرد ، أى يتمنَّوْن الرد وأن لا يعودوا إلى التكذيب مرة أخرى . أما النصب فمعناه اقتران الرد بعدم التكذيب أى : أن رُددْنا لم نكذبْ . والرفع على الاستئناف أو العطف والنصب على الجواب عند النحاس [(٢)] .

وقد اختار الزجاج رفع (يتوب) من قول الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَن يَشَاءُ ﴾ (التوبة ١٤ ، ١٥) لأنه ليس بجواب لقولِه (قاتلوهم) ولكن مستأنَفٌ ، لأن (يتوبُ) ليس من جنس ما يجاب به (قاتلوهم) [(٣)] ، وأضاف النحاس : « لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله جل وعز وهو موجب لهم العذاب وغيره » [(٤)] .

وقد فرق ابن جنى بين معنى النصب على الجواب ، ومعنى الرفع على الاستئناف فى هذه الآية وهو ما يعد شرطاً وافياً لما جاء عند الزجاج والنحاس حيث قال إنه إذا نصب الفعل فالتوبة داخلة فى جواب الشرط معنى ، وإذا رفع - كقراءة الجماعة - فهو استئناف ، ثم قال إنَّ : « الوجه قراءة الجماعة على الاستئناف ، لأنه تم الكلام على قوله تعالى : ﴿ ويُذهبْ غيظ قلوبهم ﴾ ثم استأنف فقال : ﴿ ويتوبُ الله على من يشاءُ ﴾ ، فالتوبة منه سبحانه على من

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٢/٢ - ٢٦٣

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٦١/٢ ، ٦٢ ، وانظر فى وجهى الرفع : ٢٩٩/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٧/٢ ج

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٦/٢ ، وانظر : ٨٧/٣ ، ١٧٥

يشاء ليست مسببة عن قتالهم ، وهذا هو الظاهر ، لأن هذه حالٌ موجودة من الله تعالى قَاتَلُوهم أو لم يقاتِلُوهم ، فلا وجه لتعليقها بقاتلوهم فإن ذهبت تُعَلِّق هذه التوبة بقتالهم إيَّاهم كان فيه ضرب من التعسف بالمعنى » [1] . وهكذا يفسر ابن جنى المعنى على النصب وعلى الرفع ويختار القراءة حسب المعنى الذى تدل عليه العلامة الإعرابية .

كما وقف النحاس عند إعراب (ويُذْهِبْ) وأمثالها فى نفس الآية فأجاز فيها الجزم على العطف ، والرفع على القطع من الأول = الاستئناف ، والنصب فى الجواب على تقدير (أنْ) حملاً على المعنى [2] .

وكما عُطِفَ على مجزوم ، فقد عطف على منصوب ، والرفع حينئذ على الانقطاع عن الأول وقد جاء مثل ذلك عند الفارسى [3] .

وإذا اقترن جواب الشرط بالفاء جاز فى الفعل المعطوف على الجواب الرفع والجزم ، وقد جعل سيبويه الرفع وجه الكلام وأشار إلى قراءة الجزم فى قول الله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الأعراف ١٨٦)

ويُفهَم من كلامهم أن الرفع على قطع ما بعد الفاء عما قبلها ، أما الجزم فلأنه فى موضع الجواب المجزوم [4] .

وقد أجاز الفراء فى مثل هذه الآية الرفع عطفاً على ما بعد الفاء ، والجزم عطفاً على موضع الجواب المجزوم [5] .

وأجاز الزجاج فى (يذرهم) الجزم والرفع ، فقال : « فمن جزم عطف على

---

(١) المحتسب : ٢٨٥/١ (٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦

(٣) الحجة : ٣٧١/٢ (٤) الكتاب : ٩٠/٣ ، ٩١

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٩٦/١ ، ١٩/٢ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٦٥/٢ ، المحتسب : ٦٠/٢ .

موضع الفاء ، المعنى : من يضلل الله يذرْهُ فى طغيانه عامهًا ، ومن قرأ : (ويذرُهم) فهو رفع على الاستئناف ، ثم وقف عند قول الله تعالى : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُم مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (البقرة ٢٧١) فقال : إنَّ الرفع فى (يكفِّرْ) والجزم جائزان ، ثم شرح مذهب سيبويه فى ذلك ، فالرفع عنده لأن ما بعد الفاء قد صار بمنزلته فى غير الجزاء ، والجزم على موضع : فهو خيرٌ لكم ، لأن المعنى : يكنْ خيراً لكم ، والاختيار عند سيبويه الرفع [١] .

وقد تبعه النحاس في ذلك وأشار إلى قراءة رُوِيَتْ عن الأعمش بالنصب ، ثم قال : إن النصب ضعيف « وهو على إضمار (أن) وجاز على بُعد ، لأن الجزاء إنما يجب به الشيء لوجوب غيره فضارع الاستفهام » [٣] ، أى أنه إذا جاز النصب فإنما يجوز على الجواب وعلى تشبيه الشرط بالاستفهام . بينما جعل ابن خالويه الجزم فى هذه الآية على العطف والرفع على الاستئناف حيث يقول : « الحجة لمن جزم أنه عطفه على قوله (وإنْ تخفوها) فجعل التكفير مع قبول الصدقات ، والحجة لمن رفع أنَّ ما أتى بعد الفاء المُجاب بها الشرط مستأنف مرفوع » [٤] .

وكذلك يجوز الجزم عطفاً على المجزوم ، والرفع على الاستئناف فى مثل قول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ (المرسلات ١٦ ، ١٧) وقد قال بذلك الفراء [٥] ، والرفع عند الأخفش قطعاً من الكلام الأول [٦] ، وفسر الزجاج المعنى فى الآية فقال إنَّ قراءة الرفع « على الاستئناف ويُقرأ ثم نتبعْهم - بالجزم - عطفاً على (نُهلكَ) ، ويكون المعنى : ألم نُهلكِ الأولين أى : أولاً وآخراً ، ومن رفع فعلى معنى : ثم نُتبعُ الأول الآخر

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٤٣٤/٢   (٢) نفسه : ٣٥٥/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٨/١   (٤) حجة ابن خالويه ص ٧٩

(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٢٣/٣ ، وانظر : ٢٣/٣

(٦) معانى القرآن للأخفش : ٥٢٢/٢

من كل مجرم » [١] ، لكن معنى الجزم عند ابن جنى يحتمل معنى قراءة الرفع ويكون التسكين تخفيفاً ، كما يحتمل معنى العطف فيكون المراد قوماً أهلكهم اللهُ بعد قوم قبلهم على اختلاف أوقات المرسلين إليهم شيئاً بعد شيء [٢] ، وكذلك جاء الجزم على العطف والرفع على الاستئناف عند الفارسى [٣] .

وكما عُطفَ على المجزوم بالجزم فكذلك يُبدلُ منه بالجزم أيضاً ، وهو ما يُمثِّله قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (المدثر ٦) ، وقد قُرِئَتْ (تستكثر) بالجزم والرفع ، فاختار الفراء الرفع واستدل عليه بقراءة عبد الله (ولا تمنن أن تستكثر) ، لكنه أجاز الجزم أيضاً وجعلهما بمعنى واحد [٤] ، ولم يُجزْ أبو عبيدة إلاّ الرفع حيث قال : « رفع ، يقول : لا تمنن مُستكثراً صفة ، ليس له ها هنا نهى » [٥] ، وقد تبع الفارسى أبا عبيدة فى ذلك فقال إنه لا معنى للجزم فى الآية لأن معناها لا تمنن مقدِّراً الاستكثار وليس إنْ لا تمننْ تستكثرْ [٦] ، على معنى الشرط . وقد جعل ابن هشام الجزم فى الآية على البدل [٧] .

وقد وقف الفراء عند قول الله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (الفرقان ٦٨ ، ٦٩) فجعل الجزم الوجه تفسيراً للمجزوم ، حيث فسر (الأثام) ، فقال : ﴿ يضاعفْ له العذاب ﴾ ، كما جاز الرفع فى غير الآية إذا كان للفعل موقع من الإعراب أو بتعبيره إذا كان فعلاً لما قبله ، أمّا فى الآية فالرفع على إرادة (معنى) الاستئناف [٨] ، ونقل الزجاج قول سيبويه إن الجزم لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الأثام [٩] ، أما الرفع فهو على تأويل تفسير يلقَ أثاماً ، كأن قائلاً قال .. ما لُقِيُّ الأثام ، فقيل يضاعف للإثم العذابُ [١٠]

---

(١) معانى القرآن وإعرابه : ٢٦٧/٥

(٢) المحتسب : ٣٤٦/٢

(٣) الحجة : ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨

(٤) معانى القرآن للفراء : ٢٠١/٣

(٥) مجاز القرآن : ٢٧٥/٢

(٦) الحجة : ٢٩٢/٢

(٧) شرح قطر الندى ص ١١٣

(٨) معانى القرآن للفراء : ٢٧٣/٢

(٩) انظر : الكتاب : ٨٧/٣ وهو قول الخليل

(١٠) معانى القرآن وإعرابه : ٧٦/٤

والتفسير فى قول الزجاج هو ما يعنيه الفراء - فيما سبق-بالاستئناف وهو ما يُفهَم من تقديره سؤال السائل وقد فرَّق النحاس بين المعنيين [1] ولا وجه للتفريق بينهما .

• **النصب والجزم :**

يجوز الجزم عطفاً على المجزوم ، كما يجوز النصب على الصرف عند الفراء فى مثل : ﴿ فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ ﴾ (محمد ٣٥) وقوله سبحانه : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين ﴾ (آل عمران ١٤٢) [2] ، وقد فسَّر الفراء معنى الصرف بقوله : « والصرف أنْ يجتمع الفعلان بالواو أو ثُمَّ أو الفراء، أو أوْ ، وفى أوله الجحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أنْ يُكرَّ فى العطف فذلك الصرف » [3] ، فالجزم إذن يكون إذا أمكن العطف واشتراك الثانى مع الأول فى معنى النفى أو الاستفهام أما إذا كان ممتنعاً أنْ يحدث فى الثانى ما حدث فى الأوَّل فليس إلا النصب [3] ، فهو قطع الثانى عن الأول أو استئناف لكن إلى النصب وليس إلى الرفع ومن هنا وجدنا الفراء يقول فى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم ﴾ (النساء ١٤١) : « جزم ولو نصبت على تأويل الصرف ، كقولك فى الكلام : ألم نستحوذ عليكم وقد منعناكم » [4] فتأويل الصرف عنده - هو تأويل الاستئناف .

ويقف الفراء عن قول الله تعالى : ﴿ ولا تَقْرَبَا هَذِه الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ٣٥) فيُجيز النصب والجزم فى (فتكونا) ويفسِّر معنى الجزم وهو عنده على العطف ، أما النصب فعلى الجواب ، ويُسوِّى بين الجواب وما قصده بالنصب على الصرف ، أما الرفع فى هذا الأسلوب فلا يجوز إلاَّ على الاستئناف ، يقول الفراء : « إن شئت جعلت (فتكونا) جواباً نصباً ، وإنْ شئت عطفته على أول الكلام فكان جزماً ... ومعنى الجزم كأنه تكرير النهى ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ١٦٨/٣ (٢) انظر : معانى القرآن للفراء : ٤٠٨/١ ، ٦٤/٣
(٣) نفسه : ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ (٤) نفسه : ٢٩٢/١

كقول القائل : لا تذهب ولا تعرض لأحد ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة ، فلما عُطفَ حرفٌ على غير ما يشاكله وكان فى أوله حادثٌ لا يصلح فى الثانى نُصبَ .... ولا يجوز الرفع فى واحد من الوجهين إلا أنْ تريد الاستئناف ، بخلاف المعنيين كقولك للرجل : لا تركبْ إلى فلان فيركبُ إليك تريد لا تركب إليه فإنه سيركبُ إليك فهذا مخالف للمعنيين لأنه استئناف » [1] .

ويجعل الأخفش النصب على الجواب بتقدير (أنْ) لأن ما قبل حرف العطف مقدَّر بالاسم وكأن التقدير لا يكن منكما قربُ الشجرةِ ثم أراد أنْ يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل (أنْ) لأن (أنْ) مع الفعل تكون اسماً فيَعطفُ اسماً على اسم [2] ، أما الجزم فعلى العطف [3] ، وتقدير (أنْ) للنصب فى هذا التركيب يعنى - عنده - أن ما بعد حرف العطف مخالف لما قبله ناقضاً له يقول الأخفش : « وإنَّما جاز ضمير (أن) فى غير الواجب ، لأن غير الواجب يجىء ما بعده على خلاف ما قبله ناقضاً له ، فلما حدث فيه خلاف لأوَّله جاز هذا الضمير ، والواجب يكون آخره على أوَّله » [4] .

والجزم - عند الزجاج - على العطف - أما النصب فعلى جواب النهى ، والمعنى فى النصب : لا يكن منكم قُرْبٌ لهذه الشجرة فَكَوْنٌ من الظالمين [5] ، وكذلك قال النحاس فى مثل ذلك إنَّ الجزم على العطف والنصب على الجواب [6] ، وفرق ابن جنى بين معنى الجزمِ ومعنى النصب فى قول الله تعالى : ﴿ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِى ﴾ (الأحزاب ٣٢) ، وقال إن الجزم على العطف ومعناه نهى لهن وله عن الطمع ، أما النصب فمعناه أنَّ الطمع سبب عن

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١/٢٦ ، ٢٧ (٢) معانى القرآن للأخفش : ١/٥٩

(٣) نفسه : ١/٦٣ ، ٦٤ (٤) نفسه : ١/٦٥

(٥) معانى القرآن وإعرابه : ١/٨٣ ، وانظر : ١/٩٤ ، ٤٨٦ ، ٢/٣٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١/٢١٤ ، ٢٢٩ ، ٤٠٩ ، ٢/١٨٤ ، ٤/٣٠ ، ١٨١

فعلهن ، وبهذا كان النصب أقوى ، قال : « إذا نصب كان معناه أن طمعه إنَّما هو مُسبَّب خضوعهن بالقول . فالأصل فى ذلك منهى عنه ، والمنهى مسبَّب عن فعلهن وإذا عطفه كان نهياً لهن وله ، وليس فيه دليل على أنَّ الطمع راجع الأصل إليهن ، وواقع من أجلهن » [1] .

فإذا عُطفَ على جواب الطلب المنصوب جاز فى المعطوف النصب عطفاً على اللفظ والجزم عطفاً على موضع ما بعد الفاء ، لأنه في موضع جزم لو لم تكن فيه الفاء وكأنها لا وجود لها ، وقد جاء ذلك فى قول الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾(المنافقون ١٠) قال الفراء : « يقال كيف جزم (وأكنْ) ، وهى مردودة على فعل منصوب ؟ فالجواب فى ذلك أن - الفاء - لو لم تكن فى (فأصدق) كانت مجزومة ، فلمَّا رَدَدْتَ (وأكنْ) رُدَّتْ على تأويل الفعل لو لم نكن فيه الفاء ، ومَنْ أثبت الواو رَدَّهُ على الفعل الظاهر فنصبه ، وهى فى قراءة عبد اللّه ، ﴿ وأكونَ من الصالحين ﴾ » [2] ، كما يجوز عنده أنْ يكون الفعل (أكنْ) منصوباً مع حذف الواو [2] وهو ما نقله أبو عبيدة أيضاً عن أبى عمرو بن العلاء ويكون المعنى فى النصب على الموالاة والشَّركة = العطف ، كما نقل الجزم ومعناه على غير موالاة ولا شركة [3] ، والجزم عند الأخفش عطفاً على موضع (فأصَّدَّقَ) لأن جواب الاستفهام إذا لم تكن فيه فاء جُزِمَ ، والنصب عطف على ما بعد الفاء [4] وقد فسَّر ابن قتيبة الجزم كذلك [5] ، وقد أوضح الزجاج معنى الجزم والنصب فقال : « وجزم (وأكنْ) على موضع فأصدق ، لأنه على معنى : إنْ أخَّرْتَنى أصَّدَّق وأكنْ من الصالحين ، ومن قرأ : (وأكونَ) فهو على لفظ فأصَّدَّقَ وأكونَ » [6] ، وقال النحاس إنَّ الجزم عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء ، والنصب على ما بعد الفاء [7] .

---

(١) المحتسب : ١٨١/٢ (٢) معانى القرآن للفراء : ١٦٠/٣ ، وانظر : ١٦٨/٣
(٣) مجاز القرآن : ٢٥٩/٢ (٤) معانى القرآن للأخفش : ٦٢/١
(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ (٦) معانى القرآن وإعرابه : ١٧٨/٥
(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٦/٤ ، ٤٣٧ ، وقد عرض أقوالهم فى الآية .

جـ - بعد القول أو ما فى معناه :

قال سيبويه : « وتقول : كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك ، وكتبت إليه أن لا يقولَ ذاك ، وكتبت إليه أنْ لا تقولُ ذاك فأما الجزم فعلى الأمر وأما النصب فعلى قولك لئلاَّ يقول ذاك ، وأما الرفع فعلى قولك : لأنك لا تقولُ ذاك ، أو بأنك لا تقول ذاك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره » [1] ، فالجزم على معنى النهى والنصب على معنى التعليل [2] ، أما الرفع فعلى معنى الخبر .

وإذا كانت (كتبتُ) بمعنى القول فى كلام سيبويه ، فإن معنى الكلمة القول أيضاً عند الفراء - وقد وقف عند قول الله تعالى :« تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَن لَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ » (آل عمران ٦٤) فأجاز فى (نعبد) وما عطف عليها الرفع « على نية تعالوا نتعاقد لا نعبدُ إلا الله . لأن معنى الكلمة القول ، كأنك حكيت تعالوا نقولُ لا نعبدُ إلا الله » كما أجاز الجزم أيضاً فيما عُطفَ عليها على تَوَهُّمِ عدم وجود (أنْ) والكلام بدونها مجزوم فى جواب الطلَب [3] .

وقد خطّأ النحاس القول بالتوهم ، وقال إنَّ الجزم جائز عند سيبويه فى (نعبد) وما بعدها على أن تكون (أنْ) مفسِّرة [4] .

* * *

---

(١) الكتاب : ١/١٦٦

(٢) العلاقة بين العلامة والمعنى ص ١١١

(٣) معانى القرآن للفراء : ١/٢٢٠

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/٣٨٤ . وقد عرضنا قول سيبويه .

خاتمــة

تربط هذه الكتب بين المعنى والتحليل النحوى ، وتأخذ ما قرّره النحاة فتُطبّقه وتُناقشُه وتُسْهِمُ فى تطويره اعتماداً على نص لغوى مُوثّق هو القرآن الكريم ، لقد أُسهمت فى تفسير هذا النص عدة علوم عُرِفَتْ بعلوم القرآن ، عرفها معربو القرآن ووظّفوها مع إعرابه لكشف المعنى المقصود الذى قد يتعدّدُ بتَعَدُّدِ الإعراب ، كما قد يتعدّدُ الإعراب بتَعَدُّدِه .

وقد ظهرت العلاقة بين الجوانب الدلالية والتحليل النحوى فى البحث فى عدة صور رصدها البحث فى جزئياته المختلفة ، وعرض فيها الخلاف بين النحاة ومعربى القرآن من جهة ، وبين معربى القرآن بعضهم بعضاً من جهة أخرى ، فعلى مستوى الدلالة الوظيفية للأداة أسهم معربو القرآن فى توسيع مفهوم الأداة ، وإذا كان معنى الوحدة اللُّغويّة لا يتّضح - عند السّياقيين المُحْدَثِينَ - إلاّ بالنّظر إلى سِياقَيْها اللُّغوى والمقامى الذى لا يشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة فحسب ، بل يشمل القطعة كلها والكتاب كله ، كما يشمل ما يتّصل بالكلمة من ظروف وملابسات وعناصر غير لغوية متعلقة بالمقام ، فإن حاجة الأدوات إلى السياق كانت ماسة ، لأن معانى الأدوات معانٍ وظيفية لا تكتسبُها إلاّ من استعمالها ، ومن هنا وجدنا النحاة يُعدُّدُون المعانى المختلفة للأداة الواحدة ، حيث يختلف معنى الأداة باختلاف التركيب الذى تَرِدُ فيه ، ولقد كان النحاة يعتمدون فى ذلك على شواهد قرآنية ، وغير قرآنية - بعضها مصنوع - ، لكننا نجد معربى القرآن يُطبِّقون ذلك على النصّ القرآنى كاملاً ، فَيَرْصُدُونَ تَعَدُّدَ معانى الأداة الواحدة على امتداد النصّ ، كما يختلفون حول معنى الأداة فى الآية الواحدة ، مُعتمدِين فى جدلهم على المعنى المقصود بالآية ، مُستعينين فى ذلك بالسياق اللُّغوى ، الذى يمتد إلى النصّ القرآنى كلّه ، وقد يَخْرُجُ أيضاً إلى السنة النبويّة ، وبالسِّياق المقامى الذى يتمثّل فى ظروف نزول الآية - أسباب

نزولها أو ترتيب النزول - كما يتمثَّل فى أقوال المفسرين والفقهاء المختلفة ، أو فى المعتقد الثابت الذى يظهر فى مثل : معرفة ما يجوز على الله (تعالى) فى اللغة وما لا يجوز ، واعتقاد عصمة الأنبياء .... أو غير ذلك ، أو فى المعتقد المذْهَبِىِّ كالقول بخَلْقِ الأفعال أو العدل الإلهىّ ... إلخ .

وقد قالوا بتَعَدُّدِ المعنى الوظيفى للأداة الواحدة ، وكان ذلك أكثر وضوحاً في (مَنْ) ، و(ما) ، و(لا) ، واختلفوا حول معانيها فى الآية الواحدة كما تعدَّدت تلك المعانى عند المُعْرِب الواحد ، وأثَّر ذلك ، وتَأثَّر بالمعنى المقصود للآية المُفسَّرة .

وتناوبت الحروف فجاء أحدها بمعنى الآخر فى الآية الواحدة اعتماداً على المعنى المقصود ، واختلف النحاة ومعربو القرآن حول تلك المعانى الوظيفية ، واستعانوا في ذلك بالتأويل المعنوى .

لقد اهتم أصحاب كتب حروف المعانى ، وعلى الأخصِّ صاحب الأزهية ، بهذه الظاهرة ، لكننا نجد اهتمام معربى القرآن أوسع من ذلك ، وقد رصد البحث اهتمامهم بتناوب الحروف على اختلافها ، ورَبْطَهُمْ بين الدلالة الوظيفية للأداة ، والمعنى المقصود بالتركيب الذى وردت فيه ، إضافةً إلى اعتمادهم على نصٍّ كامل بسياقيه اللُّغوى والمقامى ، وقد تأثَّر معنى الأداة أيضاً بالعمل ، وأثَّر فيه ، ولقد كانت معانى بعض الأدوات سبباً فى عملها .

وكما ظهرت علاقة المعنى بالتحليل النحوى فى دلالة الأدوات ، فقد وَضُحَ ذلك فى العلاقة بين دلالة الأفعال وعملها ، حيث يُؤَثِّر معنى الفعل على عمله ، وقد بدا ذلك واضحاً فى كان التامة والناقصة ، وفى أفعال المقاربة والرجاء والشروع ، وقد اختلف معربو القرآن حول تفسير معنى (كَادَ) المنفيَّة ، ولجأوا فى ذلك إلى السياقين اللُّغوى والمقامى ، حيث اعتمدوا على ورودها فى النص القرآنى فى موضع آخر ، كما اعتمدوا على أقوال الفقهاء . وكانت معانى هذه الأفعال هى التى تميزها عن غيرها ، وتجعل لها استعمالها الخاص الذى تنفرد به .

ويبدا ذلك جلياً فى (ظنّ) وأخواتها حيث يتعدّى الفعل إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى ، ويتعدّى إلى مفعولين إذا كان بمعنى آخر ، كما أن هناك معانى مركزية تكون سبباً فى تَعَدّى الفعل إلى مفعولين ، مهما تغيَّر هذا الفعل ، كمعنى الظن ، أو العلم ، أو التحولّ .

ولقد عُنِىَ معربو القرآن بمعانى هذه الأفعال ، وربطوا بين معنى بعضها وعمله ، كما وردت عندهم أفعال بمعنى الظن أو العلم دون أن يربطوا بين ذلك وبين العمل ، فكان هدفهم المعنى التفسيرى ، وهم فى ذلك كله يستعينون بالسياقين اللغوى والمقامى فى القول بهذا المعنى أو ذاك ، ويختلفون عن النحاة فى أنهم قد طبّقوا قواعد النحو على نصٍّ حىٍّ هو القرآن الكريم ، لا على أمثلة مصنوعة كثر ورودها فى هذا الباب .

وقد ظهرت هذه العلاقة أيضاً فى (أعطى) وأخواتها ، وقد تَبَيَّنَ من البحث أن بعضهم يربط بين معانى تلك الأفعال وعملها ، وبعضهم الآخر يُفَسِّر معنى الفعل دون الإشارة إلى عمله .

وكانت العلاقة المعنوية بين الفعل والمفعول وراء اختلافهم حول عدة ظواهر ، فقد أوجد التنافر المعنوى بين الفعل والمفعول نوعاً من التأويل المعنوى ، يهدف إلى التخلُّص من هذا التنافر ، فقد يُجْعَلُ الفعل بمعنى فعل آخر يتناسب دلالياً مع هذا المفعول ، فيما عُرِف بالتَّضمين ، وقد أسهم معربو القرآن فى خلاف النحاة حول هذه القضية فى آيات محدَّدة ، واعتمدوا فى خلافهم على السِّياق المقامى ، وقد يُقَدَّر للمفعول فعلاً ناصباً ، كما قد يُقدَّر المفعول للفعل المذكور ، وقد يقولون : إنَّ مضافاً يتناسب دلالياً مع الفعل المذكور قد حُذِفَ ، وقام المضاف إليه مقامه وأخذ أحكامه .

وكذلك كانت العلاقة بين الفعل - أو شبْهِه - وبين الجار والمجرور مجالاً لخلافهم حيث يتعلّق فعل محدَّد بحرف جر محدَّدَ ، وقد أثَّرت هذه العلاقة على المعنى المقصود من التركيب ، وهو ما ظهر فى خلافهم حول آيات محدَّدة مُتَنَقِّلِينَ

فى هذا الخلاف من التحليل النحوى إلى المعنى المقصود أو العكس ، كما أسهمت هذه العلاقة فى تقدير بعض المحذوفات كالجار والمجرور والفعل ، كما كانت وراء كثير مما قالوا فيه بتناوب الحروف .

كذلك اهتم معربو القرآن برصد دلالة الفعل على الزمن التى تأثَّرت بالسوابق واللواحق ، وعرض النحاس آراء الكوفيين والبصريين فى ذلك ، كما نقل تلك الآراء ابن خالويه ، وتعرَّضوا لتأثير بعض الأدوات والظروف على تلك الدلالة ، كما تعرضوا لتأثير السياقين اللُّغوى ، والخارجى – فى مراعاة ظروف النزول – اللذين تحكَّما فى معنى الزمن والمعنى المقصود . وقد اهتموا بتناسب الأزمنة فى الشرط والعطف ، كما اهتموا – مثلهم مثل النحاة – بالعلاقة بين عمل المشتق وزمنه ، وعرفوا العلاقة بين عمله ومعنى الفعل فيه ، وزمنه ، كما قدَّروا معنى المضاف إليه ، وربطوا بين الدلالة على الزمن والتنوين والإضافة وحدَّدوا تلك الدلالة .

واختلفوا حول إعمال صيغ المبالغة اختلاف البصريين والكوفيين ، حيث نجد موقف الكوفيين عند الفراء الذى لم يُجزْ إعمالها إلاَّ فى الضرورة الشِّعرية ، ويُحكِّم ذلك فى اختيار قراءة دون أخرى ، ويقف النحاس موقف البصريين ، كما يعرض اختلاف سيبويه والمبرد فى عمل بعضها .

واختلفوا فى عمل اسم الفعل اختلاف النحاة فى تَضْييقه ليقتصر على السماعى منه ، أو التوسع فيه قياساً ، ووقفوا عند عمله مقدَّماً ومَؤخَّراً ومقدَّراً ، وربطوا بين عمله ومعناه من جهة ، وعمله ومعنى التركيب من جهة أخرى .

وارتبط التحليل النحوى عندهم بالدلالة فى ثلاثة مظاهر للتركيب هى الترتيب والزيادة والحذف ، وقد برزت عندهم ظاهرة إعادة الترتيب للوصول إلى المعنى المقصود ، وشمل ذلك إعادة ترتيب المفردات ، كما شمل إعادة ترتيب الجمل وصولاً إلى المعنى المقصود ، فرُتِّبَتْ الآية الواحدة ترتيباً جديداً ليُفْهَمَ معناها ، وتَحَكَّمَتْ فى ذلك عدة عوامل منها علاقة السببيَّة بين أجزاء الجملة ، أو إعادة

الترتيب لبيان إشكال معنوى في مثل عود الضمير على متأخِّر ، ومحاولة تحديد من يعود عليه هذا الضمير ، وقد اختلفوا فى إمكان فهم بعض الآيات على ترتيبها ، أو إعادة ترتيبها لفهم معناها ، وبرزت عندهم أيضاً ظاهرة التَّرَخُّصِ فى العلامة والترتيب ، فيما عُرِفَ عند البلاغيين بالقلب ، وقد جاء المصطلح عند الزجاج بالتحديد ، وارتبط ذلك بوضوح المعنى .

وظهرت عندهم صور للترتيب بين أجزاء الجملة الاسمية والفعلية والفضلات والمجرورات ، حيث يُقَدَّم جزء الجملة ويكون المعنى على تأخيره ، أو لا يكون كذلك ، فارتبط التقديم والتأخير باختلاف معانى التركيب ، وقد قابل البحث بين أقوال النحاة ومعربى القرآن فى ذلك ، لقد أجاز النحاة التقديم والتأخير بين أجزاء الجملة وربطوا بين المعنى وبين بعض أمثلة التقديم ، لكن الأمر يختلف عند معربى القرآن ، فالدافع وراء التقديم والتأخير عندهم هو المعنى المراد دائماً ، وهم يُفرِّقون بين المعنى على ترتيب الجملة ، والمعنى على إعادة ترتيبها مُعتمِدِين فى ذلك على السياقين اللغوى والمقامى .

وكذلك ظهر ارتباط المعنى بالتحليل النحوي عندهم فى تقديرهم لترتيب الجمل ، فقد وقفوا عند المعطوفات فأعادوا ترتيبها لفهم المعنى أو جعلوها على ترتيبها ، واختلفوا على ذلك فيما بينهم مُسْتَنِدِينَ إلى المعنى وأقوال المفسرين ، وعلى حين يأخذ معربو القرآن بالمعنى الواحد فى ذلك ، نجد الفراء دونهم يُجِيزُ تَعَدُّدَ المعانى باعتبار الترتيب .

وقد يتحكَّم معنى لفظة من ألفاظ الجملة فى تقدير إعادة الترتيب ، وقد يكون معنى الفعلين المعطوفين واحداً فيُجِيزُ ذلك تَقَدُّمَ أيِّهما على الآخر ، ومثل ذلك أن يرتبط الفعلان بزمن الوقوع ، وقد يمنع من ذلك مانع نحوى ، كوجود الفاء التى تدل على الترتيب ، وبينما تبدو موانع مخالفة الترتيب فى الشرط والصلة موانع صناعية عند النحاة ومعربى القرآن ، نجد تلك الموانع معنوية فى القَسَمِ ، ومما اهتم به معربو القرآن فى ذلك - أكثر من غيرهم - الاعتراض

والفصل وقد وقفوا عند الفصل بين المُتَضَايِفَيْنِ ، وبين البدل والمُبْدَل منه ، وبين المؤكَّد والمؤكِّد وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين النَّعت والمنعوت ، وربطوا تقديرهم لهذه الأنواع من الفصل بالمعنى ، بل إنَّها قد جاءت فى سَعْيِهِمْ لتفسير المعنى ، وقد أنكر الفراء القول بالفصل بين المُتَضَايِفَيْنِ فى كتاب الله واعترض على من قرأ به .

وكما ارتبط المعنى بالترتيب عندهم ، فقد ارتبط كذلك بالزيادة ، وكان الاختلاف قديماً وحديثاً ، هل الزائد هو ما لا معنى له ؟ أم أنه ما لم يُؤَدِّ وظيفةً تركيبيةً ، وموقف معربى القرآن من مفهوم الزيادة يكاد يكون واحداً ، فَهُمْ يُقَدِّرُون المعنى على إسقاط الزائد ، ويُعَرِّف الزجاج والنحاس الزائد (أو اللغو) بأنه ما يُطْرَحُ من الكلام ولا يُعَرَّجُ عليه ، وما لا يفيد معنى ، فالزائد عندهم إذن ما لا تأثير له على المعنى المقصود ، ولو أدَّى معنى وظيفياً كحروف الجر وغيرها ، واختلفوا فى زيادة بعض الأسماء ، لأن بعضهم يرى أنها تُفيد معنى ، والآخر يرى أنها لا معنى لها وقد يتحكَّم فى ذلك السياقان اللُّغوى والمقامى كما يتحكَّم فيه الاعتقاد ، وقد قالوا بزيادة (كان) دون غيرها من الأفعال ، وارتبط ذلك عندهم بالمعنى المقصود وبالسِّياقين اللُّغوى والمقامى ، وقد وقفنا عند الأنماط التى قالوا بزيادة (كان) فيها ، وأوضحنا الدافع وراء قولهم بزيادتها وهو دافع معنوى تفسيرى فى المقام الأول .

لقد وقف معربو القرآن عند كلمات محدَّدة ، أسماء وأفعال وحروف حكموا بزيادتها ، وقدَّروا المعنى على إسقاطها ، أو قالوا إنها لا عمل لها فخروجها كدخولها فى الكلام ، لكنهم قد يبحثون للزائد عن معنى ، أو فائدة يُضيفُها إلى معنى التركيب كالتوكيد أو التعظيم ... إلخ ، وربطوا بين القول بالزيادة والتكرار اللفظى والمعنوى ، كما ربطوا بينها وبين معنى التوكيد ، وكذلك بين الزيادة والمعنى المقصود ، واحتكموا فى ذلك إلى السِّياقين اللُّغوى والمقامى .

ويظهر ارتباط المعنى بالتقدير فى اشتراط النحاة الدليل على المحذوف ، وفى

اعتبارهم لدلالة المحذوف ، وقد اشترط النحاة أن يدل على المحذوف قرينة لفظية أو عقلية ، فيما عُرِفَ عند المحدثين بالسِّياقين اللُّغوى وغير اللغوى ، وقد تنبَّه معربو القرآن إلى هذه القرائن فاعتبروا القرينة اللفظية ، أو السِّياق اللُّغوى فى تقدير المحذوف ، لأن الكلام يدل بعضه على بعض ، فيُحذَف اللفظ تجنُّباً للتكرار ، كما تمثَّلت فى وجود علامة إعرابية تدل على المحذوف ، فالمنصوب يدل على فعل محذوف قد نصبه ، والفعل المضارع المنصوب يدل على ناصبه المحذوف ، كما اعتبروا سياق الحال الذى تمثَّل عندهم فى القرينة العقلية الاستدلالية ، كدلالة الفعل المتعدِّي على المفعول المحذوف ، وغير ذلك ، كما تمثَّل فى الاعتماد على أقوال المفسِّرين وأسباب النزول فى تقدير المحذوف .

وقد قدَّرُوا الجملة وجزء الجملة وقدَّرُوا الأدوات كما قدَّرُوا المحذوف فى التراكيب الوظيفيَّة والإضافية والتوابع ، فقُدِّرَ المبتدأ ، أو الفعل فى الجملة ، وارتبط ذلك بالعلامة الإعرابية كما ارتبط بالمعنى المقصود . واختلف المعنى مع تقدير المبتدأ عنه مع تقدير الفعل ، كما ارتبط تقدير المبتدأ بالاستئناف ، وكذلك بمعنى اللفظ فى أوائل السور ، واعتمدوا على المعنى المقصود فى تعيين المقدَّر .

وإذا كان النحاة يقدرون الفعل لتبرير العلامة فى بعض الأساليب كالمدح والذم والإغراء والاختصاص ، فإنَّنا لجد أن ذلك لم يَعُدْ عند معربى القرآن تبريراً للعلامة بِقَدْرِ ما هو تفسير لمعنى يُرَادُ ، وارتبط تقدير الفعل بالعمل فى بعض الحالات كتقدير عامل البدل أو غيره ، كما كانت العلاقة المعنوية بين الفعل والجار والمجرور سبباً فى تقدير الفعل ، وقد اختلفوا مع النحاة فى بعض التقديرات ، وجاءت تقديراتهم موافقة للتفسير أو للمعنى المراد ، وقد قُدِّرَ المبتدأ والخبر ، وجوباً وجوازاً ، وارتبط ذلك بالمعنى ، ومما اختلف حوله معربو القرآن القول بحذف الفاعل ، فقد وقفوا عند آيات جاءت على ذلك وقالوا - كالنحويين - إنَّ الفاعل مُضْمَرٌ وراحوا يبحثون له عن دليل فى السِّياقين اللُّغوى والمقامى .

وقد قالوا بحذف المفعول لدلالة المعنى أو الكلام أو لعلم السامع ، واهتموا

بتعيين المفعول المحذوف مُعتمدين فى ذلك على دلالة السِّياقين اللُّغوى والمقامى ، ويَتَمَثَّل السياق اللغوى فى اقتضاء الفعل لمفعول مخصوص ، وقد يُعَيِّنُ المحذوف اختلافُ القراءات ، كما قد يُعَيِّنُهُ السياق المقامى من ملابسات وظروف ، ومما ينفرد به معربو القرآن فى ذلك محاولتهم تقدير المفعول للفعل الذى يتضمَّن دلالة عامة ، الذى لم يُقدِّر له النحاة مفعولاً . وقد يكون تقدير المفعول ضرورياً لفهم المعنى المراد ، الذى تقتضيه علاقة الفعل بمفعوله ، ومن ثَمَّ أصرُّوا على تقدير بعض المفاعيل . وقد جاءت عندهم صور لحذف المفعول وقفنا عندها وأوضحنا علاقة ذلك الحذف بالمعنى .

واختلفوا حول حذف المنادى أو جعل (يا) إذا تَبِعَها الفعل مُفيدةً للتَّنبيه وأسهموا فى اختلاف النحاة فى ذلك ، كما حكَّموا ذلك فى القراءة ، وقد رأينا أنَّ المعنى يَطْلُبُ المنادى المقدَّر فى الآية التى استشهدوا بها . واختلفوا فى القول بحذف خبر كان أو أنها تامَّة ، وأجازوا الحذف - خلافاً لمن منع ذلك من النحاة - مُعتمدين فى ذلك على الشواهد القرآنية التى تتطلب تقدير المحذوف ، وارتبط هذا الحذف بمعنى الفعل الناقص . وقد جاء تقدير التمييز عند الزجاج فى مثال وحيد .

ولم نجد عند معربى القرآن اهتماماً ذا بال بحذف جملة الشرط أو القسم أو غيرهما ، لكنهم اهتموا بالبحث عن الجواب وتقدير المحذوف منه ، فقد قدَّروا الجواب مُسْتدلين عليه بالدليل اللفظى المذكور فى الكلام ، سواء تَقَدَّمَ هذا الدليل أم تأخَّرَ ، فى السياق اللغوى الذى امتد عندهم إلى سائر النص القرآنى ، وبه يُمكن الاستغناء عن الجواب وحذفه ، وقد يكون هذا الدليل معنوياً أو عقلياً ، وقد يستدلون بالدليلين معاً وقال بعضهم بالتقديم لا بالحذف فى بعض الحالات .

وهناك مواضع يكون الجواب فيها ظاهراً ، إلاَّ أنه لا يصح أن يكون جواباً لمانع صناعى نحوى ، وقد اختلفوا فى هذه الحالات هل الجواب محذوف أم أنه المذكور مع وجود المانع النحوى ؟

واشترط النحاة لحذف الحرف الدلالة عليه بقرينة لفظية أو معنويَّة ، وقد أجاز

معربو القرآن الحذف فى حروف الجر ، وجعلوا دخول بعضها وخروجه بمعنى واحد ، واستدلوا على ذلك بالسياق اللغوى من القرآن لورود الحرف فى آية وعدم وروده فى أخرى ، كما قدَّروا معناه مع حذفه واستدلوا على حذفه بعمله ، كما قدَّروه لعمل النصب على نزع الخافض ، أو لأن الفعل يرتبط به .

وقد ارتبط هذا الحذف بمعنى الأداة ، وهو ما يتَّضح أكثر فى (إلى) التى ارتبطت بالغاية المكانية فى أمثلتهم ، وكذلك جعلهم المعنى يقدِّرون حروف العطف وهمزة الاستفهام ، و(قد) ، ولا النافية التى تُفرِّق بين تركيبَىْ النفى والإثبات ، ويُسْتَدَل على حذفها بالسياقين اللغوى والمقامى ، وقد وقفنا عند الأنماط التى جاءت فيها وحلَّلناها ، وقد أسهم معربو القرآن فى الاختلاف حول تقديرها ، وتَوَسَّعَ الفراء فى ذلك مُعتمداً على تقدير المعنى ، وعلى قرائن لفظية شكلية .

وقدَّر النحاة (أنْ) لعمل النصب فى المضارع أو لوقوع الفعل موقع الاسم ، لكننا نجد معربى القرآن يقدِّرونها للمعنى سواء أكان المضارع بعدها منصوباً أم مرفوعاً . وهو ما يوضِّح اهتمامهم بالمعنى قبل الصناعة النحوية ، وقدَّروا حرف النداء وتوسَّعوا فى ذلك وربطوه بالمعنى المقصود .

وقد حُذِفَ الجار والمجرور لدلالة السياق اللغوى عليه فى العطف وغيره تحاشياً للتكرار ، وقد جعلتهم العلاقة المعنوية بين الجار والمجرور والفعل يقدِّرون الجار والمجرور ، كما قدَّروا الفعل للتعلُّق ، وقد أسهم معربو القرآن فى الخلاف الذى دار حول هذا التقدير ، وهل المقدَّر المجرور وحده أم الجار والمجرور ؟

وكذلك كَثُرَ تقديرهم للمضاف المحذوف اعتماداً على السِّياق ، وقد ظهر السياق اللغوى فى دلالة اللفظ على المحذوف ، حيث حُذِفَ المضاف لِمَنْعِ التكرار ، ويدخل فى ذلك الاستدلال باختلاف القراءات . كما استدلوا بالسياق الخارجى المُتَمَثِّل فى أقوال المفسِّرين على المحذوف . وارتبط الحذف هنا بالعلاقات المعنوية بين عناصر الجملة ، كما ارتبط بالعلاقة بين اللفظ المنطوق والواقع

الخارجى ، أى : بالسياقين اللغوى والمقامى وتظهر العلاقة المعنوية بين عناصر الجملة فى علاقة الفعل بمفعوله ، فإذا لم يتناسب المفعول مع الفعل معنوياً ، فإنهم يقدرون مضافاً محذوفاً يتناسب معنوياً مع الفعل ، وكذلك الفعل والمكان والزمان والحدث المفهوم من المصدر ، وكذلك العلاقة المعنوية بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وشروطهما .

كما ارتبط ذلك بالواقع الخارجى أو المقام ، الذى تمثّل فى اقتضاء الحكم الشرعى لهذا التقدير ، أو بما يتّصل بالذات الإلهية وعصمة الأنبياء ، ولا يخلو ما جاء عندهم فى ذلك من مبالغة وتكلُّف .

وكذلك قُدِّرَ المضاف إليه بعد كلمات تُلازمُ الإضافة ، حيث قالوا إنَّ هذه الكلمات لا تُفْرَدُ إلاّ والمضاف إليه مُقدَّر أو معوَّض عنه ، واعتبروا المعنى فى تعيينهم للمحذوف .

وقد جاء التقدير عندهم فى تراكيب التوابع ، فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وقد جاء ذلك عندهم تفسيراً للمعنى ، حيث قدَّروا الموصوف واختلفوا فى المقدَّر بحسب ما يقصده كلٌّ منهم من معنى ، مما يجعلنا نقول بحاجة المعنى إلى هذا المحذوف دون القول بأنه موصوف والمهم عندهم هو وجود الدليل على المحذوف . وقد كَثُرَ هذا النوع من الحذف عند النحاس ، فقدَّر المحذوف دون أن يُنَبِّهَ إلى أنه الموصوف ، وقدَّره مع التنبيه عليه ، وتَعَسَّفَ فى تقديره فى بعض المواضع ، واستدلوا على حذفه بمجيئه فى آيات أخرى ، وباختلاف القراءات ، أما حذف النعت فلم نجد منه عندهم إلاّ ما جاء عند النحاس من تقديره له قليلاً . وقد جاء الحذف فى سياق العطف ، فحُذِفَتْ جمل كاملة اسمية أو فعلية بدلالة السياقين فى القصص القرآنى والمعنى علىٰ تقديرها . وقد اهتم بذلك أبو عبيدة والزجاج .

وحدَّد النحاة لكل علامة إعرابيَّة معنى ، وكذلك فعل بعض المُحْدَثِينَ ، ولا نُنْكِرُ أنَّ للعلامة الإعرابية معنى لكنه من الأوْلَى ألاَّ نُحدِّد الرفع بالإسناد أو

الفاعليَّة ، ولا النصب بالمفعوليَّة أو الفضلة ، ولا الجر بالإضافة أو غير ذلك ، ولكن هذه العلامات قد تُسْهِمُ فى التمييز بين الأبواب النحوية إلى جانب الترتيب والقرائن اللفظية والمعنوية الأخرى .

ولا نجد عند معربى القرآن - فى تحديد معنى واحد للعلامة - إلا إشارات قليلة ومقتضبة ، وتمتد محاولة البحث عن معنى للعلامة عندهم إلى المَبْنِيَّاتْ ، حيث بحثوا لعلامات البناء عن معانٍ تضيفها إلى دلالة التركيب ، وكذلك قد يكون لموقع المبنى الذى يحتله فى الجملة دلالته ، لكن هذه المَبْنِيَّات لا يُحَدِّدُ دلالتها إلاَّ الظروف والملابسات .

وقد تَخلَّت العلامة عن معناها فى عدة صور كالتقاء الساكنين والإتباع ، والتسكين فى بعض القراءات ، وقد وقفنا مع معربى القرآن والمُحْدَثِينَ وناقشنا كل ذلك ، وخرجنا من هذه المناقشة بنتيجة هى أنَّ هذه الظواهر قد عرفها القدماء وحلَّلوها ، وهى من القليل الشاذ الذى لا يُحَكَّمُ فى الكثرة الغالبة (المطردة) للتعبير اللغوى ، كما فعل إبراهيم أنيس فيما جَعَلَهُ قصةً للإعراب .

وقد قدَّر معربو القرآن المحل الإعرابى للمفرد والجملة وقدَّروا معه العلامة الإعرابية ، وارتبط ذلك بالمعنى فى أمثلة كثيرة ، ولاحظوا كذلك العلاقة بين المعنى المعجمى للفظة وإعرابها ، واختلاف ذلك الإعراب باختلاف معنى اللفظة المعربة .

وقد وقفنا عند ما أسماه عبد القاهر بعد ذلك بمعانى النحو أو معانى أبواب النحو ، فوقفنا عند تلك الأبواب التى وقف عندها معربو القرآن ، ورصدنا العلاقات الدلالية النحوية فى تلك الأبواب - فى تعريف الباب وشروطه وغير ذلك - فوجدنا النحاة يشترطون أن يكون المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، ويُحَكِّمُ معربو القرآن هذه المقولة فى كل ما هو مبتدأ أو خبر ، كما اشترط النحاة شروطاً معنويَّة أخرى مترتبة على هذا الشرط ، فاتَّفقوا مع النحاة فى بعضها ،

واختلفوا فى بعضها ، فقد أجاز الفراء وأبو عبيدة مثلاً أنْ يُخْبَرَ عن المعنى بالعين .

وقد رَبَطَتْ فكرة الإسناد بين المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل ، أما المنصوبات ، فهى وإنْ اشتركت فى علامة إعرابية واحدة هى علامة النصب ، إلاَّ أنها تتمايز فيما بينها لفظياً ومعنوياً ، وقد فرَّقوا بين معنى الفاعلية ومعنى المفعولية بعلاقة كل منهما بالفعل ، وكان المعنى هو المُمَيِّز للمفعول به عند غياب العلامة الإعرابية ، حيث حدَّد المحل الإعرابى للأسماء المبنية والمصدر المؤول ، والجملة التى تقع مفعولاً به والجار والمجرور ، مما نستنتج منه أن موقع المفعولية - أو غيرها - لا يتعلّق بالعلامة الإعرابية وحدها ، فقد تختلف العلامة أو تَتَخَلَّف ومع ذلك يُراعَى المحل الإعرابى الذى يرتبط بالمعنى .

وكما حدَّدَتْ علاقة الفعل الفاعل والمفعول ، فكذلك حدَّدتْ المفعول المطلق الذى ارتبط لفظياً ومعنوياً بالفعل العامل فيه ، وقد عبَّر المفعول المطلق عن معنى التوكيد بما فيه من تكرار لفظى أو معنوى للفعل .

وقد ظهر المعنى أيضاً فى مصطلح الظرف الذى يعنى الوعاء ، كما ظهر فى تقديرهم (فى) محذوفة ، ولم يختلف معربو القرآن عن النحاة فى ذلك ، وأجازوا فى بعض الآيات مجىء الاسم ظرفاً وغير ظرف ، واختلف المعنى فى الحالتين ، وارتبط ذلك عند النحاة بشروط معنوية اختلف فيها البصريون والكوفيون ، ونجد معربى القرآن ينقسمون بحسب هذه المذاهب أيضاً . وقد فرَّق النحاة بين الظرف والمنصوب على السعة بتقدير (فى) مع الظرفية ، وهو ما جاء عند النحاس من معربى القرآن . ومعنى التعليل فى المفعول له هو أهم خصائصه ، وقد عرف معربو القرآن ذلك ، واتَّضح فى تقديرهم اللام أو الباء أو (كراهةً) محذوفةً ، لأن فى كل ذلك معنى العلة . ويُبْنَى باب المفعول معه على معنى الواو ، حيث يُنصَب ما بعدها على المفعول معه إذا تَخَلَّف عنها معنى العطف ، وقد اتَّفق الفراء مع سيبويه فى ذلك ، وإذا كان معنى الرفع هو إشراك

ما بعد الواو (العاطفة) فى حُكْم ما قبلها ، فإنَّ معنى النصب فى المفعول معه هو مخالفته لما قبله فى الحكم . أو خروجه عن تلك الشركة ، وهو ما اتَّضح فى قول الكوفيين إنَّه منصوب على الخلاف .

وقد ظهرت علاقة التمييز بالمعنى عندهم فى تَعَدُّد مصطلحاته المرتبطة بالمعنى ، وفى كَوْنِه مُبَيِّناً للإبهام ، وفى شروطه من تنكير ، أو تقدير (منْ) ، أو تَمْييزه للجنس ، وهم فى ذلك يتَّفقون مع النحاة ، إلاَّ أنَّهم يُفَصِّلُون فى بيان هذه الشروط ، ويختلفون حول إعراب بعض الآيات التى تضمَّنت تمييزاً مُخالفاً لشرط من الشروط ، ويَتْبَعُ هذا الاختلاف الإعرابى اختلاف تفسيرى حول المعنى المقصود .

وكذلك عرف معربو القرآن معنى الحال ، وشروطها ، ووقفوا عند آيات خالفت الحال فيها بعض الشروط ، فأوَّلُوها تأويلاً معنوياً جعلهم يعربونها حالاً ، وإذا بدا بعض هذه الشروط لفظياً ، فإن النحاة فى تأويلهم يلجأون إلى المعنى ، وارتبطت الحال بالزمن فكان من شروطها ألاَّ تكون إلاَّ لزمن الحال ، ولا تكون للاستقبال إلاَّ بالتوقع ولا للمُضِىِّ إلاَّ بتقدير (قدْ) .

لقد رصد معربو القرآن العلاقة بين الاستثناء والمعنى ، وظهر ذلك فى حالات إعرابه المختلفة وفى أنواع المستثنى ، حيث حَكَّمُوا عوامل معنوية مثل الإثبات والنفى ، والتعريف والتنكير ووجود المستثنى أو تمام الكلام ، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه أوْ لاَ ، وتحكُّم ذلك كله - إضافةً إلى السياقين اللُّغوى والمقامي - فى المعنى المقصود بالآيات التى تضمنَّت تركيب الاستثناء ، كما كان وراء اختلافهم فى تفسير بعض الآيات الوازعُ العَقَدى الذى يختلف باختلاف مذاهبهم العَقَدِيَّة ، وهو ما ظهر فى اختلاف الفراء والزجاج عند بعض الآيات .

وقد أسهم معربو القرآن بنصيب وافر فى تَجْلِيَة العلاقات المعنوية بين المضاف والمضاف إليه مع اختلاف نوعَىْ الإضافة اللفظيَّة والمعنويَّة (المحضة) ، وكذلك فى إضافة الصفة إلى الموصوف ، والاسم إلى مُرَادِفِه وأثَّر فى آرائهم تلك

انتماؤهم المَذْهَبى إلى مدرسة نحوية بعَيْنها ، مما جعلنا لا نستطيع الفصل بين أقوالهم وأقوال النحاة ، وتبدو الإضافة الحقيقية فى تحديد الفروق الدلاليَّة بين القراءة بالإضافة والقراءة بالانفصال فى بعض الآيات ، وهو ما ظهر جلياً عند الفراء والأخفش والزجاج .

وقد عرف النحاة للبدل معنى يتحكَّم فى إعرابه ، وهو ما طبَّقه معربو القرآن فى الإعراب ، حيث قدَّروا بعض الآيات بالاستغناء عن المُبْدَل منه ، لأن البدل هو المقصود بالحُكْم ، كما ظهر ذلك فى مصطلحات البدل عندهم ، وفى أقسامه ، أما شرط التعريف والتنكير فلم يشترطه سيبويه والمبرد وكذلك لم يشترطه الفراء ، وهو مُخالِف للمنقول عن الكوفيين .

وكذلك ارتبط - عندهم - النعت بالمعنى فى مصطلحاته ، وفى الغرض منه ، وفى ملاحظة العلاقة المعنوية بين النعت والمنعوت ، حيث يكون كأنه هو على المبالغة .

وارتبط التوكيد بالزيادة عن المعنى المقصود - كما قدمنا - فوقف معربو القرآن عند بعض الكلمات فى آيات مختلفة يبحثون لها عن إضافة تُضيفُها إلى المعنى ، فإذا وُجِدَت الإضافة أو الفائدة لم تكن تلك الكلمة توكيداً ، ويخرج عن ذلك التَحْلِيَة ، كالتقوية أو الإبلاغ ، أو رفع المجاز ، فإنها أغراض للتوكيد زائدة عن الفائدة . ولارتباط التوكيد بالزيادة كان بعضهم يَتَخَفَّفُ من القول به ، وهو ما ظهر فى بحثهم عن الفائدة أو الغرض .

وقد جاءت عند النحاة ومعربى القرآن قوانين للعطف ، فإذا خُولِفَ أحدُ هذه القوانين ، فإن التأويل المعنوى يلعب دوره فى رَأْبِ صَدْعِ القاعدة ، وقد اختلفوا حول عطف الاسم على مرادفه أو ما فى معناه ، واحتكموا فى ذلك إلى السياق المقامى من أقوال المفسرين ، واختلفوا كذلك حول مراعاة التسلسل الزمنى للمعطوفات ، واحتكموا إلى السياق المقامى ، وإلى قواعد معنوية ولفظية للعطف ، واختلفوا حول المعطوف عليه وارتبط ذلك باختلاف دلالى وفقهى ،

وراعوا أيضاً ما عُرِفَ بالعطف على المعنى ، أو الموضع ، وجاءت عندهم أمثلة كثيرة لذلك اتَّضح فيها اعتبارهم للمعنى ، بل إنَّ المعنى قد يجعلهم يُقَدِّرُون محذوفاً يُعْطَفُ عليه اللفظ حتى يتَّسق التركيب اللفظى والمعنى المقصود .

وتظهر أهمية ارتباط المعنى بالتحليل النحوى فى تَعَدُّد أوجه الإعراب ، فهل يَتْبَعُ التَّعَدُّدَ الإعرابى تعدُّدٌ دلالى ؟ أم أن تغيير العلامة أو الموضع الإعرابى لا انعكاس له على المعنى ؟

لقد تعددت أوجه إعراب الأسماء والأفعال ، وارتبط ذلك - فى أكثر صوره - بالمعنى ، ففى الأسماء تعددت أوجه الإعراب مع اتحاد العلامة فى الرفع الذى ارتبط التعدد فيه بغيبة العلامة ، وبتقدير المحذوف وبالوقف والابتداء . ولم يُشِرْ معربو القرآن فى ذلك إلى اختلاف دلالى لتوجيه الرفع ، إلاَّ إشارات نادرة ، مما يُمكننا معه القول إنَّ اختلاف توجيه الرفع لا يترتب عليه اختلاف فى المعنى - عندهم - إلاَّ فى أمثلة نادرة .

أما المنصوبات فقد تشابهت ، فيما عرضناه ، وتحكَّم الشكل والمعنى معاً فى إبراز هذا التعدّد كما أسهم فى ذلك تعدّد القراءات ، وارتبط ذلك بمعنى الفعل ولفظه ، وبمعنى المنصوب معاً ، كما أثَّرت بِنْيَةُ اللفظ على تجويز إعرابين أو اختيار أحدهما .

لقد احتملت بعض أوجه النصب اختلافات دلالية ترتَّبت على اختلاف التوجيه الإعرابى ، وكان التكلف واضحاً فى بعضها الآخر ولم يرتبط بالمعنى .

وقد جاء التَّعدُّد مع اختلاف العلامة ، فجاز الرفع والنصب ، وارتبط ذلك بالاستئناف أو الإتباع ، كما احتملت بعض الآيات الرفع على الخبر أو النصب على الحال ، وأخرى النصب على الحال أو الرفع على النعت كما جاز رفع ونصب المصدر حسب تقدير الفعل أو المبتدأ ، وكذلك كان قطع النعت سبباً من أسباب التعدُّد ، وقد جاءت حالات كثيرة لاحتمال الرفع والنصب ، عرضناها فى موضعها ، كما أثَّر فى ذلك إعمال الأدوات وإهمالها .

وقد كان للإتباع دورٌ كبير فى تعدُّد تلك الأوجه ، واختلف المعنى فى أكثر

الأمثلة باختلاف العلامة ، كما قرّر ذلك معربو القرآن وعرضناه فى موضعه . وقد حكّموا السياقين اللغوى والمقامى فى الترجيح بين وجه وآخر وظهر ذلك فى ذكرهم لأحاديث تدل على ترتيب نزول بعض الآيات .

وقد وقف معربو القرآن عند الاستئناف والعطف وأثرهما فى توجيه الإعراب ، سواء أكان ما بعد حرف العطف اسماً أم فعلاً ، فإذا اتّصلت اللفظة بما قبلها فإنها تتّصل بمعناه ، كما تأخذ حكمه الإعرابى بالعطف وإذا انقطعت عما قبلها دخلت جملةً مستأنفةً لها معناها المستقل ولها حكمها الإعرابى المستقل ، ومن هنا اختلف التوجيه الإعرابى لما بعد حرف العطف ، وارتبط الاستئناف برفع الفعل أيضاً ، لأنه يقع بالاستئناف موقع الاسم ، كما ارتبط برفع الاسم وإن اختلف توجيهُهُ سواء أجُعِلَ مبتدأ أم خبراً لمبتدأ محذوف أم فاعلاً لفعل مقدّر . وكذلك أثّر ارتباط المعطوف بالمعطوف عليه فى تعدُّد أوجه الإعراب أو اختيار وجه دون آخر ، وارتبط ذلك بالمعنى كما أوضحنا فى موضعه ، وارتبط فى بعض الآيات بالتشريع الفقهى ، وأثّر ارتباط النعت بالمنعوت نفس التأثير .

وكما تعددت أوجه إعراب الاسم ، فقد تعدّدتْ أوجه إعراب الفعل المضارع ، فجازت فيه عدة صور إعرابية هى : الرفع أو النصب ، الرفع أو الجزم ، النصب أو الجزم ، الرفع أو النصب أو الجزم ، وارتبط ذلك بالمعنى أشدّ ارتباط ، ولم نقف عند هذه الصور لتَشَابُكِهَا ، وإنّما حاولنا أن نقف عند الأسباب التى كانت وراء ذلك التعدد ، وكانت كما يلى :

١ - التجرُّد من الأدوات ومعنى الابتداء ، فقد ارتبط رفع الفعل المضارع بتجرُّدِه عن أدوات النصب والجزم ، وبوقوعه موقع الأسماء وبالاستئناف ، أو ابتداء الكلام .

٢ - إلغاء العامل وقد جاز إعمال بعض الأدوات أو إهمالها بحسب الشروط التى حدّدها النحاة سواء أكانت تلك الشروط معنوية أم لفظية . كذلك أثّر معنى الأداة فى إعمالها أو إهمالها ، كما أثّر المعنى المقصود على اختلاف العلامة

وتأثُّر به ، ومن ذلك تحكيمهم لمعنى الشرط فى اختيار العلامة الإعرابية ، وهو يرتبط بالمعنى المقصود ، كما أثَّر الإتباع ، أو القطع أيضاً فى تعدُّد العلامة الإعرابية ، على ما أوضحنا .

لقد عرف معربو القرآن ما قرَّره النحاة فناقشوه وطبَّقوه على النصِّ القرآنى كاملاً ، بسياقَيْه اللُّغوى والمقامى ، على اتِّساعهما ، ولم يقفوا عند حدود الجملة ، بل تعدَّى اهتمامهم ذلك إلى النظر إلى الجُمَل القرآنية مُتجاورةً ومُتباعدةً ، وإلى النصِّ القرانى وما يحيط به من ظروف خاصة ، وظهر اهتمامهم بنحو النَّص فى تقديرهم لمعانى الأدوات - السياقية - ، وبحثهم عن الجواب المحذوف فى القرآن كله وإعادة ترتيب الجمل لفهم المعنى ، واهتمامهم بالفصل بين الجمل وبالاعتراض ، كما عرفوا علاقات الاستئناف والتَّبَعيَّة بين الجمل ، وربطوا كل ذلك بالمعنى المقصود من التركيب ، فاختلفوا فى كل ذلك - إضافة إلى اختلافاتهم الجزئية - عن النحاة ، واستحقُّوا أن يُفْرَدُوا بأبحاث خاصة ، هذا أحدها ، وأرجو أن أتْبِعَهُ بأبحاث أخرى .

وبعد فأرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ فى عرض الموضوع ، وإن كان ذلك لا يُغنِى بحال عن قراءته كاملاً ، حيث تَمَيَّزَ هذا البحث بأنه عمل تطبيقى من الصعب الإحاطة بجزئياته ، أو استخلاص نتائجه فى هذا الحَيِّز الضَّيِّق كما أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ إلى إضافةٌ - ولو ضئيلة - إلى صَرْحِ الدراسات النحوية واللُّغوية ، وإن كنتُ قد قصَّرْتُ فى شىء فَمَرَدُّهُ إلىَّ وحدى ، وذلك مبلغى من العلم ، وكُلِّى أُذُنٌ واعية لمن أراد أن يُسْدِى إلىَّ النَّصيحة ، واللّهَ أسألُ أن يُوَفِّقَنَا جميعاً إلى سواء السبيل ، وهو مولانا فنعم المولى ونعم النَّصير ...

* * *

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر :

١ - الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١١ هـ)

- معانى القرآن ، تحقيق فائز فارس الحمد ، الكويت ١٩٧٩ م .

٢ - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت سنة ٣٧٠ هـ) .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تصحيح السيد عبد الرحيم محمود ، دار الكتب المصرية ١٩٤١ م

٣ - الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت سنة ٣١٠ هـ) .

- معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبى طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م فى مجلدين ، وهى ناقصة وقد رمزت لها بـ (ق) طبعة عالم الكتب ، فى خمسة مجلدات ، ١٩٨٨ ورمزت لها بـ (ج) .

٤ - أبو عبيدة (معمر بن المثنى ت سنة ٢١٠ هـ) .

- مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، الخانجى ١٩٥٥ - ١٩٦٢ م .

٥ - الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى ت ٢٠٧ هـ) .

- معانى القرآن :

الجزء الأول : تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠ م .

الجزء الثانى : تحقيق محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د . ت)

الجزء الثالث : تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، مراجعة على النجدى ناصف ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ م

٦ - النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت ٣٣٨ هـ) .

- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازى زاهد ، عالم الكتب والنهضة العربية ١٩٨٥ ط ٢ .

* * *

ثانياً - كتب التراث النحوى والبلاغى والتفسير :

١ - الآمدى (أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى ت سنة ٣٧٠ هـ) .

- الموازنة ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار المسيرة بيروت (د ت)

٢ - ابن الأثير (ضياء الدين) .

- المثل السائر ، تحقيق الدكتور / أحمد الحوفى ، والدكتور / بدوى طبانة ، نهضة مصر (د . ت) .

- الأزهرى (الشيخ خالد الأزهرى ت سنة ٩٠٥ هـ) .

- شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمى عيسى البابى الحلبى (د . ت) .

- العوامل المائة النحوية (شرح عوامل عبد القاهر) تحقيق الدكتور البدراوى زهران ، دار المعارف ط ١ ، ١٩٨٣ م

- أبو الأسود الدؤلى

- ديوان أبى الأسود ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، المعارف ، بغداد ١٣٨٤ هـ .

- الأشمونى (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)

- مناز الهدى فى بيان الوقف والابتدا ، مصطفى البابى الحلبى ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

- الأشمونى (نور الدين على بن محمد بن عيسى ت سنة ٩٢٩ هـ) .

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م

- الأعشى (ميمون بن قيس)

- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد حسين ، مكتبة الآداب (د . ت)

- ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٥٧٧ هـ) .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية (د . ت) .

- البغدادى (عبد القادر بن عمر ١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) .

- خزانة الأدب ، طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ

١٠ - البيضاوى (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر ت سنة ٧٩١ هـ) .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، مصطفى البابى الحلبى ، ط ١٣٨٢ هـ /١٩٦٨ م .

١١ - التفتازانى (سعد الدين) وآخرون .

- شروح التلخيص ، مطبعة السعادة ١٣٤٢ هـ

١٢ - ابن تيمية (أحمد بن تيمية)

- مقدمة فى أصول التفسير ، تحقيق محمود محمد محمود نصار ، مكتبة التراث الإسلامى (د . ت) .

١٣ - الثعالبى (أبو منصور الثعالبى ت سنة ٤٣٠ هـ)

- فقه اللغة وأسرار العربية ، مكتبة الحياة - بيروت (د . ت)

١٤ - ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى ت سنة ٢٩١ هـ) .

- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القسم الأول : دار المعارف ١٩٦٩ م ط ٣ ، القسم الثانى : دار المعارف ١٩٨٠ م ط ٤ .

١٥ - الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٤٧٤ هـ) .

- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر ، الخانجى ١٩٨٤ م

- المقتصد فى شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢ م .

١٦ - ابن الجزرى (محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف ت سنة ٨٣٣ هـ)

- النشر فى القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د . ت)

١٧ - ابن جنى (أبو الفتح عثمان ت سنة ٣٩٢ هـ)

- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى ، بيروت (د . ت) عن طبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية .

- اللمع فى العربية ، تحقيق د. حسين شرف ، عالم الكتب ١٩٧٩ م ط ١

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ .

١٨ - ابن الحاجب (أبو عمر عثمان بن عمر ت سنة ٦٤٦ هـ) .

- الإيضاح فى شرح المفصل ، تحقيق موسى بناى العليلى ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٣ م .

- الكافية فى النحو تحقيق طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء بجدة ١٩٨٦ م ط ١ .

١٩ - أبو حيان الغرناطى (أثير الدين محمد بن يوسف ت سنة ٧٤٥ هـ) .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى النماس ، الخانجى ١٩٨٤ م ط ١ .

- البحر المحيط ، دار الفكر ١٩٨٣ م ط ٢ .

٢٠ - الحيدرة اليمنى (على بن سليمان ت سنة ٥٩٩ هـ)

- كشف المشكل فى النحو ، تحقيق هادى عطية مطر ، طبعة وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٤ م .

٢١ - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت سنة ٣٧٠ هـ) .

- الحجة ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ١٩٧١ م ط ١

- مختصر من شواذ القراءات ، نشر برحشتراسر المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ م

٢٢ - الرضى الاستراباذى (نجم الدين محمد بن الحسن ت سنة ٦٨٦ هـ)

- شرح الكافية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢ م ط ٣

٢٣ - الرمانى (أبو الحسن على بن عيسى ت سنة ٣٨٤ هـ)

- ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن (للرمانى ، والخطابى ، وعبد القاهر) ، تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ١٩٧٦ م .

٢٤ - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت سنة ٣١٠ هـ)

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصرى ، دار الكتاب اللبنانى ١٩٨٢ م ط ٢ .

٢٥ - الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت سنة ٣٤٠ هـ)

- الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٧٣ م

- الجمل فى النحو تحقيق على توفيق الحمد ، دار الرسالة بيروت ، والأمل بالأردن ١٩٨٤ م ط ١ .

- حروف المعانى ، تحقيق على توفيق الحمد ، دار الرسالة ، والأمل ١٩٨٦ م ط ٢ .

- مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت ١٩٦٢ م .

٢٦ - الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ت سنة ٧٩٤ هـ)

- البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار الجيل بيروت ١٩٨٨ م .

٢٧ - الزمخشرى (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

- الكشاف ، البابى الحلبى ١٣٩٢ هـ .

- المُفصَّل ، التقدُّم ، ١٣٢٣ هـ .

٢٨ - ابن السرَّاج (أبو بكر محمد بن السّرى ت سنة ٣١٦ هـ)

- الأصول فى النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، الرسالة ١٩٨٥ م ط ١ .

٢٩ - السكَّاكى (أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر ت سنة ٦٢٦ هـ)

- مفتاح العلوم ، مصطفى البابى الحلبى ١٣٥٦ هـ ط ١ .

٣٠ - السّهيلى (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١ هـ)

- نتائج الفكر فى النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس ليبيا ١٩٧٨ م

٣١ - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت سنة ١٨٠ هـ) .

- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م .

٣٢ - السيرافى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت سنة ٣٦٨ هـ) .

- شرح السيرافى على كتاب سيبويه ، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨٢ .

٣٣ - السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ت سنة ٩١١ هـ) .

- الإتقان فى علوم القرآن ، البابى الحلبى (د . ت) .

- همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام هارون ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٧ - ١٩٨٠ م .

٣٤ - الشَّلَوْبِين (أبو على عمر بن محمد ت سنة ٦٤٥ هـ) .

- التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربى بالقاهرة ١٩٧٣ م

٣٥ - الشنقيطى (أحمد بن الأمين) .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، مطبعة كردستان بالقاهرة (الجزء الأول) ، والجمالية (الجزء الثانى) ١٣٢٨ هـ .

٣٦ - الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير ت سنة ٣١٠ هـ) .

- جامع البيان فى تفسير القرآن ، طبعة دار الشعب (د . ت) .

٣٧ - عز الدين بن عبد السلام (أبو محمد عز الدين عبد العزيز) .

- الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز ، المطبعة العامرة ١٣١٣ هـ .

٣٨ - العسكرى (أبو هلال الحسن بن عبد الله) .

- كتاب الصناعتين ، حققه على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابى الحلبى ١٩٧١ م ط ٢ .

٣٩ - ابن عصفور (أبو الحسن على بن مؤمن ت سنة ٦٦٩ هـ) .

- المقرب تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى مطبعة العانى ببغداد ١٩٧١ م ، ١٩٧٢ م

٤٠ - ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ت سنة ٧٦٩ هـ) .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، نشر دار التراث بالقاهرة ١٩٨٠ م ط ٢ .

٤١ - العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت سنة ٦١٦ هـ) .

- التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوى ، عيسى البابى (د . ت) .

٤٢ - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت سنة ٣٩٥ هـ)

- الصاحبى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى البابى (د . ت) .

٤٣ - الفارسى (أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت سنة ٣٧٧ هـ) .

- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٦٩٩ تفسير .

- الحجة فى علل القراءات السبع ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م ، الجزءان ١ ، ٢

٤٤ - الفيروزآبادى (أبو طاهر محمد بن يعقوب ت سنة ٨١٧ هـ) .

- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، مصطفى البابى ١٩٥١ م ط ٢ .

٤٥ - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت سنة ٢٧٠ هـ) .

- تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨١ م ط ٣ .

٤٦ - قدامة (أبو جعفر قدامة بن جعفر ت سنة ٣٣٧ هـ) .

- نقد الشعر ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٠ م ط ١ .

٤٧ - القرطبى (شمس الدين عبد الله بن محمد ت سنة ٦٧١ هـ) .

- الجامع لأحكام القرآن ، طبعة دار الغد العربى ١٩٨٩ م

٤٨ - القزوينى (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)

- الإيضاح ، مطبعة محمد على صبيح ١٩٨٢ م

٤٩ - القيسى (مكى بن أبى طالب ت سنة ٤٣٧ هـ)

- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق محيى الدين رمضان دار الرسالة ١٩٨٤ م .

- مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥ م

٥٠ - ابن القيم الجوزية (الإمام شمس الدين محمد بن أبى بكر ت سنة ٧٥١ هـ) .

- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، مكتبة المتنبى بالقاهرة (د . ت) .

٥١ - ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن كثير ت سنة ٧٧٤ هـ) .

- تفسير القرآن العظيم ، عيسى البابى (د . ت) .

٥٢ - ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ت سنة ٦٧٢ هـ) .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ م .

٥٣ - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت سنة ٢١٠ - ٢٨٥ هـ) .

- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ١٩٧٩ م ط ٢ .

٥٤ - ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ت سنة ٣٢٤ هـ) .

- كتاب السبعة فى القراءات ، تحقيق شوقى ضيف ، دار المعارف ١٩٨٠ ط ٢ .

٥٥ - المرادي (الحسن بن أم قاسم ت سنة ٧٤٩ هـ) .

- توضيح المقاصد بشرح ألفية بن مالك ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٧ م .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

٥٦ - ابن مضاء (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ت سنة ٥٩٢ هـ) .

- الرد على النحاة ، تحقيق شوقى ضيف ، دار المعارف ١٩٨٢ م ط ٢ .

٥٧ - مقاتل بن سليمان البلخى (ت سنة . ١٥ هـ) .

- الأشباه والنظائر فى القرآن الكريم ، تحقيق عبد الله محمود شحاتة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ م .

٥٨ - النابغة الجعدى

- ديوانه ، تحقيقعبد العزيز رباح ، نشر المكتب الإسلامى بدمشق ١٣٨٤ هـ

٥٩ - النابغة الذبيانى

- ديوانه ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار المعارف ١٩٨٥ م ط ٢

٦٠ - الهروى (على بن محمد ت سنة ٤١٥ هـ)

- كتاب الأزهية فى علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملُّوحى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ م .

٦١ - ابن هشام (جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى ت سنة ٧٦١ هـ) .

- شرح قطر الندى .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد مطبعة محمد على صبيح (د . ت) .

٦٢ - ابن وهب الكاتب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان)

- البرهان فى وجوه البيان ، تحقيق حفنى محمد شرف ، مكتبة الشباب ١٩٦٩ م .

٦٣ - ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ت سنة ٦٤٣ هـ) .

- شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى ، عالم الكتب ببيروت ، والمتنبى (د . ت) .

* * *

ثالثاً - المراجع الحديثة والمترجمة :

١ - إبراهيم إبراهيم بركات (الدكتور) .

- الجملة العربية ، الخانجى ، ١٩٨٢ م

- العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى فى كتاب سيبويه ، الخانجى ، ١٩٨٣ م .

٢ - إبراهيم أنيس (الدكتور)

- من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو ١٩٨٤ م ط ٥

٣ - إبراهيم السامرائى (الدكتور)

- الفعل زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م ط ٤ .

٤ - إبراهيم مصطفى

- إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٣٧ م .

٥ - أحمد أحمد بدوى

- من بلاغة القرآن ، دار نهضة مصر (د . ت) .

٦- أحمد سليمان ياقوت (دكتور)

- فى علم اللغة التقابلى ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٥ م

٧ - أولمان (ستيفن)

- دور الكلمة فى اللغة ترجمة د . كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ١٩٨٨ م .

٨ - بالمر (ف . ر)

- علم الدلالة (إطار جديد) ترجمة د . صبرى إبراهيم السيد ، دار قطرى ابن الفجاءة ، الدوحة قطر ١٩٨٦ م .

٩ - بروكلمان (كارل)

- فقه اللغات السامية ، ترجمة د . رمضان عبد التواب ، الرياض ١٩٧٧ م

١٠ - تمام حسان (الدكتور)

- اللغة بين الوصفية والمعيارية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٩٨٠ م .

- اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

- مقالات فى اللغة والأدب ، منشورات معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ١٩٨٥ م .

- مناهج البحث فى اللغة والأدب ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ١٩٧٩ م .

١١ - جولد تسيهر (أجنتس)

- مذاهب التفسير الإسلامى ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، دار اقرأ ، بيروت ١٩٨٥ م .

١٢ - حلمى خليل (الدكتور) .

- العربية والغموض ، دراسة لغوية فى دلالة المبنى على بالمعنى ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٨ م ط ١ .

١٣ - داود عبده (الدكتور) .

- أبحاث فى اللغة ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٣ م .

١٤ - دياب عبد الجواد عطا (الدكتور) .

- حروف المعانى وعلاقتها بالحكم الشرعى ، دار المنار بالقاهرة ١٩٨٥ م .

١٥ - رمضان عبد التواب (الدكتور) .

- فصول فى فقه العربية ، الخانجى والرفاعى ١٩٨٣ م .

١٦- صبرى إبراهيم السيد (دكتور)

- تشومسكى (فكره اللغوى وآراء النقاد فيه) ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٩ م .

١٧ - طاهر سليمان حمودة (الدكتور) .

- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ، الدار الجامعية ١٩٨٢ م

- دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية ، ١٩٨٣ م

١٨ - عائد كريم علوان الحريزى (الدكتور) .

- فلسفة المنصوبات فى النحو العربى ، دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة ، دار العلوم ١٩٧٥ م .

١٩ - عبد السلام هارون

- معجم شواهد العربية ، الخانجى ١٩٧٢ م ، ١٩٧٣ م

٢٠ - عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر (الدكتوران)

- معجم القراءات القرآنية ، جامعة الكويت ١٩٨٢ - ١٩٨٥ م .

٢١ - عبد القادر حسين (الدكتور) .

- أثر النحاة فى البحث البلاغى ، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م .

- فن البلاغة ، مكتبة الآداب ١٩٧٧ م .

٢٢ - عبد الله بو خلخال

- التعبير الزمنى عند النحاة العرب ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨١ م .

٢٣ - عبد الهادى الفضلى (الدكتور)

- اللامات ، دار القلم بيروت ١٩٨٠ م ط ١

٢٤ - عبده الراجحى (الدكتور)

- النحو العربى والدرس الحديث ، النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ م .

- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ، دار المعارف ١٩٦٨ م .

٢٥ - عز الدين على السيد (الدكتور)

- التكرير بين المثير والتأثير ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ١٩٧٨ م .

٢٦ - عصام نور الدين (الدكتور)

- الفعل والزمن ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٤ م ط ١ .

٢٧ - على النجدى ناصف

- من قضايا اللغة والنحو ، مكتبة نهضة مصر (د . ت) .

٢٨ - فندريس (ج)

- اللغة ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ، ومحمد القصاص ، الأنجلو ١٩٥٠ م .

٢٩ - كاظم إبراهيم كاظم (الدكتور)

- الاستثناء فى التراث النحوى والبلاغى ، رسالة ماچستير مطبوعة على الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ م .

٣٠ - كمال محمد بشر (الدكتور)

- دراسات فى علم اللغة ، دار المعارف ، ١٩٧١ م ط ٢

٣١ - ليونز (ج)

- اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، وزارة الثقافة العراقية ، ١٩٨٧ م ط ١ .

- نظرية تشومسكى اللغوية ، ترجمة د . حلمى خليل ، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٨٥ م ط ١ .

٣٢ - مراجع عبد القادر الطليحى

- الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، منشورات جامعة قاريونس بنى غازى ليبيا (د . ت) .

٣٣ - محمد حماسة عبد اللطيف (الدكتور)

- تعدد أوجه الإعراب فى الجملة القرآنية ، مقالة بالجزء الثانى من دراسات عربية وإسلامية ، مكتبة الزهراء ١٩٨٤ م .

- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ، مطبعة المدينة ١٩٨٣ م .

٣٤ - محمد صلاح الدين بكر (الدكتور)

- نظرة فى قرينة الإعراب ، حوليّات كلية الآداب جامعة الكويت ، الحولية الخامسة ١٩٨٤ م .

٣٥ - محمد عبد الخالق عضيمة

- دراسات لأسلوب القرآن ، مطبعة السعادة ١٩٧٢ ط ١ .

٣٦ - محمد السيد شيخون (الدكتور)

- أسرار التكرار فى لغة القرآن ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٣ م .

٣٧ - محمود فهمى حجازي (الدكتور) .

- اللغة العربية عبر القرون ، طبعة دار الكتاب العربى ١٩٦٨ م

٣٨ - مصطفى النحاس (الدكتور)

- دراسات فى الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت ١٩٨٦ م ط ٢ .

٣٩ - مهدى المخزومى (الدكتور)

- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٨ م .

٤٠ - ميشال زكريا (الدكتور)

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ م ط ٢ .

٤١ - نايف خرما (الدكتور) .

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة الكويت سبتمبر ١٩٧٨ م رقم ٩ .

٤٢ - ولفنسون (إسرائيل)

- تاريخ اللغات السامية ، مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٢٩ م ط ١

٤٣ - يوهان فك

- العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، دار الكتاب العربى (د . ت) .

* * *

المحـــتوى

*****

